نعم الصحيح الاول ليخرج وهو الشمسية
النضجة السوداء [illegible] الصلح مصر

يعنی از حرف
واشنع الكودار ثم حتى صار البيض للحية الاول اللحية السوداء
د الالاكثر اللحية التي فيها سواد وبياض ورايتهم حيث صار
اسما العقيق في الحديد يا فيه الذهب اعني الواد
اي قيد كه كتاب را بايي ميكذارند

المعين عند المقلد في مسئلة تقليد تفصيلي واختيار القول الغير
المعين عنده تقليد اجمالي والمراد من العمل بقول المجتهد في كل
شيئ ما هو بحسبه فالعمل بفتوى المجتهد بوجوب التفقه تحصيل
الفقه واختيار ما افتى به المجتهد فيها واعتقاده حكما والعمل بفتوى
بوجوب الصلوة مثلا الاتيان بها من باب الامتثال او تركها من
باب المخالفة والعصيان فشرب العصير الزبيبي بعد اختيار ان
حكمه الحرمة عمل كما ان تركه ايضا عمل واما شربه وتركه قبل اختيار
فتوى واحد من المجتهدين المتخالفين فليس بعمل بقول واحد منهما
ثم ان ثمرة النزاع في المسئلة تظهر فيما اذا كان المتخالفان فيها مجتهدين
فيها مقلدين في المسئلة الفرعية بان لم يكن لهما ملكة الاجتهاد في
الفروع مطلقا او كانا متجزيين فيها او كان لهما ملكة الكل ولم يتمكنا من
الاجتهاد فيها لفقد الكتب والمدارك المتعلقة بالمسئلة الفرعية او لضيق
الوقت عن الاجتهاد او المرض او نحوه من الموانع او تمكنا ولم يجتهد
لاختيارهما جواز التقليد لمن بلغ رتبة الاجتهاد ما دام لم يجتهد
كما هو احد الاقوال في المسئلة او كانا مقلدين في هذه المسئلة

ايضم وقلنا بجواز التقليد للعامي فيها فان كان حكمها التقليد فلو كان في
المسائل الاصولية او كانا حصلا الاطمينان في هذه المسئلة بالاجتهاد
الاجمالي وقلنا بان حكمها الاجتهاد بمعنى تحصيل الاطمينان ولو بالرجوع
الى العالم المتقدم فضلا عن ثقات العلماء فالمعول بعد مراجعة الخلاف
في هذه المسئلة ومثلها كوجوب تقليد الاعلم وجواز تقليد الميت والمتجزي
ظاهر البطلان كما بينا. ثم ان الاصل الاولي في هذه المسئلة جواز البقاء
والعدول فان تحقق القول بوجوب البقاء وهو مما يمنع من التمسك
باصل الاشتغال الذي تمسكوا به في مسئلة عدم جواز العدول عن
تقليد الحي الى غيره لوجوب البقاء بناء على عدم القول بحرمة البقاء ثمة
نعم لو قلنا هنا بان القول بوجوب البقاء خلاف الاجماع المعلوم من سيرة
المسلمين لكان مقتضى اصل الاشتغال عدم جواز البقاء ويصير المسئلة
مما اختلف فيه من حيث اجراء اصل العدم وعدمه وحيث كان المختار
عدم اجراء اصل العدم في مثله وتقديم اصل الاشتغال فالاصل
عدم جواز البقاء على تقدير تسليم الاجماع المزبور كما ان الاصل الجواز
على تقدير عدمه واما الاصل الثانوي بمعنى عمومات حرمة العمل

زهره الجمل

بين العلم فالبقاء والعدول بنفسهما متساويان في الاندراج تحتها
فان تم الاجماع على جواز العدول فالاصل الثانوي يعني عمومات
ايضا يقتضي المنع عن البقاء والا فلابد من الرجوع الى المرجح ومع فقده
الى التخيير اما الاجمال فيها الموجب للرجوع الى الاصل الاول الا ان الاجماع
على خروج تقليد الحي جوازا او وجوبا حال حيوته اخرجه عن العمومات
فنستصحب بعد موته ولا بد في خروج تقليد الحي الباقي وجوبا او جوازا
من الدليل فيصير البقاء اصلا ثانيا يحتاج الخروج عنه الى الدليل
فان قلنا بالاجماع المتقدم فيجوز العدول او يجب على تفصيل في
والا فلا والحاصل ان الاستصحاب ان كان تماما فهو الاصل هنا
والا فالاصل اما البرائة او اصل شغل الذمة على التقديرين في المنقول في
حجة المجوزين وجوه الاول الاستصحاب وله تقريرات اولها
ان العامي قد قلد المجتهد حال حيوته واتصف تقليده بالصحة وشك
في بقائها بعد موته فنستصحب وثانيها انه بتقليده تعلق بذمته الحكم المفتى
به تكليفا كان او وضعيا وشك في بقائه بعد موته فيستصحب وثالثها
انه بعد حصول التقليد جاز البقاء عليه حال حيوته فكذا على القول

جوازا العدول وحينئذ القول بعدم جوازه فيستصحب بعد موته
جواز البقاء وعدم وجوب العدول على الاول ووجوبه وحرمة
العدول على الثانى وان شئت فقل يستصحب عدم حرمة البقاء
ايضا على الاول والفرق استصحاب النفى والاثبات ومثله يجرى
فى التقريرين الاولين ففى الاول استصحاب عدم صحة تقليد غيره
وفى الثانى عدم تعلق الحكم الاخر ويمكن تقرير الاستصحاب بوجه
اخر وهو ان الحى حال حيوته كان تقليده جايزا او واجبا وحينئذ
فيستصحب خروج منه ما اذا لم يقلده المقلد حال حيوته وبقى الباقى
تحت والاعتراض عليه من وجوه الاول ان من شرايط حجية الاستصحاب
بقاء الموضوع وهو هنا مفقود فان الموضوع ظن المجتهد الحى بالحكم
المعين والحيوة معلوم الانتفاء وكذا ظنه فانه من عوارض القوى
الدماغية وهى فانية بالموت ولعل هذا هو مراد جماعة كالمحقق
الثانى والشهيد الثانى والمحقق البهبهانى حيث قالوا ان المجتهد
اذا مات صار ذهنه ترابا سلمنا عروضه للنفس وكون القوة الد
ماغية معدة والنفس باقية بعد خراب البدن بالضرورة من الدين

الدماغية

لكنها تزول الصور العلمية عنها بالموت وشدائده كما في حالة
النوم والنسيان فضلا عن ظنونها مسلماً لكنه يتبدل الظنة بالعلم
بظنونه او جدوده كما حكى عن المحقق السيد الداماد وجماعة حيث قالوا
اذا مات الشخص الانسانى انكشف له الواقع واستدلوا فيه الى
البراهين العقلية والادلة الشرعية كقوله تعم ومن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله تعم فكشفنا عنك غطائك
فبصرك اليوم حديد وقوله تعم يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا
وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وقوله تعم يوم تبلى
السرائر الى غير ذلك من الآيات وقوله ع الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا
والاخبار الدالة على احوال القبر منها الدال على كتابة الميت بامر الملك
بريقه على مسبحه في قطعة من كفنه جميع ما فعله من خير وشر والاخبار
الدالة على اطلاع الاموات على الاشياء حتى ان الميت اذا زار بوقرتين
كما يعلم عدد او زائد الى غير ذلك من الاخبار وفيه اولاً انه لا يوجد الا الاستصحاب
بالتقرير الثانى وهو ظاهر وثانيا ان الحيوة غير معتبرة في الموضوع وان
كانت معتبرة في الحكم كما ستعرف ويكون الظن من عوارض القوى الدماغية

كزواله بعد كونه من عوارض النفس بانعدام النفس او مع بقائها في حيز المنع
وتبدله بالعلم بالخلاف كلك للاستصحاب وتبدله بالعلم بمطلق نوعيه حاكم
جائز فان الجد هو الاعتقاد الراجح سواء تحقق في ضمن العلم او الظن و
انتفاء الفصل اعني علة المنع من النقيض ان كان لا يوجب انتفاء
الجنس اعني الاعتقاد الراجح فلا اشكال وان قلنا بايجابه انتفائه فهو
هاهنا غير ضائر والا لزم عدم جواز التمسك بالاستصحاب راسا
لقاعدة تجدد الامثال فالمجيز حكم العرف بالبقاء دون ما اقتضته
القواعد العقلية ولذا يستصحب بقاء الغائب مع ان تجدد الامثال
يقتضي خلافه ومن المعلوم ان تبدل الظن بالعلم على وجهين احدهما حصول
العلم بعد زوال الظن بالتردد وعدمه والاخر ترقي الظن الى العلم والثاني لا ينافي
البقاء العرفي ولو قلنا بمنافاته البقاء الحقيقي ومع الشك يستصحب اذ لا علم بخلافه
مع ان التبدل بالعلم بكليته في حيز المنع والايات والاخبار بعضها مخصوص
بيوم القيمة مع انها معارضة بمثلها كقوله تعالى من كان في هذه اعمى فهو في الا
اعمى واضل سبيلا وما يتم البرهان منها ايض مع معارضتها بمثلها غير معلوم الشمول
لكل متيقن بل الاكثرها ممنوعة غايته الامر لا انقطاع العلم بالطاعات و

المعاصي دون الاحكام النفس الامرية وما اخطار المجتهد منهما والحاصل ان
النفس باقية استصحابا بل قطعا والظن باق استصحابا ولو صار علما لا
يضرنا لان الموضوع هو الاعتقاد الراجح وتبدله بالعلم بالجزم فما يضر مدفوع
بالاستصحاب واذا قلد المقلد علم المجتهد الحاصل من الاجماع وغيره يسقط اعتراض
تبدل الظن بالعلم هذا كله مضافا الى انه يمكن ان يقال ان مقتضى ادلة التقليد اتباع
ما ظنه او علمه المجتهد وهو الحكم الذي تعلق به ظنه او علمه فالموضوع نفس الحكم
دون الظن والعلم وهما طريقان للوصول اليه وكذا اشتهر ان كبرى المجتهد
كلما ادى اليه ظني فهو حكم الله في حقي وحق مقلدي وكبرى المقلد كلما افتى به
المفتي فهو حكم الله في حقي فان كلمة الموصول عبارة عن الحكم فالثابت
من ادلة التقليد صيرورة الحكم الذي ظنه او علمه المجتهد جائز الاتباع وواجبه
وحجة له واتباع ذلك الحكم واختياره جائزا او واجبا صحيحا والبقاء عليه
بعد الاختيار صحيحا وجائزا او واجبا على الخلاف في مسئلة العدول فنفس
الحكم بعد الاختيار حكما له متعلقا به غاية الامر ثبوت جواز الاتباع ووجوبه
والبقاء عليه حال تعلق الظن والعلم كثبوت النجاسة للماء حال التغير بالنجاسة
فكما لا يضر باستصحاب النجاسة بعد زوال التغير فكذا لا يضر باستصحاب الجواز

والوجوب للاتباع والبقاء ونفس الحكم زوال الظن والعلم نعم لو كان مقتضى
ادلة التقليد وجوب اتباع الحكم مثلا متصفا بكونه مظنونا للحي بان يكون وصف
الظن والحيوة معتبرين في الموضوع كان الزوال موجبا لانتفاء الموضوع كما انه لو
كان مقتضاها ثبوت الحكم مادام بقاء الظن والحيوة بمعنى دلالة الادلة على
انتفاء الحكم بانتفائهما كان زوالهما موجبا لانتفاء الشرط الا انه بما ذكرنا
يظهر عدم ورود الاعتراض على تقرير الاستصحاب بالوجوه الاخر فتدبر الثاني
من وجوه الاعتراض ان من شرائط الاستصحاب ان يكون دليل ثبوت الحكم
في الآن الاول والحالة الاولى ساكتا نفيا واثباتا بالنسبة الى الآن الثاني
والحالة الثانية وهو هنا مفقود فان جواز تقليد الحي ووجوبه وصحة
البقاء عليه وتعلق الحكم الذي افتى به بذمته مشروطة بالحيوة ومادام الحيوة
وفيه منع دلالة الادلة على نفي جواز تقليد الحي بعد موته وكذا الوجوب والصحة
والبقاء والتعلق فان الدليل على التقليد منحصر في الاجماع ودليل العقل و
الكتاب والسنة والاجماع على تقليد الحي ساكت عما بعد الموت والاجماع
المدعى على عدم حجية قول الميت لو سلم شموله للاستمرار دليل اخر معارض
للاستصحاب لا انه جزء دليل ثبوت الحكم في الآن الاول وسيأتي

الكلام فيه

الكلام فيه في الوجه الثامن ودليل العقل بنفسه يشمل بعد الموت بل تقليد
الميت ابتداء ايضا ويضم الاجماع على حجية قول الحي غايته السكوت عما بعد
الموت كما عرفت والاطلاقات من الكتاب والسنة لو لم تكن شاملة لما
بعد الموت فلا اقل من السكوت بل ظاهرها حجية قول الميت ابتداءً
ايضا كما ستعرف الثالث ان التقليد عبارة عن العمل بقول الغير كما صرح
به جماعة ومحض اختيار قول المجتهد لا يكون تقليدا حتى يتصف بحكم تكليفي
او وضعي فيستصحب ذلك الحكم ويتعلق بسببه الحكم المفتى به بذمة المكلف
فيستصحب ذلك ~~الحكم متعلق~~ ولا معنى لاستصحاب حكم التقليد بمعنى
العمل جوازا كان او وجوبا او صحة فانه فرع ثبوت الحكم له في الآن الاول
وح فاما ان يكون الثبوت المفروض قبل حضور وقت العمل واستجماع
شرائط التكليف فاستصحابه ليس الا مراعى بمعنى انه اذا دخل الوقت جاز
او وجب وصح العمل الذي هو التقليد فان التقليد بعد لم يتحقق حتى
يتصف بحكم حتى يستصحب ومثله ليس حجة لعدم انصراف ادلة الاستصحاب
الى مثله واما ان يكون بعد حضور وقت العمل وحصول العمل بمقتضى
فتوى المجتهد ويكون التكليف فيه مرة كالحج فهو خارج عما نحن فيه واما

ان يكون التكليف به مكرها فهو بالنسبة الى ما اتى به قد ارتفع الحكم بسبب
الاتيان به بالمكلف به وبالنسبة الى ما لم يات به استصحابه ليس الا مراعى
واما ان يكون بعد حضور وقت العمل ولم يات به كالواجبات الموسعة
فهذا ايضا استصحابه ليس الا مراعى بالنسبة الى حكم الصحة بمعنى انه
اذا اتى به كان صحيحا وان كان حكم الجواز والوجوب قد تعلق به وامكن
استصحابه الا انه لا يتم في غير هذه الصورة الا بعدم القول بالفرق
بين الصور وهو في مثل ما نحن فيه من الفروع الخفية غير معلوم الثبوت
وفيه اولا ان الادلة الدالة على جواز التقليد ووجوبه اكثرها ليس
موضوعها لفظ التقليد نعم في تفسير الامام ع فللعوام ان يقلدوا
وفتاوى الاصحاب بجواز التقليد ووجوبه الحاصلة للاجماع على الحكم
على التقليد ولابد من بيان المراد منه وانجبار ضعف سند الخبر بالشهرة
العظيمة بل الاجماع يوجب الوثوق به وحيث كان انجباره بالشهرة فلابد
في التمسك به بتخصيص الحكم بما عليه الشهرة ولو كان صحيح السند لحملنا
على ما هو المفهوم من لفظ التقليد لغة وعرفا دون ما اصطلح عليه الاصوليون
وتعريفات الاصحاب مختلفة فمنهم من عرفه بالعمل بقول الغير ومنهم من

حمله بالاخذ

حله بالاخذ بقول الغير ومنهم من رسمه بقبول قول الغير ويستفاد
من مطاوي كلماتهم واستدلالاتهم بالايات والاخبار ودليل العقل
ان مرادهم من التقليد الجائز هو اختيار قول المجتهد وثانيا ان الدليل
على اتصاف الاختيار بالحكم الشرعي وتعلق الحكم بذمة المكلف بسبب
يكفي في التمسك بالاستصحاب والدليل على الاتصاف هو ان العمل
بقول المجتهد موقوف على اختياره ولو لم يكن اختياره موجبا للتعلق
الحكم الوجوبي لما صح نية وجوب العبادة التي يبتلي بها المكلف فان
نية الوجوب فرع تعلقه قبلها فبالاختيار يتعلق الحكم اماما ولو كان قبل
دخول وقت الفعل او اذا كان بعد دخول الوقت وثالثا ان على القول
بالفرق بين الصور لعله لا شبهة فيه ورابعا ان مثل هذا الاستصحاب
المراعي لا اشكال فيه فان من تتبع كلمات الاصحاب يجد تمسكهم بمثله كثيرا
وقد بسطنا الكلام فيه في مسئلة العدول من اراد الاطلاع فليراجعها
الرابع ان مقتضى استصحاب تعلق الحكم المفتي به هو وجوب البقاء بعد الموت
وكذا استصحاب وجوب البقاء الثابت حال الحيوة واستصحاب جواز البقاء مبني
على خلاف ما ادعاه المختار والتحقيق في مسئلة العدول عن تقليد الحي الى الاخر

واستصحاب صحة التقليد تابع لاستصحاب وجوب التقليد اذ لا دليل على صحته
الا ما دل على وجوبه لتقييد ما دل على جوازه بما دل على الوجوب اذ معلوم ان
التقليد عند انحصار المجتهد في فرد ووجود الاعلم عند التعدد واجب
عيني وعند التعدد والتساوي واجب تخييري بين الافراد وحيث كان الكلام
فيما اذا امكن المقلد مجتهد او مقتضى ذلك وجوب البقاء عليه على كما هو التحقيق في مسئلة
العدول نارتفع التخيير فيما كان ثابتا قبل التقليد لحصول الامتثال بالاتيان بالتقليد
وطرو استصحاب تعلق الحكم عليه ومع هذا اما ان لا نقول بالاجماع على جواز العدول
هنا فلا اشكال واما ان نقول به فيتوجه عليه ان الاجماع على انتفاء وجوب البقاء
يوجب انتفاء جوازه ايضا لانتفاء الجنس بانتفاء الفصل فلم يبق استصحاب مقتضى
جواز البقاء وفيه منع انحصار دليل صحة التقليد فيما دل على الجواز والوجوب فان
الاجماع على الصحة من الادلة كما سلمنا لكن انتفاء استصحاب التعلق بعد الموت
بسبب الاجماع يقتضي بقاء استصحاب الجواز المتحقق في ضمن الوجوب التخييري
في صورة التعدد والتساوي والعيني في صورة الانحصار ووجود الاعلم غاية
الامر اقتضاء الاجماع انتفاء الوجوب العيني في الصورتين فيبقى الوجوب التخييري
لعدم الاجماع على انتفائه ويتم المطلوب بعدم القول بالفرق واستصحاب الوجوب

بحثه من

التخييري مثبت مقدم على غيره توضيح المطلب ان المقلد حين وقت تقليده مجتهده
حال حيوته اما قلده وجوبا معينا لانحصار المجتهد فيه او كونه اعلم او تخييرا
للتعدد والتساوي ثم بعد موت مجتهده اما ان يكون المجتهد الحي واحدا او متعددا او اراد
مع وجود الاعلم او مع التساوي وعلى هذه الصور اما ان يكون الموجود من كان
وقت التقليد بمجتهده او غيره فان كان قلده وجوبا معينا كان مقتضى الاستصحاب
الوجوب العيني المدفوع بالاجماع وان كان وجوبا تخييريا وبقي بعد موته المساوي
الاخر صح استصحاب الوجوب التخييري وان لم يبق ووجد مساو اخر بعده
لم يصح استصحاب الوجوب التخييري كما اذا وجد اعلم اخر وصار الباقي مساويا ثم
اعلم على انه كان لنا في هاتين الصورتين يظهر وجهه بعد تدبر الخامس ان
الاستصحاب المزبور معارض باستصحاب شغل الذمة وهو وارد وحاكم على الاستصحاب
المزبور فيقدم عليه سلمنا الا انه لا اقل من التوارد فلا يجوز التمسك بشيء منهما
الا بعد الترجيح وفيه ان استصحاب شغل الذمة ان اريد منه شغل الذمة بالتقليد
فلا ريب في ان الاستصحاب المزبور وارد عليه مضافا الى ما مر من ان الكلام
البراءة اليقينية على تقدير عدم الاجماع على بطلان القول بوجوب البقاء غير ممكنة
وان اريد منه شغل الذمة بالعبادة المشروطة بالتقليد ففيه على فرض امكان

عصيل البراءة اليقينية الاعلى تقدير بطلان القول بوجوب البقاء يرد عليه ان

الظاهر ان الاستصحاب المذكور ايضا وارد على استصحاب شغل الذمة وهل

هما كتحارض استصحاب شغل الذمة بالصلوة واستصحاب الطهارة ونحوها فما

الى اعتضاد استصحابنا بالبراءة الاصلية ان قلت التقليد قد يكون متقدما على حضور

وقت العمل ووجوب العبادة متاخرا عنه فيكون استصحاب وجوبها واردا

على الاستصحاب المتاخر عنه قلت الطهارة ايضا قد تكون مقدمة بحسب الوجود على الوقت

فيأتي في استصحابها ما ذكرت مضافا الى ان التقليد ايضا قد يكون بعد حضور

وقت العمل واشتغال الذمة بالعبادة ووجوب التقليد فلا عبرة في الطريان

والورود بالتاخر بحسب الخارج بل المناط كون الحالة اليقينية للاستصحاب

الطاري رافعة للحالة اليقينية للاخر مثلا بعد دخول الوقت لو حصل

اليقين باشتغال الذمة بالصلوة متطهرا وقد كان الطهارة بعده متيقنة

سواء تطهر قبل دخل الوقت او بعده فلا شك في اتصاف المكلف بكونه

طاهرا بحيث يصح منه الصلوة ويحصل له البراءة من الامر بالصلوة بالاتيان

بها في هذه الحالة فاذا شك في بقاء الطهارة لوجود المذي ونحوه مما يشك

في رافعيتها او للشك في وجود النوم ونحوه مما ثبت رافعيته لها حصل

التوافق

التعارض بين استصحاب شغل الذمة بالصلوة واستصحاب الطهارة والثاني طارعلى الاول رافع له تأمل في التفصيل اذ التعارض اصلان عمل بالارجح منهما لاعتضاده بما يرجحه فان تساويا خرج في المسئلة وجهان غالبا ولذلك صيرت الى ان قال ومنها اذا وقع الذباب على نجاسة رطبة ثم سقط بالقرب على ثوب وشك في جفاف النجاسة ففيه وجهان احدهما ينجس لان الاصل بقاء الرطوبة والثاني لا لان الاصل طهارة الثوب ويمكن ان يدفع الاصل الاول الثاني لانه طار عليه ينافيه وهو الوجه الى ان قال ومنها العبد الآبق المنقطع خبره هل يجب فطرته ام لا وجهان اصحهما الوجوب لاصالة بقاء حيوته ووجه العدم اصالة براءة الذمة من وجوب الزكوة وهو مندفع بان الاصل الاول طار عليه رافع له انتهى ما اردت نقله ثم ان تقديم الاستصحاب الطاري على غيره عندي محل تامل واشكال لتساوي ادلة الاستصحاب بالنسبة اليهما كما حققته في موضعه الا ان يكون اجماعيا كما ادعاه بعض ولم يثبت لي الى الآن صحة هذه الدعوى ومع صحة هذا الاجماع المحكي واجماعية تقديمه في بعض المواضع كما في الطهارة والحدث والنجاسة لا يقتضي الكلية كما لا يقتضي اجماعية الحجية في المواضع المخصوصة كليتها فعلى هذا لا بد من الترجيح وقد مر انه لا ترجيح لنا

مضافا الى تعدده بالتقريرات الثلث السادس ان الاستصحاب حجة اذا كان الدليل
المثبت ساكتا عن الحالة الثانية نفيا واثباتا كما مر وما نحن فيه ليس كذلك فان
عمومات تحريم العمل بالظن دالة على حرمة العمل بالظن الحاصل من قول الميت والحي
حين حيوته وبعد موته خرج الظن الحاصل من قول الحي حين حيوته فبقى الباقي
تحت ادلة الحرمة وفيه اولاً ان من جملة شرائط حجية الاستصحاب بكون الدليل
المثبت للحكم في الحالة الاولى لا بشرط بالنسبة الى الحالة الثانية بمعنى كونه
ساكتا عنها اثباتا ونفيا وما نحن فيه مما تحقق فيه هذا الشرط لا محالة كما
مر ومن جملة شرائطها عدم اقتضاء الدليل الخاص نفي الحكم المستصحب
في الحالة الثانية لما تقرر من ان الاصل لا يعارض الدليل والعمومات
المزبورة لو تمت اقتضت الخروج عن الحكم الاستصحابي وفقد هذا الشرط
وثانيا ان اقتضاء هذه العمومات غير مخصوص بهذا الاستصحاب بل مقتضاها
نفي حجية مبنى الاستصحاب فيكون حجة لمنكري حجية الاستصحاب كما
ذكرت مع الجواب عنها في ملك الباب وثالثا انه منتقض بعمومات كثيرة من
الابواب الفقهية المثبتة لحكم خرج عنها بعض افرادها وشك في الحكم الثابت
لذلك الفرد في بعض احواله مثلا ثبت بعمومات طهارة الماء حكم الطهارة لجميع

افراده وخرج منها الماء المتغير بالنجاسة فزال التغير من قبل نفسه ومقتضى

الاستصحاب بقاء النجاسة وعمومات الطهارة مقتضية للطهارة وهكذا اكثر من

موارد الاستصحاب والقائلون بحجية الاستصحاب مطبقون على عدم الاعتناء

بمثل هذه العمومات فما هو الجواب عنها فهو الجواب هنا بل قد يكون المخرج

عن عمومات الظن وهذه العمومات الاجماع الموجب للعلم بخروج الفرد عنها

ومع ذلك لا يحكمون بشمول العمومات الحالة الثانية فتدبر ورابعا ان شمول

العمومات للظن الحاصل من قول الحي بعد موته اذا قلده المقلد قبله ممنوع فهل

هي الا كالاطلاقات ادلة تقليد الحي بل قد مر تمامية الاطلاقات والعمومات

ليس بثابتة بما نال للظن افرادا باعتبارات فمرة باعتبار متعلقه من الموضوعات

الصرفة والاستنباطية الغير الشرعية والموضوعات الشرعية والاحكام الشرعية

الفرعية التكليفية والوضعية والاصولية الاعتقادية والفقهية واخرى باعتبار

المدرك الذي حصل منه من الادلة الشرعية وقول المجتهد وغيرها وتارة

باعتبار الظان من المجتهد والمقلد وغيرهما واخرى باعتبار زمان

الانسداد وانفتاح باب العلم وحينا باعتبار الاحوال من كونه للمجتهد بعد

العمل قبل تجديد النظر وقبله وقبل العمل كذلك مع تفكر الدليل وعدم تذكره

مضافا الى تعدده بالتقريرات الثلث السادس ان الاستصحاب حجة اذا كان الدليل
المثبت ساكتا عن الحالة الثانية نفيا واثباتا خاصة وما نحن فيه ليس كذلك فان
عمومات تحريم العمل بالظن دالة على حرمة العمل بالظن الحاصل من قول الميت والحي
حين حيوته وبعد موته خرج الظن الحاصل من قول الحي حين حيوته فبقى الباقي
تحت ادلة الحرمة وفيه اولا ان من جملة شرايط حجية الاستصحاب يكون الدليل
المثبت للحكم في الحالة الاولى لا بشرط بالنسبة الى الحالة الثانية بمعنى كونه
ساكتا عنها اثباتا ونفيا وما نحن فيه مما تحقق فيه هذا الشرط الاخير كما
مر ومن جملة شرايطها عدم اقتضاء الدليل الاخر نفي الحكم المستصحب
في الحالة الثانية لما تقرر من ان الاصل لا يعارض الدليل والعمومات
المذكورة لو تمت اقتضت الخروج عن الحكم الاستصحابي ونقض هذا الشرط
وثانيا ان اقتضاء هذه العمومات غير مخصوص بهذا الاستصحاب بل مقتضاها
نفي حجية جنس الاستصحاب فيكون حجة لمنكري حجية الاستصحاب كما
ذكرت مع الجواب عنها في ذلك الباب وثالثا لنا انه منقوض بعمومات كثيرة من
الابواب المتفرقة المثبتة لحكم خرج عنها بعض افرادها وشك في الحكم الثابت
لذلك الفرد في بعض احواله مثلا ثبت بعمومات مطهرية الماء حكم الطهارة لجميع

افراده وخرج منها الماء المتغير بالنجاسة فزال التغير من قبل نفسه ومقتضى
الاستصحاب بقاء النجاسة وعمومات الطهارة مقتضية للطهارة وهكذا كثير من
موارد الاستصحاب والقائلون بحجية الاستصحاب مطبقون على عدم الاعتناء
بمثل هذه العمومات فما هو الجواب عنها فهو الجواب هنا بل قد يكون المرجح
عن عمومات الظن وهذه العمومات الاجماع الموجب للقطع بخروج الفرد عنها
ومع ذلك لا يحكمون بشمول العمومات للحالة الثانية فتلك بعد ابطال شمول
العمومات للظن الحاصل من قول الحي بعد موته اذا قلده المقلد قبله ممنوع وهل
هي الا كالاطلاقات ادلة تقليد الحي بل قد مر تمامية الاطلاقات والعمومات
ليس بثابتة فان للظن افرادا باعتبارات شتى باعتبار متعلقه من الموضوعات
الصرفة والاستنباطية الغير الشرعية والموضوعات الشرعية والاحكام الشرعية
الفرعية التكليفية والوضعية والاصولية الاعتقادية والفقهية واخرى باعتبار
المدرك الذي حصل منه من الادلة الشرعية وقول المجتهد وغيرها وتارة
باعتبار الظان من المجتهد والمقلد وغيرهما واخرى باعتبار زمان
الانسداد وانفتاح باب العلم وحينا باعتبار الاحوال من كونه للمجتهد بعد
العمل قبل تجديد النظر وقبله وقبل العمل كذا مع تفكر الدليل وعدمه و

مضافا الى تعدده بالتقريرات الثلث السادس ان الاستصحاب حجة اذا كان الدليل
المثبت ساكتا من الحالة الثانية نفيا واثباتا خاصة وما نحن فيه ليس كذلك فان
عمومات تحريم العمل بالظن دالة على حرمة العمل بالظن الحاصل من قول الميت والحي
حين حيوته وبعد موته خرج الظن الحاصل من قول الحي حين حيوته فبقي الباقي
تحت ادلة الحرمة وفيه اولا ان من جملة شرائط حجية الاستصحاب بكون الدليل
المثبت للحكم في الحالة الاولى لا بشرط بالنسبة الى الحالة الثانية بمعنى كونه
ساكتا عنها اثباتا ونفيا وما نحن فيه مما تحقق فيه هذا الشرط لا محالة كما
مر ومن جملة شرائطها عدم اقتضاء الدليل العام نفي الحكم المستصحب
في الحالة الثانية لما تقرر من ان الاصل لا يعارض الدليل والعمومات
المزبورة لو تمت اقتضت الخروج عن الحكم الاستصحابي وفقد هذا الشرط
وثانيا ان اقتضاء هذه العمومات غير مخصوص بهذا الاستصحاب بل مقتضاها
نفي حجية جنس الاستصحاب فيكون حجة لمنكري حجية الاستصحاب كما
ذكرت مع الجواب عنها في ذلك الباب وثالثا انه منقوض بعمومات كثيرة من
الابواب الفقهية المثبتة لحكم خرج عنها بعض افرادها وشك في الحكم الثابت
لذلك الفرد في بعض احواله مثلا ثبت بعمومات طهارة الماء حكم الطهارة لجميع

افاده دون

افراده وخرج منها الماء المتغير بالنجاسة فزال التغير من قبل نفسه ومقتضى
الاستصحاب بقاء النجاسة وعمومات الطهارة مقتضية للطهارة وهكذا كثير من
موارد الاستصحاب والقائلون بحجية الاستصحاب مطبقون على عدم الاعتناء
بمثل هذه العمومات فما هو الجواب عنها فهو الجواب هنا بل قد يكون المخرج
عن عمومات الظن وهذه العمومات الاجماع الموجب للقطع بخروج الفرد عنها
ومع ذلك لا يحكمون بشمول العمومات الحالة الثانية فتدبر وثانيا ان شمول
العمومات للظن الحاصل من قول الحي بعد موته اذا قلده المقلد قبله ممنوع فهل
هي الا كالاطلاقات ادلة تقليد الحي بل قد مر تمامية الاطلاقات والعمومات
ليس بثابتها فان للظن افرادا باعتبارات فمرة باعتبار متعلقه من الموضوعات
الصرفة والاستنباطية الغير الشرعية والموضوعات الشرعية والاحكام الشرعية
الفرعية التكليفية والوضعية والاصولية الاعتقادية والعقدية واخرى باعتبار
المدرك الذي يحصل منه من الادلة الشرعية وقول المجتهد وغيرها وتارة
باعتبار الظان من المجتهد والمقلد وغيرهما واخرى باعتبار زمان
الانسداد وانفتاح باب العلم وحينا باعتبار الاحوال من كونه للمجتهد بعد
العمل قبل تجديد النظر وقبله وقبل العمل كذلك مع تذكر الدليل وعدمه و

زيادة القوة وعدمها على التفصيل المذكور في مسئلة تبديل النظر والتقليد
بعد العمل به حال حيوة المجتهد وبعد موته وكونه قبل العمل به مع موت المجتهد
الى غير ذلك من الاعتبارات والحالات ولا شك في ان العموم باعتبار الاحوال
لو كان مرادا انما هو باعتبار اطلاق جهة الخطاب دون عموم الظن وغير العلم
واطلاق هذين اللفظين وانصراف الاطلاق الجهة الى الحالة الثانية اعني
بعد العمل وبعبارة اخرى الى استدامة العمل غير معلوم لتبادر الاحداث
والانشاء ولا اقل من كونه مطلقا مسوقا لبيان الحكم في الجملة ولعله
لذا تمسك القائلون بعدم وجوب تبديل النظر على المجتهد بالاستصحاب
ولم يناقشهم احد بعموم ادلة تحريم الظن وكذا في جميع موارد وكذا في جميع
موارد الاستصحابات لم يتامل احد من القائلين بحجية الاستصحاب
نظرا الى عموم ادلة التحريم والعمومات المخصوصة بتلك الابواب فهذا الاعتراض
مدفوع نقضا وحلا بما ذكرناه السابع ان الاجماع المعلوم من تتبع فتاوى
الاصحاب في الكتب الاصولية والفقهية من غير خلاف بينهم بل دعوى بعضهم
على ظهور الخلاف وبعضهم نفي الخلاف وجماعة منهم الوفاق واخرى
الاجماع على جواز العمل بقول المجتهد ما دام حيا واشتراطه بكونه حيا وعدم

جواز الاخذ

جواز الاخذ بقول الميت وتقليده مطلقا من غير تفصيل للتقليد بين الابتدائي والاستمراري ولا للميت بين من قلده المقلد حال حيوته وبين من لم يقلده ولا تقييد لعدم الجواز بما اذا لم يقلده حال حيوته بل مع التعليل بانه لا قول للميت المقتضى لعموم الحكم يوجب رفع الاستصحاب قال العلامة في النهاية وهل لغير المجتهد الفتوى بما يحكيه عن المجتهد الاقرب انه ان حكى عن ميت لم يجز له العمل به اذ لا قول للميت ولهذا ينعقد الاجماع لو خالف حيا وان حكى عن حي من اهل الاجتهاد فان كان قد سمعه منه مشافهة جاز له العمل ولغيره ايضا وكذا لو سمعه من مخبر ثقة عن المجتهد وان كان ثقة فالاقرب جواز العمل به ان امن الغلط والتزوير والا فلا ونحوه قال في النهاية والمبادي وقال في القواعد ولا يحل للفاقد الشرائط او بعضها الحكم ولا الافتاء ولا ينفذ حكمه ولا يكفيه فتوى العلماء ولا تقليد المتقدمين فان الميت لا قول له ونحوه قال في الارشاد الا انه قال فيه فان الميت لا يحل تقليده وان كان مجتهدا وقريب منه عبارة الكفاية وقال في الذكرى لا يشترط مشافهة المجتهد المفتي في العمل بقوله بل يجوز بالرواية عنه ما دام حيا وقال فيها ايضا وهل يجوز العمل بالرواية عن الميت ظاهر العلماء المنع عنه محتجين بانه لا قول له ولهذا ينعقد الاجماع مع خلافه

ميتا وجوزه بعضهم وقال المحقق الثاني في تعليقاته على الشرايع وقد صرح جمع من
الاصوليين والفقهاء باشتراط كون المجتهد حيا ليجوز العمل بفتياه فلا يجوز
العمل بقول المجتهد بعد موته وهو متجه وقال ايضا ان المجتهد اذا مات سقط
بموته اعتبار قوله شرعا بحيث لا يعتد به وما هذا شانه لا يجوز الاستناد اليه
شرعا وقال ايضا متى مرض للفقيه نعوذ بالله او جنون او طعن في السن
كثيرا بحيث اختل فهمه امتنع تقليده لوجود المانع ولو كان قد قلده مقلد قبل ذلك
بطل حكم تقليده لان العمل بقوله في مستقبل الزمان يقتضي الاستناد اليه وقد
خرج عن الاهلية لذلك فكان تقليده باطلا بالنسبة الى مستقبل الزمان
وقال في الروضة يجوز لمقلد الفقيه الفقيه الحي نقل الاحكام الى غيره
وذلك لا يعد افتاء اما الحكم فيمتنع مطلقا للاجماع على اشتراط اهلية الفتوى
في الحاكم في حضور الامام وغيبته وقال في المسالك وقد صرح الاصحاب في
هذا الباب من كتبهم المختصرة والمطولة وفي غيره باشتراط حيوة المجتهد
في جواز العمل بقوله وان الميت لا يجوز العمل بقوله ولم يتحقق الى الان
في ذلك خلاف ممن يعتد بقوله من اصحابنا وان كان للعامة في ذلك خلاف
مشهور وقال المحقق الثاني في شرح الالفية وفيها اي في قول المص ايماء لطيف
الى عدم

الى اعتبار كون المجتهد المأخوذ عنه حيا فان ذلك مذهب اصحابنا الامامية
فالمبتدء ونحو قال والد شيخنا البهائي في شرحها وقال الشهيد الثاني في المقاصد
العلية شرح الالفية وفيما اى في قول المتن اشارة لتقيد ما الى اشتراط حيوة المجتهد
المأخوذ عنه فان ذلك هو المعروف من مذهب الامامية لا نعلم فيه مخالفا وان كان
الجمهور قد اختلفوا في ذلك وقال في مسكن منية المريد في جواز تقليد المجتهد
الميت مع وجود الحي ولا معه للجمهور اقوال اصحها عندهم جوازه مطلقا لان المذاهب
لا تموت بموت اصحابها ولهذا يعتد بها بعدهم في الاجماع والخلاف ولان موت
الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بخلاف فسقه والثاني لا يجوز مطلقا لفوات
اهليته بالموت ولهذا ينعقد الاجماع بعده ولا ينعقد في حيوته مع خلافه وهذا
هو المشهور بين اصحابنا خصوصا المتأخرين منهم بل لا نعلم قائلا بخلافه ممن
ممن يعتد بقوله لكن هذا الدليل لا يتم على اصولنا من ان العبرة في الاجماع انما
هو بدخول المعصوم كما لا يخفى والثالث المنع منه مع وجود الحي لا مع عدمه
وقال السيد الداماد في ما كتبه على العبارة المتقدمة عن الذكرى قوله
ويجوزه بعضهم يعنى بعضا من علماء العامة على ما في كتب الاصول فانا لا
نعرف الى الآن مخالفا في ذلك من اصحابنا رضوان الله عليهم وقال

في المعالم وهل يجوز العمل بالرواية عن الميت ظاهر الاصحاب الاطباق على عدمه
ومن اهل الخلاف من اجازه وقال في موضع اخر ولا يعرف من علمائنا الما
مضى قائل بذلك ولا عامل به يعني بقول الميت وقال ايضا في جملة كلام له ان القول
بالجواز قليل الجدوى على اصولنا لان المسئلة اجتهادية وفرض العامي فيها
الرجوع الى فتوى المجتهد وح فالقائل بالجواز ان كان ميتا فالرجوع الى فتواه
دون ظاهر وان كان حيا فاتباعه فيها والعمل بفتيا وفي الموتى في غيرها في الخلف
لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود المجتهد
الحي وقال المحقق البهبهاني وهنا اي في تقليد الميت نقلوا الاجماع على عدم الجواز
بل ربما جعله من المعلوم من مذهب الشيعة الى غير ذلك من كلماتهم في الاصول
والفروع فهذه العبارات بدلالاتها الثلث شاملة لعدم جواز تقليد الميت
ابتداء واستدامة مضافا الى عدم تعرضهم لحكم الاستدامة على تقليد الحي
بعد الموت مع توفر الدواعي على بيانه كما تعرضوا الاستدامة قبله في مسئلة
جواز العدول وعدمه فهذه ايض قرينة اخرى على الاطلاق بل الظاهر من عمل
المسلمين في الاعصار والامصار عدم التامل والتوقف في جواز الرجوع
والعدول بعد موت مجتهدهم الى المجتهد الحي لو لم نقل بوجوبه اقول

في شمول عبارات الاصحاب لاستدامة التقليد اشكال اما مثل عبارة تيب
مما اشتمل على الحكاية عن الميت والاخذ بما حكى عنه فلظهوره في عدم اطلاع المقلد
قبل موت المحكي عنه على قوله وعمل او اخذه حال حيوته وهو ظ فيكون المراد
عدم جواز ابتداء التقليد للميت والتعليل بانه لا قول للميت لا يفيد عدم
جواز الاستدامة فانه مقتضى منصوص العلة عموم الحكم المحلل لكل ما وجدت
فيه العلة وان كان في غير موضوع القضية المعللة دون الحكم الاخر الا ترى
ان قولنا حرم شرب الخمر لانه مسكر لا يفيد ازيد من حرمة شرب كل مسكر
خمرا كان او غيره ولا يفيد حرمة استعمال اخر للخمر فضلا عن المسكرات الاخر وكذا
قولنا يحرم التداوي بالخمر لانه لم يجعل الله في الحرام شفاء لا يفيد ازيد من
حرمة التداوي بالمحرمات دون الاستعمالات الاخر فمقتضى منصوص العلة
هنا ان عدم قول للميت يوجب عدم جواز الاخذ بقوله المحكي عنه والمعلوم
بغير الحكاية الصادرة عن غير المجتهد كالكتابة والحكاية بواسطة المجتهد
ونحوهما ولا يوجب عدم جواز الاستدامة على ما اخذه بنفسه بل
عمل به الا ان يكون هذا التعليل المثبت لما ذكر منسلخا لعدم جواز
الاستدامة من وجه اخص الا انه منصوص العلة فلا بد من بيان

معناه ننقول المراد منه اما ان قول الميت يعني رايه لا يبقى بعد موته كما هو الظ
ظاهر اللفظ بحسب وضع لا لنفي الجنس وقد تقرر في الاعراض الاول ما ليشير الى انه
مختار بعض اما لانعدام النفس او لزوال العلم السابق او المراد ان رايه لا ينفع
كما يظهر من عبارة الارشاد والكفاية وشاع استعمال هذا التركيب في نفي
الصحة والفائدة فان كان الاول فصحة التعليل مبنية اما على القياس بالرأي
الحي مع بتلك رايه التزاما للعامة العيا حيث يقولون بحجية القياس كما
يظهر من عبارة المنية او على ان خروج التقليد عن نواهي تحريم العمل بغير العلم
مقصور على ما يصدق عليه التقليد وصدقه يتوقف على تحقق الرأي وبقائه
وان كان الثاني فيحتمل ان يكون المراد من عدم حلية تقليد الميت كما في
الارشاد وعدم التعويل على قوله كما في الكفاية ما هو تقليده وقوله
خاصة وبنفسه وهو مخصوص بالتقليد الابتدائي فان استدامة التقليد
كما يصدق عليها تقليد الميت يصدق عليها تقليد الحي وليس للبقاء عليه
لانه قول الميت وتقليده بل لانه قبل الحي وتقليده كما يظهر من التمسك
بوجوه الاستصحاب واما استنادهم بعدم انعقاد الاجماع مع خلافه
في حيوته وانعقاده بعد موته وان كان ظاهرا في ارادة المعنى الثالث الا انه

يحتمل الوجهين لكن صحته موقوفة على طريقة العامة او الخاصة ايض على مذهب ع م

الشيخ في طريق الكشف عن قول المعصوم ع حيث اختار ان اتفاق من عدا الامام

من العلماء الاحياء يكشف عن موافقة الامام ع بناء على دليل اللطف والاخبار

المتواترة الدالة على وجوب حفظ الشريعة ومذهب الحق على الامام ع واما على مذهب

السيد والمتاخرين القائلين في طريق الكشف بالحدس والوجدان فلا يفرق مخالفة

الاحياء ايض وبه يظهر ما في عبارة المنية من انه لا يتم على اصولنا وكيف كان حمل

التعليل على ازيد من مقتضى منصوص العلة يحتاج الى اثبات الاستلزام وانى للمدعي

باثباته فان المراد من التعليل غير معلوم العموم للاستدلال به ولو اغمضنا عن

صحة التعليل فمثل عبارة النهاية والتهذيب والمبادي غير ظاهر في المنع عن التقليد

الاستمراري واما مثل عبارة القواعد فلان قوله ولا يكفيه فتوى العلماء ولا

تقليد المتقدمين ظاهر في ان المراد عدم كفاية قول العلماء الاحياء والاموات

في الافتاء والحكم لو لم نقل بظهوره في عدم الكفاية في الحكم واما في العمل فواضح

عدم ظهوره فيه ومخالفته للاجماع على كفاية قول الاحياء فيه واما التعليل

بان الميت لا قول له فقد مر الكلام فيه انفا وعبارة القواعد والارشاد

والكفاية لا دخل لها بما نحن فيه واوضح منها في عدم الدلالة عبارة الروضة

لعدم اشتماله على التعليل ايضا مع ان مفهومها انه يجوز لمقلد الفقيه الحي غير نقل الاحكام كالافتاء او لا يجوز لمقلد الفقيه الحي نقل الاحكام دون الافتاء و لا

ريب في جواز النقل الا ان يقال بارادة عدم جواز العمل وهو خلاف الظاهر

واما العبارة الاولى للذكرى فيحتمل ان يكون ما دام حيا قيدا للرواية فيكون

مفادها جواز العمل بالرواية عن المفتي اذا كانت الرواية حين حيوته وعدم

الجواز اذا لم يكن الرواية حين حيوته فتكون مثل عبارة يب ويحتمل ان يكون

قيدا للعمل فيكون المفاد جواز العمل بالرواية اذا كان العمل حين حيوته

وعدم الجواز اذا لم يكن العمل حين حيوته سواء لم يكن عمل حين حيوته بان

يكون تقليده بعد موته ابتدائيا او عمل بقوله المروي حين حيوته فمات حتى

يكون عمله بعد موته عملا حين الممات بان يكون استمراريا وح تكون دالة على مراد

المعترض ولكن الكلام في ان الظاهر اي الاحتمالين واما العبارة الثانية

له فكعبارة يب لظهور الرواية في الابتدائية كالحكاية واما العبارة الاولى

للمحقق الثاني فظاهر الاشتراط وصريح التفريع فيها عدم جواز العمل

بفتوى المجتهد بعد موته فان قلنا بظهور العمل في الابتداء كما لا يبعد

فلا ما يخلينه لها في الاستمراري وان قلنا بالاطلاق فدلالتها بحجيته دعوها

عبارة المسالك واما العبارة الثانية له فظاهرة في الاطلاق واما العبارة

الثالثة فتدفع صحته الا انه لا دخل لها بالموت الا من جهة الاشعار بالتعليل

بالخروج عن الاهلية او الاولوية او عدم القول بالفرق بين كثرة السن

والموت لو كان واما العبارة الرابعة له وعبارة والد شيخنا البهائي

في شرح الالفية والمقاصد العلية فكعبارة يب لظهورها بلفظ الاخذ وعبارة

المنية كعبارة المسالك لمجيء الاحتمالين في لفظ التقليد واما العبارة الاولى

والثالثة لصاحب المعالم وعبارة السيد الداماد فكالعبارة الثانية للذكرى

والعبارة الثانية لصاحب المعالم وعبارة المحقق البهبهاني كعبارة المسالك

وبالجملة ما اشتمل من هذه العبارات على لفظ الحكاية والاخذ والرواية

والرجوع ظاهر في الابتدائي منها وما اشتمل على لفظ التقليد والعمل

يحتمل الوجهين ولعله ظاهر في الاطلاق الا ان تعليل بعضهم بكونه مخالفا للاصول

وعمومات تحريم غير العلم ربما يوجب ظهوره في الابتدائي لما مر فلا يبقى وثوق

بالاطلاق العبارات المطلقة ايضا فضلا عن دعوى الاجماع من اتفاق كل

الفتاوى فلا يتم التمسك بالاجماعات المحكية ايضا في مقابل الاستصحاب

لعدم الاطلاق في كثير منها وعدم الوثوق بالاطلاق في مطلقها مضافا الى

قيل معارضتها لها بالاطلاقات الاجماعات المحكية على عدم جواز العدول عن تقليد الحي بعد العمل بقوله الشاملة لما بعد الموت وفيه نظر كما ستعرف وكيف كان فالاستناد الى عدم التعرض لحكم الاستدامة لاثباتها لاطلاق كما ذكره المعترض غير سديد لاحتمال اندراجها تحت اطلاقات عدم جواز العدول بل ظهورها اكثر من اطلاقات تقليد الميت مضافا الى ان دأب الفقهاء غالبا التعرض للاحكام الابتدائية بخصوصها والاكتفاء لاستدامتها بعمومات الاستصحاب ونحوها وكذلك الروايات الواردة عن اهل بيت العصمة ع كما ينظر لمن تتبع ابواب الفقه ولذا ورد عنهم ع ان علينا ان نلقي عليكم بالاصول وعليكم التفريع وظهور عمل المسلمين في جواز الرجوع ان تلبث غير ضاير لنا وفي وجوبه غير ثابت والحاصل ان التمسك بالاجماع محققا ومحكيا لدفع الاستصحاب غير سديد الثاني انه لو وجب العدول بعد موت المجتهد الى تقليد الحي لزم العسر والحرج والملازمة كبطلان التالي ظاهرة فالمقدم مثله واجيب عنه بمنع الملازمة والنقض بالتعلم اولا الامر بامكان العدول تدريجا بحيث لا يلزم الحرج وفيه ان تحصيل

العلم بالا...

العلم بالاحكام لعموم المكلفين من الرجال والنسوان لا يمكن الا
بمرور الايام الاترى ان العلماء مع صرف عمرهم في تحصيلها وكثرة
مصاحبتهم للعلماء لا يحصل لهم المعرفة بتمام احكامهم وما حصلوا
منها يعرض لهم النسيان نعم تحصيل العلم براى المجتهد الثانى اسهل
من تحصيل العلم براى الاول وهذا لا ينفى العسر والحرج عنه فان
تحصيل المعرفة بالمجتهد الجامع للشرايط الاعلم والمساوى والحاكى
عنه وكتابه وعرض المسائل على رايه بالرجوع الى نفسه او الحاكى عنه
او كتابه لعموم المقلدين في غاية الاشكال سيما اذا مات مجتهد
بعد اخر وقد راينا في عصرنا اضطراب المقلدين بموت مجتهدهم الا احتمال
وجوب العدول معتذرين بما قلناه فلما فهموا اخبار البقاء استرا حوا
بل رايناهم مضطربين من تصور موت مجتهدهم سائلين من الله
تعالى ان ينقص من عمرهم ويزيد على عمر مجتهدهم بل كنا في اوان التقليد
كذلك هذا ووجوب التحصيل اولا خارج عن عمومات نفى الحرج بالدليل
بخلاف وجوب العدول وانما نقول لا رجحان للعدول الا قائل بالفرق
بينه وبين العدول بعد اخر مع ان الظاهر عدم لزوم الحرج

لعامة المكلفين حرج اخر مع ان لزوم الحرج ليس لاجل كثرة المسائل
خاصة بل لتحصيل المعرفة بالمجتهد والحاكي والكتاب ايضا من جملة اسبابه
الثالث انه لو وجب ذلك لاشتهر بل وتواتر لتوفر الدواعي عليه والتالي
باطل جدا وحتى الى الآن لم نسمع ان المقلدين عدلوا دفعة او تدريجا
عن تقليد مجتهديهم بعد موتهم ولا امر الائمة ع برجوع مقلدي اصحابهم
بعد موتهم الى غيرهم من اهل الفتوى من الاحياء وقد بينا فيتعين فيه
بانه لو وجب البقاء لاشتهر وتواتر الى اخر ما مر ولو رد بشمول
الملاق كلماتهم بعدم جواز العدول عن تقليد مجتهد الى غيره لرد الاول
بشمول الملاق كلامهم بعدم جواز تقليد الميت لزم مع ان مسئلة التقليد
والاجتهاد ليست من المسائل المتداولة في زمان الائمة ع فضلا عن
فروعها مع ان هذا الدليل غايته افادة المظنة وحجيتها في المسئلة
لكونها اصولية ممنوعة مع ان غاية الدلالة على جواز البقاء دون
الوجوب كما هو مختار المستدل به وبسابقيه وفيه ان وجوب
البقاء لكون البقاء امرا موافقا للاصل لا يستلزم الاشتهار
فان كثرة الدواعي على خلاف الامر العقلي والعادي يوجب

الاشتهار وورود الاثار مع ان اطلاق كلامهم بعدم جواز العدول الى حي الشمول واطلاق عدم جواز تقليد الميت غير واضح الشمول كما عرفت مفصلا وعدم تداول المسئلة في زمان الائمة ع فيه ما فيه فان عمل العوام في تلك الاعوام كان على التقليد وعمل العلماء على الاجتهاد غاية الامر ان عمل العلماء كان غالبا على العلم بالصدور وفتويهم مع الاسناد الى الامام ع ولذا ورد عنهم ع علينا ان نلقي عليكم بالاصول وعليكم التفريع وامروا اصحابهم بالافتاء والرجوع الى رواة الاخبار والعلماء مع ان الايات والاخبار الواردة في الاجتهاد والتقليد ترغيبا و ترهيبا مدحا وذما في غاية الكثرة نحن نفرض الكلام في المسئلة التي اجتهد فيها المجتهد وحصل له العلم بالحكم وافتى المقلد مع الاسناد الى الامام ثم مات ونقول هل يجب البقاء في مثلها او العدول ويتم المطلوب بعدم القول بالفرق والحق ان حيثية الاجتهاد تحصيل الحكم بالدليل التفصيلي وحيثية الافتاء بيان الحكم بحسب الاعتقاد من غير فرق بين حصوله بالعلم او الظن في الاول ومن دون تفاوت بين انبائه بنفس الخبر وبغيره والرواية عبارة عن اسناد القول الى الغير

ولو مع عدم اظهار الاعتقاد بل واظهار عدم الاعتقاد بمضمونه والتقليل
قول الافتاء ومن غير فحص عن حقيقته مخصوصه انتكالا على صلاحية
المفتى لوجوب العمل بمعتقده لدلالة الدليل عليها ولذا لا يتعرض
المقلد لوجود المعارض من الادلة نعم يتعرض لمخالفة المجتهد الاخر
فيتخير مع التساوى ويرجح الاعلم والاورع عند التفاوت وقبول الرواية
عبارة عن الاجتهاد في حقيقة الخبر من حيث السند والدلالة والمعارضة
فافهموا ما دعوى عدم حجية الدليل الظنى في المسئلة ففيه ما فيه
فان الخلاف في المسئلة انما هو في كونها اجتهادية او تقليدية من غير
تامل في حجية الادلة الظنية فيها نعم حجية مثل هذا الظن مخصوصة
بالقائل بحجية الظن المطلق دون القائل بالظنون المخصوصة
بل المحقق رحمه الله من القائلين بالظنون المخصوصة قال بعدم
بحجيته ظن لتوفر الدواعى للتمسك باصل العدم وهذا الوجه وسابقه توقفوا في
وان لم يصلحا للاثبات الوجوب الا انهما كافيان لابطال قول الخصم
القائل بوجوب الخلاف فلعل القائل بوجوب البقاء استند
اليهما لذلك الرابع تنقيح المناط فان حجية قول الحى الثابتة من الادلة

وان كانت حال الحيوة لا بشرط الحيوة ومادام الحيوة لعدم الدليل على اشتراطها

باشتراط الحيوة واحتمال مدخلية الحيوة ممنوع لعدم مدخلية الاحوال

في الحكم والا لوجب ان يكون للزمان والمكان والشباب والهرم والصغر

والكبر وغيرها مدخلية في الحكم وفيه ان الحكم الذي استنبطه المفتي

من الادلة الشرعية وان كان غير مقيد بحال الحيوة ونحوها ولذا صغرى

المقلد هذا ما افتى به المفتي غير مقيدة بها الا ان عدم تقييد الصغرى خاصة

غير كاف في عدم تقييد النتيجة بل لا بد من عدم تقييد الكبرى ايضا وهو معلوم

واحتمال المدخلية للحيوة في الكبرى لا بد ان يدفع بتنقيح المناط والمنقح

للمناط اما الاجماع او حكم العقل القطعي ومعلوم عدم الاجماع لوجود الخلاف

في المسئلة وكذا حكم العقل وهو ظاهر فان من خلية الحيوة في

بدو التقليد كما ثبتت بالاجماع ولم يجز تقليد الاموات ابتداء مع ان

الصغرى غير مقيدة فكذلك يحتمل عند العقل من خليتها في الاستدامة

لقد يبطل المستدل بهذا الشبه بما لا يرجع الى محصل ولذا الحقناه بما مر

الخامس ان تحصيل العلم بالاحكام الشرعية والتفقه فينا واجب على

كل من المكلف بحسبها كان او عينيا او كفاية وظهر محررة في المقال

في التقليد الصحيح وقد حصل امتثال الامر بما اتى به من التقليد ولو لم يكف التقليد
السابق لكان التقليد واجبا عليه ثانيا والاصل عدمه وفيه ان للتقليد حكمين
تكليفي هو الوجوب المستفاد من اوامر طلب العلم ومن كونه مقدمة للعمل
الواجب المقتضي وجوبه نفسه ووضعي هو الشرطية لصحة العمل واصل
العدم ينفي الوجوب بمعنى اصل البراءة واما الشرطية فالمجتهد عدم
انتفائها الا باصل الاطلاق وعدم التقييد فان قلنا باطلاق ادلة
التقليد وشمولها للتقليد الاولي للعمل بعد الموت توجه عدم اشتراط
صحة العمل بتقليد اخر للحي وان قلنا بعدمه كما يظهر من المستدل اولا فهو
بل لا بد من التمسك بامر من الوجوه وقد عرفت ما في التنقيح فما عرض
فيما تقدم ومقتضى اصل الاشتغال حيث احتمل وجوب البقاء
على التقليد السابق ووجوب العدول الى الحي الاتيان بالفعل
مرتين بالتقليدين وقد مر انه لا يتاتى ثم استقصى ابنا لمورده على
اصل الاشتغال نعم يجوز التمسك باصل العدم ايضا على القول بجريان
اصل العدم في مهية العبادات السادس ان ما اخذه المقلد عن
المجتهد في حال حيوته حكم الله وكلما كان كذلك يجب الطاعة اما الصغرى

فظاهرة واما الكبرى فلقوله تعم اطيعوا الله السابع ان ما اخذه
عنده في حال الحيوة مما امر به الرسول ص وكلما كان كذلك يحرم مخالفته اما
الصغرى فلما مر واما الكبرى فلقوله تعم فليحذر الذين يخالفون عن امره الاية
وفيهما منع كونه حكم الله ومما امر به الرسول ص بعد موت المجتهد وان
كان كذلك قبله لاحتمال مدخلية الحيوة هذا اذا اريد حكم الله الظاهري
والامر كذلك واما اذا اريد الواقعي فالمنع متوجه قبله ايضا وموجه على
الاول منع دلالة امر فليحذر ايضا لانصراف امره الى الواقعي ثم الكبرى
اجماعية واثبات الصغرى بما مر قد عرفت مع انه من باب الاكل من
القفا فتدبر الثامن ان ما ثبت حليته بفتوى المجتهد كعصير الزبيب
قبل التثليث مثلا يصدق عليه انه حلال محمد ص وكلما كان كذلك فهو
حلال الى يوم القيمة فيكون حلالا بعد موت المجتهد ايضا اما الصغرى
فظاهرة واما الكبرى فلقوله ص حلال محمد حلال الى يوم القيمة وحرامه
حرام الى يوم القيمة وفيه ان المراد من هذا الخبر ونحوه كقوله ص حكمي على
الواحد حكمي على الجماعة عدم اختصاص الاحكام بشخص دون اخر وبزمان
دون زمان احترازا عن حضايص النبي ص في الاول والثاني وعن بعض احكام الشرايع

الاخر حيث صارت منسوخة بهذه الشريعة فى الاول والثانى لا حكمه على
الواحد حكمه على كل جماعة وحلاله يعم جميع الازمان بالنسبة الى كل موضوع
بحيث لو شك فى موضوع الحكم انه هل هو الموضوع الموجود فى الوقت
الاول او يعمه والموجود فى الثانى كما فيما نحن فيه حكم بواسطة عموم الوقت
للازمان الى يوم القيمة بالثانى ولذا لم يتمسك احد من الاصحاب
باستصحاب الحكم فى الزمان الثانى والحالة الثانية بهذا الخبر وانما تمسكوا
باخبار نقض اليقين وصرحوا فى باب خطاب المشافهة باشتراط اشتراك
غير المشافه له للمشافه فى الحكم باتحاد الصنف وحكموا بان الاصل الاختصاص
وبعض من اختار اصالة الاشتراك لم يتمسك بهذه الاخبار وانما تمسك
بلزوم تعطيل الاحكام والنزاع فى اصالة الاختصاص والاشتراك غير
النزاع فى اشتراك الخطاب بين المشافه وغيره واختصاصه بالمشافهة
بل فى المقام مسئلتان الاولى فى الخطاب والثانية فى الحكم بعد اختيار
اختصاص الخطاب فلا تغفل وقد حققنا المقام فى موضعه وحاصله ان الاحكام
الشرعية متعلقة بالموضوعات الكلية كوجوب الخمس على المسافر والاتمام
على الحاضر وهكذا وفى مقتضى هذه الاخبار ان الحكم المأخوذ من الشارع

لكل موضوع

لكل موضوع كلي باقٍ الى يوم القيمة لذلك الموضوع يعني ويصير ممنوعا لانه

اذا اتصف شخص في زمان بوصف المسافر فيه مثلا وثبت له وجوب القصر

ثم اتصف بعد ذلك يحكم بمقتضى هذه الاخبار ايضا بوجوب القصر والا يلزم تخصيص

هذه الاخبار الى ما لا يحصى وبالجملة حلية الزبيب بفتوى مجتهد حال حيوته

مسلمة ان اريد الحلية الظاهرية وبعد موته ممنوعة حينئذ والخبر لا يثبتها

لوجهين احدهما ما مر والثاني لانصراف الخبر الى الحلية الواقعية وان اريد

الحلية الواقعية فممنوعة مطلقا والخبر لا يثبت الحلية الواقعية قبل موت

المجتهد وهو ظاهر ولا بعده لوجهين احدهما ما مر والثاني توقفه على ثبوت

الحلية الواقعية قبل الموت والحاصل انه ان اريد الحلية الظاهرية فالصغرى

مسلمة ولكن الكبرى ممنوعة وان اريد الواقعية فالصغرى ايضا ممنوعة

التاسع الاطلاقات الدالة على وجوب التقليد وجوازه كقوله تعالى في

سورة النحل والانبياء وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم

فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقد استدل به جماعة منهم

العلامة في يب وقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين

ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وقد استدل به كثير من

الاصحاب على ما حكي عنهم منهم المعارج و يب والتذكرة والذكرى والكفاية
وشرح المبادي للفخر الاسلام وقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا
وقوله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الآية وقد حكي الاستدلال
به عن التذكرة والكفاية وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا
يعلمون ومقبولة عمر بن حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجلين من اصحابنا
يكون بينهما منازعة في دين او ميراث فتحاكما الى الطاغوت والى السلطان
أيحل ذلك فقال من تحاكم الى طاغوت فحكم له فانما يأخذ سحتا وان كان حقه ثابتا
لانه اخذ بحكم الطاغوت وقد امر الله تعالى ان يكفر به قلت كيف يصنعان قال انظروا
الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فارضوا به
حاكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما بحكم الله استخف
وعلينا رد والراد علينا راد على الله تعالى وهو على حد الشرك بالله عز وجل
وكرواية ابي خديجة عنه ع اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن
انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم فاني جعلته بينكم
قاضيا فتحاكموا اليه وكالتوقيع الوارد بخط مولانا صاحب الزمان ع
واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم
وانا حجة الله

وانا حجة الله والمروى عن المحاسن عن ابى جعفر ع لقول العلماء فاتبعوا

والمروى فى مصباح الشريعة عن الصادق ع لا يحل الفتيا لمن لا يستغنى عن

الله عز وجل بصفاء سره واخلاص عمله وعلانيته وبرهان من ربه فى كل حال

لان من افتى فقد حكم والحكم لا يصح الا باذن من الله وبرهانه ولا يعلم انه

هو الذى يدخل بين الله وبين عباده وهو الحاجز بين الجنة والنار وكان فى

فى تفسير الامام ع انه قال رجل للصادق فاذا كان هؤلاء العوام من اليهود لا

يعرفون الكتاب الا بما يسمعونه من علمائهم لا سبيل لهم الى غيره فكيف ذمهم بتقليدهم

والقبول من علمائهم وهل عوام اليهود الا كعوامنا يقلدون علمائهم فان لم

يجز لاولئك القبول من علمائهم لم يجز لهؤلاء القبول من علمائهم فقال بين

عوامنا وعلمائنا وبين عوام اليهود وعلمائهم فرق من جهة وتسوية من جهة

اما من حيث استووا فان الله قد ذم عوامنا بتقليدهم علمائهم كما ذمهم بتقليدهم

علمائهم واما من حيث افترقوا فلا قال بين لى يابن رسول الله ص قال ع

ان عوام اليهود كانوا قد عرفوا علمائهم بالكذب الصريح وباكل الحرام والرشا

وبتغيير الاحكام عن وجهها بالشفاعات والمنسابات والمصانعات و

عرفوهم بالتعصب الشديد للذين يفارقون الله اديانهم وانهم اذا تعصبوا

اذا الواحقوق من تعصبوا عليه واعطوا اموال لا يستحقه من تعصبوا له من اموال
غيرهم وظلموهم من اجلهم وعلموهم يقارفون المحرمات واضطروا بمعارف
قلوبهم الى ان من فعل ما يفعلونه فهو فاسق لا يجوز ان يصدق على الله ولا
على الوسايط بين الخلق وبين الله تعالى فلذلك ذمهم لما قلدوا من قد عرفوا ومن
قد علموا انه لا يجوز قبول خبره ولا تصديقه ولا العمل بما يؤديه اليهم عمن لم
يشاهده ووجب عليهم النظر بانفسهم في امر رسول الله ص اذا كانت دلائله
اوضح من ان تخفى واشهر من ان لا تظهر لهم وكذلك عوامنا اذا عرفوا من
فقهائهم الفسق الظاهر والعصبية الشديدة والتكالب على حطام الدنيا وحرامها
واهلاك من تعصبوا عليه وان كان لاصلاح امره مستحقا وبالترفرف بالبر
والاحسان على من تعصبوا له وان كان للاذلال والاهانة مستحقا فمن قلد
من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله تعالى بالتقليد
لفسقة فقهائهم فاما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا
على هواه مطيعا لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه وذلك لا يكون الا بعض فقهاء
الشيعة لا جميعهم فاما من ركب من القبائح والفواحش مراكب فقهاء
العامة فلا تقبلوا منهم عنا شيئا ولا كرامة وكما لاخبار الكثيرة الدالة
بالمفهوم ع د على

بالمفهوم على جواز الافتاء مع العلم وهذه الدلالة بالالتزام على جواز تقليد المفتى الكذائي كالنبوي من افتى الناس بغير علم كان ما يفسده من الدين اكثر مما يصلحه ومن افتى الناس بغير علم وهو لا يعلم الناسخ من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك واهلك وفي الباقري من افتى الناس بغير علم لعنته ملائكة الرحمن وملائكة العذاب ولحقه وزر من عمل بفتياه وفي الصادق انهاك عن خصلتين فيهما هلك انهاك ان تدين الله بالباطل وتفتى الناس بما لا تعلم وفي الاخر اياك وخصلتين ففيهما هلك من هلك اياك ان تفتى الناس برايك او تدين الله بما لا تعلم ومن التذكرة لعن رسول الله ٣ رجلا احتاج اليه الناس لفقهه فسألهم الرشوة الى غير ذلك من الاخبار التي تجاوزت حد التواتر وكالاخبار الدالة على امر الائمة بعض اصحابهم باخذ الاحكام عن بعض كامرهم عم شعيب العقرقوفي بالسؤال عن ابي بصير الاسدي وابن ابي يعفور بالسؤال عن محمد ابن مسلم وامر الرضا عم علي بن مسيب بالاخذ عن زكريا بن ادم وعبد العزيز بن المهتدي بالاخذ عن يونس بن عبد الرحمن وكالاخبار الدالة على امر الائمة عم بعض اصحابهم بالافتاء بين الناس كقول الباقر عم لابان اجلس في مسجد المدينة وافت الناس

فانى احب ان يرى فى شيعتى مثلك وكالاخبار الكثيرة الدالة على وجوب طلب
العلم وانه فريضة على كل مسلم ومسلمة فان هذه الخطابات من الكتاب والسنة دالة
على وجوب التقليد وجوازه وكثير منها يدل باطلاقها على ان المقلد بعد السؤال
والاخذ والطلب يجوز له العمل بمقتضى الفتوى ولو مع موت المفتى نعم فى دلالة
بعضها على التقليد وفى اطلاق بعض اخر منها كلام ما ليس هنا موضع ذكره وفى
دلالة اكثرها على المدعى كفاية وبما مر غير مرة ظهر الكلام فى هذه الادلة من حيث
الدلالة على جواز البقاء على التقليد ووجوبه بعد موت المجتهد بعد العمل بقوله
فى حيوته وقبله حجة القول بوجوب العدول الى الحى وجوه
الاول ما مر من الاجماع على وجوب تقليد الحى وحرمة تقليد الميت مطلقا ابتداء
واستدامة وفيه ما مر مفصلا والثانى ما حكى عن المحقق الشيخ احمد الاحسائى
وحاصله كما يظهر من تقرير بعض الاصحاب ان الاحكام تابعة للمصالح وهى
مختلفة باختلاف الاحوال والازمنة ففى زمان الغيبة يجب على المقلد من
متابعة الاحياء من المجتهدين ويرتفع المتابعة بموتهم لان علم المجتهد مرات
اقتباس علم المقلد وصورة علمه تنسب بعروض العلم فى مرآت نفس المقلد
فاذا زالت الصورة الاصلية تزول الصورة الفرعية التى انتقشت فى نفس

المقلد كما نقشتنا

المقلد كاشتغاء الظن باشتغاء ذى الظن فان النبى والائمة ع واحد بعد واحد
الى الامام المنتظر ابواب حكم الله تعالى والمجتهد باب حكم الامام ع فاذا مات
انقطع السبيل للمقلد وزال علمه ولا بد له من ان يرجع الى باب مفتوح
وهو المجتهد الحى فان مدار افاضة الله سبحانه على الاسباب المترتبة فعلم
المقلد مترتب على علم المجتهد فاذا ارتفع الواسطة والسبب ارتفع المسبب
وفيه ان صغرى المقلد هذا ما افتى به المفتى لا يتفاوت قبل موت المجتهد
وبعده ولا علم له بالواقع فى المسئلة التى قلد فيها غاية الامر حصول الظن
بالحكم الواقعى من تقليد المجتهد وهو ايضا باق بعد الموت فالعلم المتعلق بالصغرى
والظن بالحكم النفس الامرى باقيان بعد الموت بالبديهة نعم يحصل له التردد
فى الكبرى بعد الموت بعد ان كان عالما بها قبله ولكن لم يكن العلم بها من قول المجتهد
للزوم الدور بل العلم بها كان من الادلة الدالة على حجية قول المجتهد
الحى فاما ان تكون تلك الادلة شاملة لما بعد الموت او يكون غيرها
كالاستصحاب ونحوه مما مضى قائما مقامها دالا على الكبرى كما قررناه
او يكون مقتضى الادلة عدم حجية حجية قول هذا المجتهد بعد موته
ووجوب العدول الى غيره وايا ما كان فيفهم المقلد اما ان يكون

مجتهدا فی هذه المسألة او مقلدا وعلی ای تقدیر ینتهی علمه فی الاحکام

المسائل الفرعیة الی اجتهاده او اجتهاد غیره من المجتهدین الاحیاء فی

هذه المسألة ویکون المجتهد لنعی باب حکمه فی الفروع ولو بواسطة

والتزام کونه بابا بلا واسطة من غیر دلیل غیر سدید قد تم فی یوم

الاحد من العشر الاول فی جمادی الثانی مطابق سنه ١٢٥٤

کر بهم بر زده بینی خط غریب مکن

که مرا محنت ایام بهم بر زده است

اموت ویبقی کل شیء کتبته
فیا لیت من یقرأ کتابی دعا لیا

الهی یعفو عنی بفضله
وتغفر جرمی وسوئی فعالیا

مجتهدا فى هذه المسئلة او مقلدا دعلى اى تقدير يصير فينتهى علمه فى المسائل الفرعية الى اجتهاده او اجتهاد غيره من المجتهدين الاحياء فى هذه المسئلة ويكون المجتهد النبى باب حكمه فى الفروع ولو بواسطة والتزام كونه بابا بلا واسطة من غير دليل غير سليم قد تم فى يوم الاحد من العشر الاول فى جمادى الثانى مطابق سنه ١٢٥٤

كر بهم بر زده بينى خط عيب مكن
كه مرا محنت ايام بهم بر زده است

[illegible]

اموت ويبقى كل شيء كتبته
فيا ليت من يقرأ كتابى دعا ليا
الهى يعف عنى بفضله
و تغفر جرمى وسوء فعاليا

هر کس این آیه‌یی بر زنت بند خریطه‌سید

اوغرنده فراموش ایتمیه لهم دار السلام

عند ربهم وهو ولیهم بما کانوا

یعملون

هذا كتاب شرح انموذج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وحرزها الاحترز بها عن الخطأ في اللسان وقوم بسببها المنطق الذي هو المميز للانسان وهيأنا سلما يرتقى بها الى ذروة حقايق القرآن والصلوة على خير خلقه الانام محمد الفرقان وعلى آله واصحابه رؤساء اهل الايمان قال الامام العالم الكاشف المشكلات وحلال المعضلات جامع الحقايق والدقايق جمال الملة والدين محمد صدر الحاج عبد الغني الاردبيلي طاب ثراه لما رايت مختصر الامام الهمام علامة العالم استاد ائمة بني آدم قدس الله روحه اعني انموذج في النحو قليل اللفظ كثير المعنى صغير الحجم كبير الجرم عزيز النحوى مرغوبا للمبتدئ ومطلوبا للسالك سبل خيره ولم يكن مقاصده وقد كنت اريد تلمذ للمبتدئين من اصحابنا المحبين في سلك احبابها لاسيما قرة عين الدلل وسرور نفس الكمل علاء الملة والدين المفضل الكاشي بلغهما الله اما انما وضاعف في العالمين اقبالهما اردت ان اشرح شرحا يقيد خالية ويقبض عليه مطالبه لا الخطاء من تخلل اللفظ خطاء كثيرو لا اتجاوز عن تنقيح مضاه ضنا فيه يسيرو وا ان اكتب الفاظ المتن بتمامها من اوله كتبة شرح لا اتمامها حتى يكون كالزيادة المتعلمين على التعريف ويغنيهم عن نسخ لعبت بها ايدى الجهلة بالتحريف وارجو من الله ان ينفع من الانام وجعله فايدي الى دار السلام فانه المستعان وعليه التكلان

قال الكلمة مفرد اقول قبل الشروع في المقصود لا بد من تقديم مقدمة

وهي هذا اعلم ان طالب كل شيء ينبغي ان يتصور اولاً ذلك الشيء بوجه من الوجوه
لان المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه وينبغي ايضاً ان يتصور الغرض من مطلوبه لانه
اذا لم يتصوره يكون سعيه عبثاً فطالب النحو يتعلمه ينبغي ان يتصوره اولاً و
ان يتصور الغرض منه قبل تعلمه حتى يكون في طلبه على بصيرة فنقول النحو في اللغة
القصد وفي عرف النحاة النحو علم باصول تعرف بها احوال اواخر الكلم اعراباً و
بناءً والغرض منه معرفة الاعراب والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب
الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام والكلام انما يتركب من الكلمتين فلذلك
جرت عادتهم في ترتيب الكتب النحوية بتقديم الكلمة والكلام على ساير الاشياء
وتقديم الكلمة على الكلام لانها جزؤه كما عرفت والشيء انما يعرف بعد معرفة
اجزائه وقوله الكلمة مفرد تقديره الكلمة لفظ موضوع مفرد فيخرج باللفظ عن
كالخط والعقد والاشارة والنصب وبالموضوع المهمل كديز وبيز وبالمفرد
المركب كخمسة عشر وانما قلنا ان المهمل لا معنى له يخرج بقيد الموضوع لان الموضوع
لا يكون الا لمعنى والمهمل لا معنى له وانما حذف قولنا لفظ موضوع لدلالة قوله
مفرد عليه لان المفرد لا يوصف به في اصطلاح النحويين الا اللفظ الموضوع وال
وهي اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كقد اقول يعني ان الاقسام الكلمة
منحصرة في الثلثة لانها ان دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اعني الماضي والحال والاستقبال فهو الاسم كرجل فانه يدل بنفسه على ذات غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة وان دلت بنفسها على معنى مقترن به فهو الفعل مثل
ضرب فانه يدل بنفسه على ضرب مقترن بزمان ماضي وان لم تدل بنفسها على
معنى فهو الحرف كقد فانه لم يدل بنفسها على معنى قال الكلام مؤلف اما من
اسمين من كلمتين اسند احدهما الى الاخر نحو زيد قائم واما من فعل واسم نحو ضرب زيد

بالاسناد

ويسمى كلاما وجملة اقول لما بين الكلمة اراد ان يبين الكلام فقوله الكلام مؤلف
احترازا عن المفرد مثل زيد وقوله اما من اسمين فاما من فعل واسم احترازا عن
المؤلف من فعلين نحو ضرب ضرب او من فعل وحرف نحو قد ضرب او من حرفين
نحو قد قد او من حرف واسم نحو يا زيد وقوله اسند احدهما الى الاخر احترازا
عن المؤلف من اسمين لم يسند احدهما الى الاخر نحو غلام زيد وخمسة عشر فان
كل ذلك لا يكون كلاما وقوله اما من فعل واسم تقديره واما من فعل واسم اسند
ذلك الفعل الى ذلك الاسم وانما لم يذكره صريحا لان قوله اسند احدهما الى الاخر
يدل على وجوب الاسناد بينهما والاسناد نسبة احد الجزئين الى الاخر
ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها وقوله بعد هذا الاسم هو ما صح الحديث
عنه يدل على ان الاسناد دائما يكون للفعل الى الاسم فقوله زيد قائم مؤلف
من اسمين اسند احدهما وهو قائم الى الاخر وهو زيد وقوله ضرب زيد مؤلف
من فعل واسم اسند ذلك الفعل وهو ضرب الى ذلك الاسم وهو زيد وكل واحد
منهما يسمى كلاما وجملة قال باب الاسم هو ما صح الحديث عنه ودخل حرف
الجر واضيف وعرف ونون اقول لما فرغ من تقسيم الكلمة والكلام شرع في مباحث
اقسامها وقدم الاسم على الفعل والحرف لانه اصل وهما فرعان اذ هو لا يحتاج
اليهما في تأليف الكلام وهما يحتاجان اليه وقوله باب تقديره هذا باب الاسم
والاسم في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح فهو ما صح الحديث عنه يعني يجوز ان
يخبر عنه نحو خرج موسى فان موسى اسم قد اخبر عنه بالخروج ودخل حرف الجر يعني يجوز
ان يدخله حرف الجر نحو مررت بعيسى فان عيسى قد دخله الباء وهو حرف
الجر واضيف يعني يجوز ان يضاف الى غيره نحو غلامك فان الغلام اسم اضيف
الى الكاف وعرف يعني ان يدخله الالف واللام نحو الرجل ونون يعني يجوز ان يدخله
التنوين

التنوين نحو زيد وعمرو فجميع هذه من خواص الاسم لا يوجد شيء منها في الفعل
ولا في الحرف اما الاخبار عنه فلان الفعل خبر دائما فلا يجوز ان يخبر عنه وا
والحرف لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه واما حرف الجر فلان حرف الجر علامة المخبر
عنه وقد قلنا ان الفعل والحرف لا يخبر عنهما واما الاضافة فلان الغرض منها اما
التعريف او التخصيص او التخفيف كما سيجيء والفعل والحرف لا يصلحان شيئا من
ذلك واما الالف واللام فلان الغرض من دخولها تعريف المخبر عنه وقد
ذكرنا انهما لا يخبر عنهما واما التنوين فلانه علامة تمام مدخولها والفعل والحرف
لا يتمان الا بالغير اما الفعل فبالفاعل واما الحرف فبمتعلقه قال واصناف اسم
الجنس والعلم والمعرب وتوابعه والمبني والمثنى والمجموع والمعرفة والنكرة و
والمذكر والمؤنث والمصغر والمنسوب واسماء العدد والاسماء المتصلة ه
بالافعال اقول الاصناف يعني الاقسام يعني ان الاقسام الاسم المذكورة
في هذا الكتاب منحصرة في خمسة عشر قسما الاول الاسم الجنس وهو ما يدل على
شيء غير معين وما اشبهه كرجل والثاني العلم وهو ما يدل على شيء معين
ولا يتناول غيره بوضع واحد كزيد والثالث المعرب وهو ما اختلف اخره
باختلاف العوامل لفظا كزيد او تقديرا كسعدى والرابع التوابع يعني توابع المعرب
وهو كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحدة كالعالم في قولنا جاءني
زيد العالم والخامس المبني وهو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل كمن
واين وحيث وهؤلاء والسادس المثنى وهو ما زيد في اخره الف او ياء
مفتوح ما قبلها ونون مكسورة نحو جاءني مسلمان ورايت مسلمين ومررت
بمسلمين والسابع المجموع وهو ما دل على احاد بدل على احدها واحد كزيدين
ورجال وهندات والتاسع المعرفة وهي ما دل على شيء معين نحو انا وانت

اصناف الاسم

والثامن صح

والتاسع النكرة وهي ما دل على شيء غير معين كغلام والعاشر المذكر وهو
ما خلا اخره من تاء التانيث والفي المقصورة والممدودة كرجل الحادي عشر
المؤنث وهو ما كان في اخره احد الثلث كمرة وحبلى وحمراء والثاني عشر المصغر
وهو ما ضم اوله وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه ياء ساكنة كرجيل والثالث عشر
المنسوب وهو ما الحق اخره ياء مشددة تدل على نسبته اليه كبغدادي
والرابع عشر اسماء العدد وهي اسماء يعد بها الاشياء كواحد واثنين وثلثة
والخامس عشر الاسماء المتصلة بالافعال وهي اسماء فيها معنى الفعل كعلم وعالم
وعليم ومعلوم واعلم ان هذه الخمسة عشر اصناف الاسم مجملة التي يذكر كل واحد
منها مع ما يتعلق بها في هذا الكتاب بالترتيب قال اسم الجنس وهو على
ضربين اسم عين كرجل وراكب واسم معنى كعلم ومفهوم اقول لما فرغ من تعداد
اصناف الاسم مجملة شرع في تعدادها منفصلة ورعى في التفصيل ترتيبه كما
رعى في الاجمال فلا جرم ابتدأ ههنا بما ابتدأ به هناك اعني اسم الجنس
الذي هو اول اصناف خمسة عشر وقسمه على قسمين اسم عين كرجل وراكب
وهو ما يقوم بنفسه واسم معنى كعلم ومفهوم وهو ما يقوم بغيره ثم مثل
لكل قسم بمثالين مشتق وغير مشتق فيحصل لك اربعة اقسام الاول اسم
عين غير مشتق كرجل والثاني اسم عين مشتق كراكب والثالث اسم معنى غير
مشتق كعلم والرابع اسم معنى مشتق كمفهوم قال العلم الغالب عليه ان ينقل
عن اسم جنس كجعفر وقد ينقل عن فعل كيزيد وقد يرتجل كغطفان اقول لما
فرغ من الصنف الاول شرع في الصنف الثاني اعني العلم فقال الغالب
على العلم ان ينقل عن اسم جنس كجعفر فانه وضع اولا للنهر الصغير ثم نقل منه
وجعل ... علما للرجل وقد ينقل العلم من فعل المضارع كيزيد فانه في الاصل مضارع

زاد

زاد نقل منه وجعل علما الرجل وقد يرتجل العلم اى يجعل فى اول وضعه علما من غير
ان ينقل عن شئ كغطفان فانه وضع اول علما القبيلة ثم العلم اما منقول كجعفر
ويزيد او مرتجل كغطفان والمنقول اما من مفرد او مركب والمفرد اما من اسم
الجنس وهو الغالب كجعفر واما من فعل ماض كشمر فانه فى الاصل بمعنى جد
ثم جعل علما لفرس او من مضارع كيزيد او امر كاصمت بكسر الهمزة فانه الاصل
امر من تصمت على وزن تنصر بمعنى تسكت فجعل علما لبرية قال احد سمع صوتا
فقال الصاحيه فيما اصمت وغيرة الضمة الى الكسرة كما غيرة بناءه الى الاعراب
والمركب اما اسنادي كتابط شرا فان معناه فى الاصل اخذ تحت ابطه شرا
فجعل علما لرجل اى اخذ تحت ابطه حية او سيفا واما اضافى كعبد الله
او غيرها كبعلبك فان بعل اسم لصنم وبك مصدر بمعنى الدق فجعل علما للبلدة في
وللعلم قسمة اخرى وهي انه ان كان فيه مدح او ذم فهو اللقب كمحمود وبطه
والا فان كان فى اوله ابا او اما فهو كنية كابي عمرو وام كلثوم والا فهو الاسم
كجعفر وال المعرب على ضربين منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر
والتنوين وغير المنصرف وهو الذي منع من الجر والتنوين ويفتح فى موضع الجر
نحو مررت باحمد وباحمر الا اذا اضيف او عرف باللام نحو مررت باحمد كم
وبالاحمر اقول لما فرغ من الصنف الثاني شرع فى الصنف الثالث اعنى المعرب.
فنوعه على نوعين منصرف وغير منصرف فالمنصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب
والجر والتنوين كزيد فى قولنا جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وغير
المنصرف وهو الذي منع من الجر والتنوين ويفتح فى موضع الجر لان الجر والفتح
اخوان لانهما فضلتان فى الاعراب كاحمد فى قولنا مررت باحمد بفتح الدال وانما
يمنع من الجر والتنوين كما سيجي من بعد انشاء الله وهو ان غير المنصرف ما فيه سببان

اوسبب واحد مكرر من الاسباب التسعة الاتية وكل واحد من تلك الاسباب
فرع للاصل كما تحقق انه نعم فيكون في كل غير المنصرف فرعيتان نحو احمد فان فيه العلمية
ووزن الفعل والعلمية فرع التنكير ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فلتسبيه الفعل
من حيث ان فيه ايضا فرعيتين احدهما احتياجه في تاليف الكلام الى الاسم كما
عرفت والثانية انه مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه ولما شابه
الفعل من هاتين الجهتين فناسب ان يمنع منه اقوى خواص الاسم وهو الجر
والتنوين الا اذا اضيف غير المنصرف الى شيء اخر او عرف باللام فان الجر
لا يمنع منه ح لان الاضافة واللام من خواص الاسم فيقوى بسببهما جانب
الاسمية فيه ويضعف بهما مشابهة الفعل فيه فيدخل ما منع منه وهو الجر
والتنوين بسبب قوة تلك المشابهة نحو مررت باحمد كم فان احمد لما اضيف الى
كم كسر داله ونحو مررت بالاحمر فان احمر لما دخله اللام كسر راوه قال الاعراب
وهو اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا او تقديرا واختلاف الاخر اما
بالحركات نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما بالحروف وذلك
في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه
وفوه وذو مال تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذلك البواقي.
اقول لما بين المعرب اراد ان يبين ما بسببه يصير المعرب معربا اعني الاعراب
وهو اختلاف اخر الكلمة اسما كانت او فعلا باختلاف العوامل في اولهما فاحترز
بالاخر عن الاول والوسط فان اختلافهما لا يسمى اعرابا كرجل ورجال ورجيل
و باختلاف العوامل عن اختلاف الاخر لا بعامل نحو من ضرب ومن الضارب
وانما اختص الاعراب باختلاف الاخر لان اختلاف الاول والوسط دليل على
وزن الكلمة فلا يصير دليلا على شيء اخر واختلاف الاخر للكلمة اما بالحركات ك

كاختلاف

كاختلاف اخر زيد في نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما بالحروف وذلك
في اربعة مواضع الاول في ستة اسماء سميتها العرب بالاسماء الستة اذا كانت صـ
مضافة الى غير ياء المتكلم وتلك الاسماء ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال
فنقول اختلافها اسماء الستة بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه

في بيان

فاخر الاب يختلف ولكن لا بالحركات بل بالحروف اعني بالواو في الرفع والالف
في النصب والياء في الجر وكذلك تقول في البواقي نحو اخوه واخاه واخيه حموها

حماها

حميها هنوه هناه هنيه فوه فاه فيه ذو مال ذا مال ذي مال وانما اعرب هذه
الاسماء بالحروف لانها ثقيلة بسبب تعدد بتقديره تحقق معانيها اذ الاب مثلا انما
يتصور بعد تصور منزله الابن مع ان اواخرها حروف تصلح ان يكون علامة الاعراب
فلم يزيدوا عليها الحركة لئلا يزداد الثقل عليها وانما قال مضافة لانها ان كانت
غير مضافة يكون اعرابها بالحركات لفظا نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب
وانما قال الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيف الى ياء المتكلم يكون اعرابها بالحركات
تقديرا نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وفيها قيدان اخران الاول
ان يكون مكبرة لانها اذا كانت مصغرة يكون اعرابها بالحركات لفظا نحو جاءني
ابيه ورايت ابيه ومررت ابيه الثاني ان يكون مفردة لانها اذا كانت تثنية

بابيه ع

يكون اعرابها بالحروف ولكن لا بجميعها بل ببعضها نحو جاءني ابوان ورايت ابوين
ومررت بابوين وان كانت جمعا يكون اعرابها اما ببعض الحروف وذلك اذا
كانت جمع مصحح نحو جاءني ابون ورايت ابين ومررت بابين واما بتمام الحركات
لفظا وذلك اذا كانت جمع مكسر نحو جاءني اباء ورايت اباء ومررت باباء الث
نحو كلا مضافة الى مضمر نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما اقول لما فرغ
المصنف الموضع الاول من المواضع الاربعة التي فيها الاعراب بالحروف اراد ان يبين

يكون فانهما

الموضع الثاني وهي كلا للمذكر وكلتا للمؤنث فانهما اذا كانا مضافين الى المضمر يكون
اعرابهما ببعض الحروف اعني بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر
نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرءتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمرءتين
كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما وبالمرءتين كلتيهما وانما اعرب كلا وكلتا بالحروف
لانهما شابهان بالتثنية من حيث المعنى واللفظ اما المعنى فظ واما اللفظ فلما ان
في التثنية الفا ونونا في حالة الرفع وياء ونونا في حالتي النصب والجر كذلك كلا و
كلتا الا انهما لما كانا دائم الاضافة لم يظهر فيه نونهما وانما قال مضافا الى مضمر
لانهما اذا اضيفا الى المظهر يكون اعرابهما بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا الرجلين
وكلتا المرءتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المرءتين ومررت بكلا الرجلين وبكلتا
المرءتين قال ونحو التثنية والجمع المصحح نحو جاءني مسلمان ومسلمون ورايت مسلمين
ومررت بمسلمين وبمسلمين اقول لما فرغ من الموضع الثاني من المواضع الاربعة
شرع في بيان الموضع الثالث والرابع وهما التثنية والجمع المصحح فان اعرابهما ايضا با
بالحروف ولكن ببعض الحروف اعني بالالف في رفع التثنية وبالواو في رفع الجمع
وبالياء في نصبهما وجرهما نحو جاءني مسلمان ومسلمون ورايت مسلمين ومسلمين
ومررت بمسلمين وبمسلمين وانما اعربت التثنية والجمع المصحح بالحروف لانهما فرعان
للمفرد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات وقد اعرب بعض المفردات
بالحروف كالاسماء الستة فلو لم يعربا بهما ايضا للزم للفرع مزية على الاصل وانما
جعل اعرابهما ببعض الحروف لان حروف الاعراب ثلثة الالف والواو والياء ومواضعهما
في التثنية والجمع ستة رفعهما ونصبهما وجرهما فيلزم التوزيع بالضرورة وانما خص
الالف برفع التثنية والواو برفع الجمع لان الالف في تثنية الافعال والواو في جمع الافعال
علامتان للمرفوع اعني الفاعل نحو ضربا ويضربان واضربا وضربوا ويضربون واضربوا فجعلتا

ثم تثنية

الموضع الثاني وهي كلا للمذكر وكلتا للمؤنث فانهما اذا كانا مضافين الى المضمر يكون
اعرابهما ببعض الحروف اعني بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر
نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرءتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمرءتين
كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما وبالمرءتين كلتيهما وانما اعرب كلا وكلتا بالحروف
لانهما شابهتان بالتثنية من حيث المعنى واللفظ اما المعنى فظ واما اللفظ فكما ان
في التثنية الفا ونونا في حالة الرفع وياء ونونا في حالتي النصب والجر كذلك كلا و
وكلتا الا انهما لما كانا دائم الاضافة لم يظهر فيهما نونهما وانما قال مضافا الى المضمر
لانهما اذا اضيفا الى المظهر يكون اعرابهما بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا الرجلين
وكلتا المرءتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المرءتين ومررت بكلا الرجلين وبكلتا
المرءتين قال ونحو التثنية والجمع المصحح نحو جاءني مسلمان ومسلمون ورايت مسلمين
ومررت بمسلمين وبمسلمين اقول لما فرغ من الموضع الثاني من المواضع الاربعة
شرع في بيان الموضع الثالث والرابع وهما التثنية والجمع المصحح فان اعرابهما ايضا با
بالحروف ولكن ببعض الحروف اعني بالالف في رفع التثنية وبالواو في رفع الجمع
وبالياء في نصبهما وجرهما نحو جاءني مسلمان ومسلمون ورايت مسلمين ومسلمين
ومررت بمسلمين وبمسلمين وانما اعربت التثنية والجمع المصحح بالحروف لانهما فرعان
للمفرد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات وقد اعرب بعض المفردات
بالحروف كالاسماء الستة فلو لم يعربا بهما ابقى للزم للفرع مزية على الاصل وانما
جعل اعرابهما ببعض الحروف لان حروف الاعراب ثلثة الالف والواو والياء ومواضعها
في التثنية والجمع ستة رفعهما ونصبهما وجرهما فيلزم التوزيع بالضرورة وانما خص
الالف برفع التثنية والواو برفع الجمع لان الالف في تثنية الافعال والواو في جمع الافعال
علامتان للمرفوع اعني الفاعل نحو ضربا ويضربان واضربا وضربوا ويضربون واضربوا فجعلتا

بمسلمين

في تثنية

في تثنية الاسماء وجمعها علامتين للرفع ايضا لتناسب الاسماء الافعال وحمل الجر
فيهما بالياء لانهما اختان وحمل النصب على الجر لانهما اخوان ثم فتح ما قبل الياء وكسرت
النون في التثنية وعكس في الجمع للفرق بينهما وانما قيد الجمع بالمصحح احترازا عن الجمع المكسر
فان اعرابه لا يكون بالحروف بل بالحركات وسنبين معنى المصحح والمكسر وقت بيانهما
ان شاء الله تعالى قال وما لا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله كعصا وسعدى والقاضي
في حالة الرفع والجر اقول المعرب قسمان قسم يظهر الاعراب في لفظه وقسم لا يظهر
في لفظه والمصنف لما ذكر القسم الاول اراد ان يذكر الثاني فقال وما لا يظهر الاعراب
في لفظه الى اخره اي المعرب الذي لا يظهر اعرابه في لفظه قدر في محله اي حكم بان
فيه اعرابا مقدرا سواء كان اخره الفا منقلبة عن لام الفعل كعصا فان اصله
عصو فقلبت الواو الفا فصار عصا او الف التانيث كسعدى او ياء ما قبلها
كسرة كالقاضي فتقول هذه عصا بالتنوين والسعدى والقاضي بالسكون ورايت
عصا وسعدى والقاضي بالفتح ومررت بعصا وسعدى والقاضي بالسكون فلا يظهر
الاعراب في لفظه عصا وسعدى في حالة الرفع والنصب والجر لان اخرهما الف
وهي لا تقبل الحركة واما القاضي فلا يظهر اعرابه لفظا في الرفع والجر لثقل الضمة
والكسرة على الياء واما النصب فيظهر لخفته ولذلك قال المصنف في حالة الرفع والجر
والحاصل ان المعرب اما ان يدخله الحركات الثلثة لفظا كزيد او تقديرا كعصا واما
ان يدخله بعض الحركات الثلث لفظا كاحمد او تقديرا كسعدى واما ان يدخله
الحركات الثلث بعضها لفظا وبعضها تقديرا كالقاضي واما ان يدخله الحروف الثلثة
كالاسماء الستة لفظا او تقديرا وهو غير موجود واما ان يدخله بعض الحروف الثلثة لفظا
كالتثنية والجمع وكلا او تقديرا وهو غير موجود ايضا واما ان يدخله بعض الحرف الثلثة بعضها
لفظا وبعضها تقديرا كالجمع المصحح المضاف الى ياء المتكلم نحو جاءني مسلمي اصله مسلمون ثم

ثم اضيف الى ياء المتكلم فصار مسلموي ثم ادغمت فصار مسلمي فهذا عشرة اقسام
قسمان منها متفقان في كلام العرب والباقيه لما عرفت امثلتها قال واسباب
منع الصرف تسعة العلمية والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب
والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث اقول الاصل في الاسماء ان
تكون منصرفة معربة بتمام الحركات اللفظية حتى يدل كل حركة منها على ما هي دليل
عليه اعني الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة والمصنف لما
ذكر ما يقتضي العدول عن الاعراب بالحركات اللفظية الى الاعراب بالحركات
التقديرية او بالحروف اراد ان يذكر ما يقتضي العدول عن الانصراف الى
عدم الانصراف اعني اسباب منع الصرف وهي تسعة العلمية كزينب والتانيث
لفظا كطلحة ووزن الفعل كاحمد والوصف كاحمر والعدل كعمر والجمع كمساجد
والتركيب والعجمة كابراهيم والالف والنون المضارعتان اي المشابهتان لالف
التانيث يعني المقصورة والممدودة مثل حبلى وحمراء كعمران قال متى اجتمع في الاسم
سببان منها او تكرر واحد منها لم ينصرف الا ما كان على ثلثة احرف ساكن
الوسط كنوح ولوط فان فيه مذهبين الصرف لخفته وعدم الصرف لحصول
السببين فيه اقول لما عد اسباب منع الصرف اراد ان يذكر شرائطها فقال
متى اجتمع في الاسم سببان منها اي من الاسباب التسعة او تكرر واحد كالجمع
والفي التانيث فان كلا منهما مكرر بالحقيقة لم ينصرف ذلك الاسم اي يكون
غير منصرف فيمتنع من الجر والتنوين الا ما كان يعني الا الاسم الذي كان على ثلثة احرف
ساكن الوسط كنوح ولوط فان في ذلك الاسم مذهبين احدهما الصرف لخفته فان
الاسم انما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين والثلاثي ساكن

الوسط

الوسط فى غاية الخفة تقاوم احد السببين فلا يوثر فيه ثقل السببين والمذهب ا
الثانى انه غير منصرف لحصول السببين انما صارت الاسباب مانعة من الصرف لان
الاسم بسببهما يشبه الفعل فى الفرعية كما ذكرنا فان كلا من هذه الاسباب فرع لاصل
العلمية فرع للتنكير والتانيث فرع للتذكير ووزن الفعل فرع لوزن الاسم والوصف
للموصوف والعدل للمعدول عنه والجمع والتركيب للمفرد والعجمة للعربية والالف
والنون لمدخولهما وانما صح فى منع الصرف الى سببين او تكرر واحد منهما لئلا يلزم
منع الصرف المخالف للاصل فى اكثر الاسماء فان اكثر الاسماء مشابهة للفعل فى سبب واحد
من تلك الاسباب وانما مثل للثلاثى الذى فيه مذهبان كنوح ولوط احترازا من الثلاثى
الساكن الوسط الذى يكون فيه ثلاثة من الاسباب فانه لا ينصرف البتة كماه وجور اذ
هما علمان للبلدتين وفيهما العجمة والتانيث المعنوى قال وكل علم لا ينصرف ينصرف
عند التنكير فى الغالب اقول لما فرغ من ذكر الاسباب التى تمنع الصرف وما يتعلق
بها اراد ان يشير الى قاعدة تتبدك فائدة ان غير العلمية من الاسباب التسعة لا يزول
عن الاسم بالكلية البتة واما العلمية تزول بقصد التنكير اعنى العموم فى ذلك الاسم نحو
رب احمد كريم لقيته وح ينصرف فان لم تكن العلمية فى ذلك الاسم سببا لمنع الصرف
لا يصير منصرفا بزوالها كمساجد اذا جعل علما ثم نكر لم ينصرف لان العلمية فيها لم تكن
سببا لمنع الصرف وان كانت العلمية فيه سببا لمنع الصرف ينصرف ذلك الاسم بالتنكير فى
الغالب نحو احمد لان الاسم كما انه لا ينصرف بعروض العلمية ينصرف بزوالها وانما قال فى الغالب
احترازا عن نحو احمر فانه غير منصرف لوزن الفعل والوصف فان جعل علما لا ينصرف
ايضا لوزن الفعل والعلمية وح لا يعتبر وصفيته لانها تضاد العلمية واذا نكر لا يصير منصرفا
بل يبقى غير منصرف كذلك لان الوصفية الزائلة بالعلمية قد تعود بزوالها وهذا عند سيبويه
والاخفش يصرفه قال المرفوعات على ضربين اصل وملحق به فالاصل الفاعل وهو

وهو

هو

الفاعل وهو على نوعين مظهر كضربت زيدا وزيد ضرب اقول لما كان الصنف الثالث
من اصناف الاسم وهو المعرب وهو ثلاثة اقسام اعني مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكان
لكل قسم منها افراد متعددة اراد المصنف ان يذكر تلك الافراد على وجه يقتضيه الوضع
فقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات اصل وهما فرعان اذ
الكلام يتم بالمرفوع وحده دون المنصوب والمجرور فيقال قام زيد وزيد قائم ولا
يقال زيدا او بزيد او غلام زيد ثم المرفوعات على ضربين اصل وملحق به فالاصل هو الفاعل
لان عامله فعل حقيقي غالبا وعامل باقي المرفوعات ليس كذلك والفعل الحقيقي اصل في العمل
فمعموله ايضا يكون اصلا بالقياس الى معمول غيره وانما جعل الفاعل مرفوعا والمفعول
منصوبا والمضاف اليه مجرورا لان الرفع اعني الضم اثقل الحركات والفاعل اقل المعمولات
فاعطي الثقل للقليل والنصب اعني الفتح اخف الحركات والمفعول اكثر المعمولات فاعطي
خفيفا لكثيره فبقي الجر اعني الكسرة للمضاف اليه او نقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة
في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا تبلغ ايضا مرتبة الفاعل في القلة
ولا مرتبة المفعول في الكثرة تناسبا فاعطيت الكسرة اياه والفاعل عند المصنف اسم
اسند اليه ما تقدم من فعل او شبهه وهو على نوعين مظهر كضرب زيد فان زيد
اسم اسند اليه فعل متقدم عليه وهو ضرب ومضمر وهو على ضربين بارز كضربت مثلا
فان التاء ضمير بارز اسند اليه فعل وهو ضرب ومستتر كزيد ضرب فان في ضرب ضميرا
مستترا اسند اليه ضرب والمراد من شبه الفعل الاسماء المتصلة بالافعال اعني المصدر
واسم الفاعل واسم المفعول وصفة المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد ضارب غلامه
فان غلاما اسم اسند اليه ما يشبه الفعل وهو ضارب وسيجي كل ذلك عن قريب
قال والملحق به خمسة اضرب المبتداء وخبره اقول لما ذكر الاصل في المرفوعات
اراد ان يذكر ما يلحق بالاصل وما يتعلق به والملحق بالاصل خمسة اضرب الضرب الاول

الملحق

المبتداء

المبتدا وخبره وهما عند المصنف اسمان مجردان عن العوامل اللفظية للاسناد

كزيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية للاسناد احدهما وهو قائم الى الاخر وهو زيد فالمسند اليه اعني زيد يسمى مبتداء والمسند به اعني قائم يسمى خبرا قال وحق المبتداء ان يكون معرفة وقد يجيئ نكرة نحو شر اهر ذا ناب اقول وحق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والشيء لا يحكم عليه الا بعد معرفته وقد يجيئ المبتداء نكرة قريبة من المعرفة لانه في معنى ما اهر ذا ناب الاشر ففرمانخصيقه فاعل و والفاعل المنكر قريب من المعرفة بتقديم الفعل عليه قال وحق الخبر ان يكون نكرة وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا اقول وحق الخبر ان يكون نكرة لانه محكوم به والمحكوم به لا ينبغي الا ان يكون نكرة لانه اذا كان معرفة كان معلوما للمخاطب فلا يكون في الحكم فائدة وقد يجيئان ان يعني المبتداء والخبر معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فالمقدم من الاسمين في المثالين يكون مبتداء والمؤخر خبرا قال والخبر على نوعين مفرد نحو زيد غلامك وجملة وهي على اربعة اضرب فعلية نحو زيد ذهب ابوه واسمية نحو عمرو اخوه ذاهب وشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك وظرفية نحو خالد امامك وبشر من الكرام اقول والخبر على نوعين الاول مفرد اي غير جملة سواء كان مشتقا غير مضاف نحو زيد ضارب او مشتقا مضافا نحو زيد ضاربك او كان جامدا غير مضاف نحو زيد غلام او جامدا مضافا نحو زيد غلامك والثاني جملة والجملة على اربعة اضرب الاول فعلية اي يكون جزؤها الاول فعلا نحو زيد ذهب ابوه جملة فعلية خبر لزيد والاسمية اي يكون جزؤها الاول اسما نحو عمرو اخوه ذاهب فان اخوه ذاهب جملة اسمية خبر لعمرو وشرطية اي يكون اولها حرف الشرط نحو زيد ان تكرمه يكرمك جملة شرطية خبر لزيد وظرفية اي يكون اولها ظرفا او بمنزلة الظرف لفعل مقدر نحو خالد امامك فان امامك ظرف لفعل مقدر وهو حصل والجملة خبر لخالد ونحو بشر من الكرام بمنزلة

[illegible]

فان ذهب ابوه

فان تكرمني تكرمك

فان الكلام بمنزلة الظرف لفعل مقدر وهو حصل ايضا والجملة خبر بشر قال ولا بد في الجملة
من ضمير يرجع الى المبتداء الا اذا كان معلوما نحو البر الكر بستين درهما اقول لا بد في الجملة
الواقعة خبر المبتداء من ضمير يرجع الى المبتداء كما مر في الامثلة لان الجملة مستقلة بنفسها
فلو لم يكن فيها ضمير يربطها بالمبتداء لكانت الجملة اجنبية عنه الا اذا كان هذا الضمير معلوما
من سياق الكلام فانه يحذف من اللفظ ويقدر في النية نحو البر الكر بستين درهما فان
الكر بستين درهما جملة من المبتداء والخبر وهي خبر للبر والضمير محذوف والتقدير البر الكر
منه بستين درهما وانما حذف منه لدلالة سوق الكلام عليه فان تقديم البر على الكر يدل
على ان الكر يكون من البر فيستغنى عن ذكره والكر نوع من المكيال قال وقد يتقدم الخبر
على المبتداء نحو منطلق زيد اقول حق المبتدا ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم
عليه وحق المحكوم عليه التقديم لكن قد يتقدم الخبر على المبتداء نحو منطلق زيد فان
زيد مبتداء ومنطلق خبر له مقدم عليه وانما جاز ذلك التقديم للتوسع في الكلام
فانه ربما يحتاج في الوزن والقافية والسجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض
قال ويجوز حذف احدهما عند الدلالة نحو قوله نعم فصبر جميل اقول الاصل في المبتداء
والخبر هو الثبوت لان الحذف خلاف الاصل لكن يجوز حذف احدهما عند الدلالة اي
اذا وجدت قرينة تدل على ذلك المحذوف كما قال الله تعالى فصبر جميل فانه اما خبر المبتداء
المحذوف والتقدير امري صبر جميل او مبتداء والخبر محذوف والتقدير فصبر جميل اجمل
والقرينة ههنا موجود فصبر جميل لانه يصلح احد جزئي الكلام فيدل على ان الجزء الآخر
محذوف يناسبه قال والاسم في باب كان نحو كان زيد منطلقا اقول لما فرغ من النوع
الاول من ضروب الملحق بالاصل شرع في الصنف الثاني وهو الاسم في باب كان اي المرفوع
بالافعال الناقصة والافعال الناقصة افعال تذكر في باب الفعل انشاء الله تعالى وسميت
هذه الافعال الناقصة لان فيها نقصانا وذلك لانها افعال لا يتم بها على الحقيقة

الكلام

الى اسم اخر بنفسه كما سيجيء انشاء الله تعالى ويسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها فالاسم بمنزلة الفاعل
والخبر بمنزلة المفعول نحو كان زيد منطلقا قال والخبر في باب ان نحو ان زيدا قائم اقول
الضرب الثالث من ضروب الملحق بالفاعل هو الخبر في باب ان اي المرفوع بالحروف المشبهة
بالفعل وهي ستة احرف تذكر في باب الحروف ان شاء الله تعالى تدخل على المبتداء والخبر فتنصب المبتدا
ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها قال وحكمه حكم خبر المبتداء الا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا نحو ان زيدا منطلق ولا تقول ان منطلق زيدا ولكن تقول ان في الدار زيدا اقول
وحكم خبر الحروف المشبهة بالفعل مثل حكم خبر المبتداء من كونه مفردا مشتقا او غير مشتق مضافا
او غير مضاف نحو ان زيدا ضارب وان زيدا ضاربك وان زيدا غلام وان زيدا غلامك
ومن كونه جملة الفعلية نحو ان زيدا ذهب ابوه او اسمية نحو ان عمرا اخوه ذاهب او شرطية
نحو ان زيدا ان تكرمه يكرمك او ظرفية حقيقية نحو ان خالدا امامك او مجازية نحو ان
بشرا من الكرام ومن كونه مستحقا للضمير اذا كان جملة كما مر ومن كونه مستغنيا عن ذكر ذلك
الضمير اذا كان معلوما نحو ان البر الكر بستين درهما ومن كونه جايز الحذف عند الدلالة
نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا الا في تقديمه اي الا في تقديم خبر باب
ان على اسمه فانه غير جايز وتقديم خبر المبتداء جايز على المبتداء ولم يجز تقديم خبر باب
ان على اسمه لان هذه الحروف انما تعمل لمشابهة الفعل كما سيجيء فيكون عملها فرعا لعمل
الفعل ومرفوع الفعل مقدم على منصوبه فلو قدم مرفوع هذه الحروف على منصوبه
ايضا لم يبق الفرق بين عمل الاصل والفرع الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم
لان رفع الظرف لا يظهر في اللفظ ولان في الظرف اتساعا لكثرة وقوعه في كلامهم ليس
في غيرهما فتقول في مثال ذلك ان زيدا منطلق ولا تقول ان منطلق زيدا بتقديم
الخبر الغير الظرف ولكن تقول ان في الدار زيدا بتقديم الخبر الظرف على اسمه قال
وخبر لا لنفي الجنس نحو لا رجل افضل منك وقد يحذف الخبر كقولهم لا باس اقول الضرب

الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا لنفي الجنس اي المرفوع بها وقيد لا التي لنفي الجنس
احترازا عن لا التي لا لنفي الجنس بمعنى ليس فان خبرها منصوب وقد يحذف خبر لا لنفي
الجنس اذا دل عليه قرينة كقول العرب لا باس اي لا باس عليك قال واسم ما ولا بمعنى
ليس نحو ما زيد منطلقا وما رجل خيرا منك ولا احد افضل منك اقول الضرب الخامس
من ضروب الملحق بالفاعل اسم ما ولا بمعنى ليس اي المرفوع بهما نحو زيد في ما زيد
منطلقا ورجل فيما رجل خيرا منك واحد في لا احد افضل منك وانما مثل في ما
بمثالين لانها تعمل في المعرفة والنكرة بخلاف لا فانها لا تعمل الا في النكرة وذلك لانهما
انما تعملان لشبههما بليس وشبه ما بليس اكثر من شبه لا بليس لان ما لنفي الحال والاستقبال
مثل ليس بخلاف لا قال المنصوبات على ضربين اصل وملحق به فالاصل هو المفعول
وهو على خمسة اضرب المفعول المطلق وهو المصدر نحو ضربت ضربا وضربته ضربتين
وقعدت جلوسا اقول لما فرغ من القسم الاول من اقسام المعرب اعني المرفوعات
شرع في القسم الثاني اعني المنصوبات وانما قدمها على المجرورات لان المنصوبات اكثر
في الكلام فيكون المنصوبات اصلا بالقياس الى المجرورات او لان عامل المنصوبات
انما يكون فعلا غالبا وعامل المجرورات لا يكون الا غير الفعل ابدا وقد قلنا ان الفعل
اصل في العمل فمعموله ايضا يكون اصلا والمنصوبات على ضربين كالمرفوعات اصل و
ملحق بالاصل فالاصل هو المفاعيل لان عاملها افعال حقيقة بخلاف باقي المنصوبات
فان عاملها اما حروف او افعال غير حقيقية والمفاعيل على خمسة اضرب الاول المفعول
المطلق وهو المصدر غالبا نحو ضربت ضربا وهذا للتاكيد اي معناه معنى
الفعل بلا زيادة وضربت ضربتين وهذا للعدد اي معناها معنى الفعل مع الزيادة
وهي افادة العدد وقد يكون المفعول المطلق للنوع نحو جلست جلسة بكسر الجيم اي
نوع من الجلوس وانما لم يذكره لقلته وانما ذكر قوله قعدت جلوسا ليعلم ان شرط

المفعول

قوله وينصب بفعل مضمر كقولك الا
للحاج مكة والرامي القرطاس

القرينة

المفعول المطلق موافقه الفعل في المعنى وان لم يوافقه في اللفظ وانما يسمى مفعولا مطلقا
لانه غير مقيد بشئ كتقييد المفعول به بالباء والمفعول فيه بفي والمفعول له باللام والمفعول معه
بمع قال والمفعول به كقولك ضربت زيدا اقول الضرب الثاني من ضروب المفاعيل
المفعول به ويسمى مفعولا به لوقوع فعل الفاعل عليه نحو ضربت زيدا اقول وينصب المفعول به
بفعل مضمر اي مقدر كقولك للحاج مكة وللرامي القرطاس فان مكة والقرطاس منصوبان
بفعل مضمر والتقدير تريد مكة وتصيب القرطاس وانما حذف لدلالة الحال عليه قال
ومنه المنادى المضاف نحو يا عبد الله والمضارع له نحو يا خيرا من زيد والنكرة نحو
يا راكبا اقول اضمار فعل المفعول به اما على طريق الجواز كما مر واما على طريق الوجوب وذلك
في المنادى المضاف فلذلك قال ومنه المنادى اي ومن المنصوب بالمضمر المنادى
المضاف نحو يا عبد الله والمضارع له اي المشابه للمضاف نحو يا خيرا من زيد فان
خيرا لا يتم الا بمن زيد كما ان المضاف لا يتم الا بالمضاف اليه والنكرة اي غير المعين نحو
يا راكبا فكل من هذه الثلثة منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره لان حرف النداء عوض
بدل من الفعل ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه والتقدير ادعو عبد الله وادعو خيرا
من زيد وادعو راكبا فحذف ادعو وابدل منه يا قال واما المفرد المعرفة فمضموم
في اللفظ ومنصوب في المعنى نحو يا زيد ويا رجل اقول المنادى اما مفرد معرفة
او غير مفرد معرفة وغير المفرد المعرفة منصوب في اللفظ كما مر واما المفرد المعرفة فمضموم
في اللفظ ومنصوب في المعنى نحو يا زيد فان تقديره ادعو زيدا واما لفظه
فمبني على الضم وانما بني هذا لانه يشبه كاف الخطاب في ادعوك من حيث الافراد
والتعريف وكاف ادعوك يشبه كاف ذلك من حيث الجهتين وكاف ذلك حرف
مبني الاصل فشابهه بكونه مبنيا فشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا ايضا وانما بني على
الحركة فرقا بين بناء اللازم والعارض وانما بني على الضم ليخالف حركة بنائه حركة اعرابه

فان المنادى المعرب اما منصوب كما عرفت او مجرور وذلك اذا دخل عليه لام الجر نحو
يا لزيد ويسمى هذه اللام لام الاستغاثة وهذا المنادى المستغاث وانما اعرب المضاف
والمضارع له والنكرة لانتفاء وجه الشبه اعني الافراد في الاولين والتعريف في الثالث
وانما اعرب المستغاث لان اللام عملت حرف الجر غيره رافع قال وفي الصفة المفردة الرفع و
والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف وفي المضافة النصب لا غير نحو يا زيد صاحب عمرو
اقول صفة المنادى المفرد المعرفة اذا كانت مفردة اي غير مضافة يجوز فيها الرفع
والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف لان المنادى المفرد المعرفة مبني يشبه المعرب
اما بناؤه فظاهر واما شبهه بالمعرب فلان المعرب فلعروض حركته كحركة المعرب فباعتبار
بناؤه يجوز في صفته النصب لان صفة المبني انما تتبعه في المحل ومحله النصب كما ذكرنا
وباعتبار شبهه بالمعرب يجوز في صفته الرفع لان صفة المعرب انما تتبعه في اللفظ واما
في الصفة المضافة فانما يجوز النصب لا غير نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادى المضاف
مع قربه من حرف النداء لا يجوز فيه غير النصب فالصفة المضافة يكون كذلك بل هو
بالطريق الاولى لبعدها منه قال واذا وصف المنادى بابن نظر فيه فان وقع بين
العلمين فتح المنادى كقولك يا زيد بن عمرو والا فضم نحو يا زيد بن اخي ويا رجل بن
زيد اقول واذا وصف المنادى بلفظة ابن نظر فيه فان وقع العلمين اي يكون
قبله وبعده علم فتح المنادى اي بني على الفتح اختيارا مع جواز الضم كقولهم يا زيد بن عمرو
وان لم يقع بين العلمين فضم المنادى اي بني على الضم وجوبا وذلك بان لا يكون
بعده علم نحو يا زيد بن اخي او لا يكون قبله علم نحو يا رجل بن زيد او لا يكون قبله وبعد
علم نحو يا رجل بن اخي وانما لم يذكره المصنف لانه يعلم مما ذكره لان انتفاء العلمية في احد
الطرفين اذا كان موجبا للضم ففي كلا الطرفين بالطريق الاولى وانما فعلوا ذلك
لان وصف المنادى بابن بين العلمين كثير في كلام العرب والفتحة خفيفة والكثرة

لا ابن بين

ليتن غير

يستدعي الخفة وكذلك قيد الوصف بابن بين العلمين لان الوصف بغير ابن اعني وقع اوابنة
بين العلمين غير كثير في كلامهم وحكم ابنة كحكم ابن في ذلك نحو يا هند ابنة زيد ويا هند
ابنة اخي ويا امرءه ابنة زيد ويا امرءة ابنة اخي قال وليس في يا ايها الرجل الا
الا الرفع اقول لما ذكر جواز الرفع والنصب في صفة المنادى المفرد المعرفة اذا كانت
مفردة اراد ان يذكر ان ايا اذا وقع منادى يكون بخلاف ذلك فان صفته اي اذا
كانت مفردة لا يجوز فيها الا الرفع فلذلك قال وليس في يا ايها الرجل الا الرفع يعني في الرجل
لان المقصود بالنداء ههنا هو الرجل الا انهم لما كرهوا الجمع بين حرفي التعريف اعني اللام
وحرف النداء اتوا بلفظ اي لتفصل بينهما وجعلوها منادى ثم حملوا الرجل عليها والزموا
رفعه ليدل على انه هو المقصود بالنداء قال وقد يحذف حرف النداء من العلم المضموم يجوز اذ ع
والمضاف من نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا وفاطر السموات والارض اقول لما
ذكر المنادى اراد ان يشير الى جواز حذف حرف النداء فمثل بمثالين مثال الاول قوله تعالى
يوسف اعرض عن هذا ومثال الثاني قوله تعالى فاطر السموات والارض اي يا يوسف ويا
فاطر السموات وانما جاز الحذف منهما لان العلم المضموم كثير الاستعمال والمضاف تدطال
بالاضافة فناسبهما التخفيف وقد يحذف ايضا من ايه ومن كقوله رضي الخطيب ايها الناس
وقول العباد من لا يزال محسنا احسن الي والتقدير يا ايها الناس ويا من لا يزال والمراد
بمن هو الله تعالى قال ومن خصائص المنادى الترخيم اذا كان المنادى علما غير مضاف
ولا جملة وزايدا على ثلثة احرف ولا مستغاث نحو يا حار ويا اسم ويا عثم ويا منص اقول
لما ذكر المنادى اراد ان يذكر بعض خصائصه منها الترخيم وهو حذف في اخر المنادى
للتخفيف والمنادى انما يرخم اذا كان علما لانه لو لم يكن علما لم يعلم انه حذف منه شيء
ام لا ويشترط ان يكون غير مضاف ايضا لانه لو كان مضافا فاما ان يحذف فيه من اخر
المضاف ومن اخر المضاف اليه والاول باطل لان تمام المضاف بالمضاف اليه فهو كالوسط

والثاني كذلك لانه ليس باخر المنادى ويشترط ايضا ان يكون زايدا على ثلثة احرف لان الثلاثي
لو يرخم لبقي على حرفين وذلك غير جايز مثال الترخيم يا حار في حارث ويا اسم في يا اسماء ويا
عثم في عثمان ويا منص في يا منصور واعلم ان العلمية والزيادة على الثلثة انما يشترط في المنادى
الذي لا يكون فيه تاء التانيث واما اذا كان فيه تاء التانيث فيجوز الترخيم وان لم يكن
علما ولا زايدا على ثلثة احرف نحو يا عاذل ويا ثب في يا عاذلة ويا ثبة وانما مثلنا بمثالين
احدهما غير العلم الا انه زايد على ثلثة احرف والاخر علم وغير زايد على ثلثة احرف فان ثبت
في العلم الجماعة فيقال انتبه يا حطيط واقبلي باعتبار الجماعة ويعلم من قوله غير مضاف ان
المركب الغير الاضافي قد يرخم فيقال يا بعل في بعلبك ولا يرخم المستغاث لان تطويل الصوت
فيه مطلوب والحذف ينافيه قال والمفعول فيه وهو الظرفان ظرف زمان ومكان
كل واحد منهما مبهم ومعين فالزمان ينصب كله نحو لقيته اليوم وبكرة وذات ليلة والمكان
لا ينصب منه الا المبهم نحو قمت امامك ولا بد للمحدود من في نحو صليت في المسجد اقول
الضرب الثالث من ضروب المفاعيل المفعول فيه وهو ظرفان اعني ظرفي الزمان والمكان
ويسمى الظرف مفعولا فيه لوقوع فعل الفاعل فيه وظرف الزمان ينصب كله اي محدوده
اعني معينه نحو لقيته اليوم ومبهمه نحو لقيته بكرة وذات ليلة وذات ذايلة ويجوز ان يكون
بمعنى صاحبة اي في ساعة هي صاحبة هذا اللفظ وهو الليلة وظرف المكان لا ينصب منه
الا المبهم نحو قمت امامك ولا بد لظرف المكان المحدود من في نحو صليت في المسجد ولا
يقال صليت المسجد وانما ينصب الفعل المعين من الزمان دون المكان لانه يدل على الزمان
المعين كضرب فانه دال على الزمان المعين وهو الماضي ولا يدل على المكان المعين والمكان
المبهم هو الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وخلف ويمين وشمال والمكان المعين
نحو المسجد والدار والسوق قال والمفعول معه نحو ما صنعت واباك وما شانك وزيدا
ولا بد له من فعل او معنا اقول الضرب الرابع من ضروب المفاعيل المفعول معه وهو

ما وقع

ما وقع بعد واو التي بمعنى مع ولذلك يسمى بالمفعول معه نحو ما صنعت واباك اي مع ابيك وما شانك وزيدا اي ما تصنع مع زيد ولا بد للمفعول معه من عامل يعمل فيه وهو اما فعل كالمثال الاول او معنى فعل كالمثال الثاني فان قولك ما شانك وزيدا ما تصنع مع زيد ولذلك مثل بمثالين قال والمفعول له نحو ضربته تاديبا له وكذلك كل ما كان علة للفعل نحو جئتك للسمن اقول الضرب الخامس من ضروب المفاعيل المفعول له وهو ما فعل الفاعل فعله لاجله ولذلك يسمى بالمفعول له نحو ضربته تاديبا له اي لتاديبه وكذلك كل شيء مما كان علة للفعل فانه يكون مفعولا له نحو السمن في قولك جئتك للسمن قال والملحق به سبعة اضرب الحال وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول به او هما نحو ضربت زيدا قائما اقول لما فرغ من الاصل في المنصوبات اعني المفاعيل شرع في الملحق بالاصل وهو سبعة اضرب الضرب الاول منها الحال وهي بيان هيئة الفاعل والمفعول به نحو ضربت زيدا قائما فان قائما حال امام الناء والمعنى ضربت زيدا حال كوني قائما على هيئة القيام وامام زيد والمعنى ضربت زيدا حال كونه على هيئة القيام وامام الفاعل والمفعول به معا نحو ضربت زيدا انا وهو قائمين وانما الحق الحال بالمفاعيل لانها زائدة في الكلام كالمفعول قال وحقها التنكير وحق ذي الحال التعريف فان تقدم الحال على ذي الحال جاز التنكير اي ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل اقول حق الحال ان يكون نكرة لانها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل ضربت زيدا الراكب وحق ذي الحال ان يكون معرفة لانها لو كانت نكرة لالتبست بها ايضا في مثل ضربت رجلا قائما فان تقدم الحال على ذي الحال جاز تنكير ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل لعدم الالتباس فان الصفة لا تتقدم على الموصوف واعلم انه لا بد للحال من عامل يعمل فيه وهو اما فعل كما مر او شبه فعل نحو زيد ضارب عمرا قائما او معنى فعل نحو هذا عمرو منطلقا فان معناه انبه عمروا منطلقا وقد يحذف العامل اذا دل عليه قرينة كقولك للرحل راشدا مهديا اي اذهب

واشتدا مهلا بالحال والتميز وهو يرفع الابهام عن الجملة في قولك طاب زيد نفسا او عن
المفرد في قولك عندي راقود خلا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملؤه عسلا اقول
الضرب الثاني من ضروب الملحق بالمفعول التمييز وانما الحق به كما مر في الحال والتميز هو رفع
الابهام اما عن الجملة نحو قولك طاب زيد نفسا فان طاب زيد كلام تام لا ابهام في اصل
الطرفين الا ان نسبة الطيب الى زيد فيها ابهام مبهمة فانها تحتمل الى زيد والى ما يتعلق به
من النفس والعين او القلب ونحو ذلك وقوله نفسا يرفع ذلك الابهام ويميز ما هو
المنسوب اليه في الحقيقة من غيره فمعنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وانما عدل
عن تلك العبارة الى هذه للتاكيد والمبالغة فان ذكر الشيء اولا مبهما ثم
ذكره مفسرا اوقع في النفوس من ان يفسر اولا والتميز فعل المتكلم في الحقيقة لكن سمي
الاسم الذي يرفع الابهام به تميزا على سبيل المجاز واما عن المفرد والمراد بالمفرد هنا
كل اسم تم بالتنوين نحو عندي راقود خلا اي دن طويل الاسفل ومقير الداخل او تم
او بنون التثنية نحو عندي منوان سمنا او بنون الجمع نحو عندي عشرون درهما وبالاضافة
نحو عندي ملؤه عسلا اي ملؤ الاناء عسلا فان راقود ومنوان وعشرون وملؤه
مبهمة تحتمل الاشياء المختلفة وخلا وسمنا ودرهما وعسلا يرفع ذلك الابهام ويميزه
عن غيره ولابد للتميز من عامل يعمل فيه واما هو فعل نحو طاب زيد نفسا واما اسم
نحو عشرون درهما والتميز لا يتقدم على عامله الاسم بالاتفاق لضعف الاسم في العمل
ولا يقال درهما عشرون وفي تقديمه على عامله الفعل خلاف فبعضهم جوزه لقوة الفعل
في العمل متمسكا بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
فان نفسا قد تقدم على تطيب والمختار عدم الجواز لان الفعل وان كان قويا في
العمل لكن المانع من التقديم عليه موجود وهو ان التميز في الحقيقة فاعل كما مر ذكرنا
والفاعل لا يتقدم على الفعل والجواب من البيت انه الرواية الفصيحة وما كاد نفسي

وامّا سبه
ان يكون سبر
مشبه
المقصود
النحاة

بالفراق

بالزاق تغليب على ان نفسا اسم كان وتطيب خبره قال والمستثنى بالا بعد كلام موجب نحو
جائني القوم الا زيدا او بعد كلام غير موجب نحو ما جائني احد الا زيدا وان كان الفصيح
فيه هو البدل الاول الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول المستثنى وانما الحق به لانه
اما فضلة في كلامهم او مفعول في الحقيقة كما سنحققه بعد هذا والمستثنى اما بالا او بغير الا
الثاني هو المستثنى اما بما عدا او بما خلا او ليس او لا يكون نحو جائني القوم ما عدا زيدا او
ما خلا زيدا او ليس زيدا او لا يكون زيدا وذلك واجب النصب لان هذه الكلمات
افعال اضمر فاعلوها والتقدير ما عدا وما خلا وليس ولا يكون بعضهم زيدا واما بغير وسوى نحو
وسواء نحو جائني القوم غير زيد وسواء زيد وذلك واجب الجر لانه مضاف اليه وسوى زيد
واما بحاشا وعدا وخلا ولا سيما نحو جائني القوم حاشا زيد وعدا زيدا وخلا زيدا
ولا سيما زيد وهذا يجوز فيها انواع الاعراب اما في حاشا وعدا وخلا فالرفع على الفاعلية
بناء على انها افعال لازمة والنصب على المفعولية بناء على انها قد استعملت متعدية بدليل وما بعدها فاني عليها
حاشاك وعداك وخلاك اي جاوزك والجر على انها حروف واما في لا سيما فالرفع بالجر
على انه مركب من لا وسي وما وسي بمعنى المثل واصله سوي بسكون الواو فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء فتكون معنى سوفما شيء واضيف اليه شيء وتكون زيد
مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف فالتقدير لا مثل شيء هو زيد موجود والنصب
على ان لا سيما كلمة واحدة بمعنى الا فما بعدها مستثنى والجر على ان ما زائدة وسي مضاف الى
زيد والاول اعني المستثنى بالا اما متصل وهو المخرج من متعدد بالا او منقطع وهو مذكور
بعد الا غير مخرج عنه والمتصل اما مقدم على المستثنى منه اعني ذلك المتعدد او ما خص ٢٠
عنه والمتاخر اما بعد كلام موجب اي غير منفي او بعد كلام غير موجب اي منفي فهذه اربعة
اقسام المستثنى المتصل المؤخر بعد موجب والمستثنى المتصل المؤخر بعد كلام المنفي والمستثنى كلام
المتصل المقدم والمستثنى المنقطع ثلثة فيها واجب النصب وواحد منها مختار رفعه فقوله

والمستثنى عطف على قوله والتميز والتقدير الملحق به سبعة اضرب الحال والتميز والمستثنى
والمعنى ان المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا يجب نصبه
نقوله بالا احترز عن المستثنى بحاشا وعدا وخلا وغيرها اذ تجوز فيه غير النصب مما
نقوله بعد كلام موجب احتراز عن القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله او بعد
كلام غير موجب نحو ما جاءني احد الا زيدا ويجوز فيه الرفع والنصب ونبه بقوله وان
كان الفصيح هو البدل على جواز النصب فيه مع ان الفصيح هو الرفع على البدلية من احد
وانما قلنا ان المعنى المستثنى المتصل المؤخر بالدلالة قوله بعد هذا والمستثنى المقدم والمنقطع
على ذلك وانما لم يجز في الاول الرفع على البدلية لان المبدل منه في حكم السقوط كما يجيء
فلو رفع الاول على البدلية لصار التقدير جاءني الا زيد فيلزم منه مجيء جميع العالم
سوى زيد فذلك محال بخلاف الثاني فانه يستقيم ذلك فيه لان تقديره ما جاءني
الا زيد والمعنى ما جاءني من العالم الا زيد وذلك ممكن قال والمستثنى المقدم نحو ما
جاءني الا زيدا احد والمستثنى المنقطع نحو ما جاءني الا حمارا اقول هذا هو القسم الثالث
والرابع فلا يجوز فيهما البدل اما في الاول فلعدم جواز تقديم البدل على المبدل منه
واما في الثاني فلعدم الجنسية بين حمار واحد وانما اتى بمثالين نحو المنفي ليعلم ان امتناع
البدل في موجبهما بالطريق الاولى لانه اذا كان تقدم المستثنى على المستثنى منه وانقطاعه مانعين من
البدلية مع النفي الذي هو شرطها فمع الايجاب يكون بالطريق الاولى قال وحكم غير كحكم الاسم
الواقع بعد الا تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني احد غير زيد وغير زيد اقول قد
عرفت ان المستثنى بغير واجب الجر واما نفس غير فحكمه كحكم الاسم الواقع بعد الا ففي كل موضع
كان المستثنى بالا واجب النصب فتكون غير ايضا واجب النصب كما مر وحيثما كان جائز
النصب يكون غير كذلك فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب كما قلت جاءني القوم
الا زيدا وتقول ما جاءني احد غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما قلت ما جاءني احد الا زيدا

والا زيد

والا زيد وتقول ما جاءني غير زيد احد بالنصب كما قلت ما جاءني الا زيدا احد وتقول
ما جاءني احد غير حمار بالنصب ايضا كما قلت ما جاءني احد الا حمارا قال والخبر في
باب كان نحو كان زيد منطلقا اقول الضرب الرابع من ضروب الملحق بالمفعول الخبر
في باب كان اي المنصوب بكان واخواتها اعني افعال الناقصة نحو منطلقا في
كان زيد منطلقا وانما الحق بالمفعول لمجيئه بعد الفعل والفاعل كالمفعول قال والاسم
في باب ان نحو ان زيدا منطلق اقول الضرب الخامس من ضروب الملحق بالمفعول
الاسم في باب ان اي المنصوب بالحروف المشبهة بالفعل وانما الحق بالمفعول لان
كلا من هذه الحروف متضمنة لمعنى الفعل كما سيجيء فاسماؤها مفاعيل في الحقيقة قال واسم
لا لنفي الجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل عندك او مضارعا له نحو لا خيرا منك
عندنا اقول الضرب السادس من ضروب الملحق بالمفعول اسم لا لنفي الجنس اذا كان
مضافا نحو غلام في لا غلام رجل عندك او مضارعا له اي مشابها للمضاف نحو خيرا في
لا خيرا منك عندنا وانما الحق اسم لا لنفي الجنس بالمفعول لان لا بمعنى النفي فما بعدها
في معنى المفعول تقديره نفيت غلام رجل عندك قال واما المفرد فمفتوح نحو لا غلام لك
اقول اسم لا لنفي الجنس انما يكون منصوبا اذا كان مضافا او مضارعا له كما مر واما
مفردا اعني غير المضاف والمضارع له فمفتوح اي يجب ان يبنى على الفتح نحو لا غلام لك
اما البناء فلانه جواب عن سؤال مقدر كان سائلا سأل هل من غلام لك عندك
فقيل في جوابه لا غلام لك عندنا وكان من الواجب ان يقال لا من غلام لك عندي
بزيادة من ليطابق الجواب السؤال لكنهم حذفوها من الجواب بقرينة السؤال فتضمنها
الجواب فاحتاج اليها فاشبه بذلك الحروف واما البناء على الحركة فللفرق بين البناء
اللازم والعارض واما البناء على الحركة على الفتح فلخفته وقد يحذف اسم لا اذا كان
معلوما نحو لا عليك اي لا باس عليك قال وجر ما ولا يجمع لبس وهو العنز

نحو زيدا في ان زيد منطلق

نحو ما زيد منطلق

الحجازية والتميمية رفعهما على الابتداء اقول الضرب السابع من ضروب الملحق بالمفعول خبر ما ولا بمعنى ليس اي المنصوب بهما نحو ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك وهي اي هذه اللغة اي النصب بما ولا اللغة الحجازية واللغة التميمية رفعهما على الابتدا اي رفع اسمين الواقعين بعد ما ولا على ان الاول مبتدا والثاني خبره ودليل الحجازية قوله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ودليل التميمية دخولهما على القبيلين اعني الاسماء والافعال فان العامل يجب ان يكون مختصا باحدهما قال واذا تقدم الخبر او انتقض النفي بالا فالرفع لازم نحو ما منطلق زيد وما زيد الا منطلق اقول اذا تقدم خبر ما ولا على اسمهما او انتقض نفيهما بالا بطل اي بطل العمل بان يقع خبرهما بعد الا والرفع لازم نحو ما منطلق زيد وما زيد الا منطلق ولا يجوز نصب منطلق لان ما ولا انما عملتا بمشابهة ليس من جهة النفي فبطل عملهما بتقديم الخبر لضعفهما في العمل وكذا بانتقاض نفيهما بالا لانتفاء وجه المشابهة بينهما وبين ليس وكذلك يبطل عملهما بزيادة ان معهما نحو ما ان زيد منطلق للضعف في العمل بالفصل قال المجرورات على ضربين مجرور بالاضافة ومجرور بحرف الجر كقولك غلام زيد وسرت من البصرة الى الكوفة اقول لما فرغ من القسم الثاني من اقسام المعرب وهي المنصوبات شرع في القسم الثالث اعني المجرورات فقال ما قال وقوله مجرور بالاضافة مجمل لا يعلم منه ان العامل في المضاف اليه هو المضاف او حرف الجر المقدر او كلاهما ولكل منهما قايل قال والاضافة على ضربين معنوية وهي التي بمعنى اللام او بمعنى من كقولك غلام زيد وخاتم فضة اقول الاضافة بمعنى اللام انما تكون اذا لم يكن المضاف اليه جنس المضاف ولا ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد وبمعنى من انما تكون اذا كان المضاف اليه جنس المضاف نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وثوب قطن اي ثوب من قطن وقد تكون بمعنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم اي ضرب في اليوم كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار

اي مكرهم

اي مكركم في الليل والنهار ولم يتعرض المصنف لغلبتها قال ولفظية وهي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله نحو ضارب زيد والصفة المشبهة الى فاعلها كقولك حسن الوجه
اقول المراد بالمفعول المفعول الذي لو لم يكن مجرورا بالاضافة كان منصوبا على
المفعولية وذلك انما يكون اذا كان اسم الفاعل عاملا بان يكون بمعنى الحال والاستقبال
نحو زيد ضارب عمرو الان او غدا فان عمروا هنهنا لو لم يكن مجرورا بالاضافة كان
منصوبا على المفعولية واما اذا لم يكن عاملا بان كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب
عمرو امس فلا يكون الاضافة ح اللفظية بل معنوية لان الاسم الفاعل لا يعمل عمل
النصب اذا كان بمعنى الماضي كما سيجيء ومن الاضافة اللفظية اضافة اسم المفعول الى
معموله نحو زيد معمور الدار كما ذكره المص في المفصل قال ولابد في المعنوية من تجريد
المضاف عن التعريف اقول فلابد ان يكون المضاف في الاضافة المعنوية نكرة لان الغرض
هنهنا اما تعريف المضاف وذلك اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه وذلك اذا
كان المضاف اليه نكرة فالمضاف ان كان معرفة فاما ان يضاف الى معرفة او الى نكرة و
والاول يستلزم اجتماع التعريفين الذاتي والمكتسب من المضاف اليه والثاني يستلزم
تخصيص الخص بالاعم وهو محال فلا يقال الغلام زيد ولا الخاتم فضة ولا الضرب اليوم
والكوفيون جوزوا ذلك في اسماء العدد نحو الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم وهو
ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء قال وتقول في اللفظية الضاربا
زيد والضاربوا زيد والضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اقول لما شرط
تجريد المضاف عن التعريف في الاضافة المعنوية اراد ان يذكر انه لا يشترط في اللفظية
لان الغرض منها التخفيف وهو يحصل مع تعريف المضاف او تنكيره فتقول ال
الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف فيه بحذف النون ونقو ل
ايضا الضارب الرجل لانه يشبه قولنا الحسن الوجه من حيث ان المضاف في الصورتين

صفة معرفة باللام التعريف والمضاف اليه ايضا معرف باللام ولا يجوز ان يقال الضارب
زيد لانتفاء هذه المناسبة مع عدم التخفيف وانما جاز الحسن الوجه لان اصله الحسن
وجهه فحذف الضمير وجيء باللام فيه ففيه نوع من الخفة لان الضمير اسم واللام حرف
ولا شك ان الحرف اخف من الاسم قال والمعنوية تصير كل مضاف الى المعرفة معرفة
الا نحو غير وشبه ومثل تقول مررت برجل مثلك وشبهك وغيرك اقول الاضافة
المعنوية تجعل كل مضاف الى المعرفة معرفة نحو غلام زيد فان غلاما قبل الاضافة نكرة
عامة وبعد الاضافة يصير معرفة خاصة الا نحو غير ومثل وشبهها من الاسماء التي
توغلت في الابهام فانها لا تصير معرفة بالاضافة الى المعرفة انها لا تختص بسببها
فانك تقول نحو رجل غير زيد ولم يعلم اي من هو غير زيد اي رجل من الرجال والدليل
على ان هذه الاسماء لا تصير معرفة بالاضافة الى المعرفة انها تقع صفة للنكرة مع وجود
هذه الاضافة فانك تقول مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك قال وقد يحذف
المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واسئل القرية اقول وقد يجوز ذلك
ان يحذف المضاف ويقام المضاف اليه اي يعرب باعرابه اذا دل عليه قرينة كما في الآية
ذات قوله تعالى واسئل القرية يدل على ان التقدير واسئل اهل القرية لان السؤال عن القرية
غير المعقول واما اذا لم يدل عليه قرينة فلا يجوز الحذف فلا يقال رايت هند اذا كان
المراد غلام هند قال والتوابع وهي خمسة التاكيد نحو جاءني زيد نفسه والرجلان
كلاهما والقوم كلهم اجمعون ولا تؤكد النكرات اقول لما فرغ من مباحث المعرب شرع في
توابعه وهي خمسة اقسام الاول التاكيد وهو على ضربين لفظي ومعنوي واللفظي تكرير اللفظ
الاول بعينه او بمرادفه ويجري ذلك في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحرف نحو ان زيدا قائم وفي الجملة نحو قام زيد قام زيد وفي الضمير نحو ما ضربني الا انت
انت ومررت بك انت والمعنوي انما يكون بالفاظ مخصوصة وهي النفس والعين

وكلا

وكلا وكلتا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان اعنى النفس والعين يؤكد بهما المفرد والمثنى و
والمجموع من المذكر والمؤنث و تميز بين كل نوع ونوع اخر باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو
جاءني زيد نفسه وعينه وهند عينها ونفسها والزيدان والهندان انفسهما واعينهما و
والزيدون انفسهم واعينهم والهندات انفسهن واعينهن وانما جمعت الصيغة في المثنى لانهما
مضافة الى ضمير التثنية والمثنى اذا اضيف الى مثله يجوز ان يجمع للامن عن اللبس كقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما الثالث والرابع اعنى كلا وكلتا لا تؤكد بهما الا المثنى فيقال جاءني الزيدان
كلاهما والمرأتان كلتاهما والبواقي انما يؤكد بها غير المثنى اعنى المفرد والمجموع من المذكر والمؤنث
ويميز في كل باختلاف الضمير نحو اشتريت العبد كله والجارية كلها وجاءني القوم كلهم والنسوة
كلهن وفي البواقي وهو اجمع وتوابعه باختلاف الصيغة نحو اشتريت العبد اجمع واكتع وابتع
وابصع والجارية كتعاء وجمعاء وبتعاء وبصعاء نحو جاءني القوم كلهم اجمعون واكتعون
وابتعون وابصعون والنسوة كلهن جمع وكتع وبتع وبصع وانما لم يذكر المصنف التاكيد
اللفظي لان التاكيد الحقيقي هو المعنوي وانما ذكر من الفاظ المعنوي بعضها للاختصار فا
فاكتفى بالنفس عن العين لاشتراكهما في جميع الاحكام وبكلا عن كلتا لاشتراكهما في التاكيد
التثنية وذكر كلا لاختصاصه باختلاف الضمير بين اخواته واكتفى باجمع عن بقية الالفاظ
لاشتراكهما في جميع الاحكام ايضا وقوله ولا يؤكد بها النكرات يعني بالتاكيد المعنوي لان
البحث فيه وسببه ان هذه الالفاظ معرفة فلو وقعت تاكيد النكرات لتناقض الكلام
اذ المؤكد يقتضي العموم والمؤكد الخصوص واعلم ان اكتع وابتع وابصع كلها يعني اجمع
وانها لا تكون بدون اجمع الا على ضعف ولا يتقدم عليه فائدة التاكيد امن المتكلم عن
فوات المقصود اما في اللفظي فلانه اذا قال جاءني زيد مثلا فربما لا يسمعه المخاطب
اولا فيفوت مقصوده و اذا اكده امن عن ذلك واما في المعنوي فلانه اذا قال مررت
بزيد مثلا فربما يتوهم السامع الى انه انما مر بمنزل زيد وقال مررت بزيد مجازا فاذا

الضمير

الكل بنفسه يعلم انه اراد الحقيقة لا المجاز لم يحصل المقصود قال والصفة نحو جاءني
رجل ضارب ومضروب وكريم وهاشمي وعدل وذو مال اقول القسم الثاني من التوابع
الصفة ويقال له الوصف والنعت وهو اما مشتق او في معناه والمشتق هو اما اسم الفاعل
نحو رجل ضارب او اسم المفعول نحو رجل مضروب او الصفة المشبهة نحو مررت برجل كريم
واما في معنى المشتق فهو اما مفرد او مركب فالمركب اما اضافي او غيره فالمركب الغير الاضافي
نحو رجل هاشمي اي منسوب الى الهاشم والمفرد نحو جاءني رجل عدل اي عادل والمركب الاضافي
نحو جاءني رجل ذو مال اي متمول وفائدة الصفة في المعارف التوضيح نحو جاءني زيد الظريف
وفي النكرات التخصيص نحو رجل عالم قال ويوصف النكرات بالجملة نحو مررت برجل
وجهه حسن ورايت رجلا يعجبني كرمه اقول يجوز وصف النكرات بالجملة الاسمية نحو مررت
برجل وجهه حسن فان وجهه حسن مبتدا وخبره صفة لرجل وبالجملة الفعلية نحو رايت
رجلا يعجبني كرمه فان يعجبني كرمه فعل وفاعل ومفعول صفة لرجل والشرطية نحو مررت
برجل ان قام ابوه قمت والظرفية نحو مررت برجل في الدار ابوه ويشترط ان يكون تلك
الجملة خبرية اي يحتمل الصدق والكذب لان الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف وانما لم يتعرض
المصنف لذلك اعتمادا على المثال فلا يجوز وصف المعارف بالجملة لان الجمل نكرات والصفة
يجب ان توافق الموصوف في التعريف ولا بد في الجملة الواقعة صفة من ضمير يرجع الى الموصوف
كالهاء في وجهه وكرمه قال والصفة توافق الموصوف في اعرابه وتعريفه وتنكيره وافراده
وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه اقول الصفة اما فعل الموصوف او فعل سببه او متعلقه
والثاني سيجيء والاول يجب ان توافق الموصوف في عشرة اشياء وهي التي ذكرت في الكتاب
اي اذا وجد شيء منها في الموصوف يجب ان يوجد في الصفة ايضا وهذه العشرة بعضها ممكن
الاجتماع وبعضها غير ممكن الاجتماع اما الثاني فكالاعراب الثلثة فانه لا يمكن ان يجمع بعضها
مع البعض الاخر وكالافراد والتثنية والجمع فانه لا يمكن ايضا ان يجمع بعض هذه الثلثة مع بعض

المذكر غير العاقل نحو الايام مضين ومضت قال ونحو النخل والتمر مما يفرق بينه وبين
واحده بالتاء يذكر ويؤنث اقول اسماء الاجناس اذا اطلقت واريد بها الجنس ولا يدخلها
التاء فاراد ان يشير الى حكم ذلك في التذكير والتانيث فقال ونحو النخل والتمر من الاسماء
الاجناس التي يفرق بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء يذكر ويؤنث فان النخل والتمر
انما يق للجنس والنخلة والتمرة للواحد منه اما التذكير فلان اللفظ مذكر واما التانيث
فلانها بمعنى جماعة النخل والتمر وقد ورد في القران الاسلوبان قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية
واعجاز نخل منقعر ويقال تمر طيبة وتمر طيب قال المصغر وهو ما ضم اوله وفتح
ثانيه ولحقت ياء قبل ثالثه ساكنة اقول لما فرغ من الصنف العاشر والحادي عشر
شرع في الصنف الثاني عشر اعني المصغر وعرفه بما عرفه وهذا التعريف انما يكون
للمتمكن من الاسماء المصغرة وانما ضم اوله لانه فرع للمكبر كالمبني للمفعول فرع المبني للفاعل
فكان اوله لذلك مضموم فضم اول هذا وانما فتح ثانيه لانه ربما لا يحصل الفرق بين المكبر
بضم الاول نحو قفل وانما زيدت الياء لانه قد لا يحصل الفرق ايضا بها وبينهما كما في صرد بضم
الصاد وفتح الراء للطائر وانما خصت الزيادة بحرف اللين لكونها اخف من الواو وانما لم

من الحروف وبالياء لكونها اخف ح

تزد الالف مع انها اخف من الياء لانها زيدت في الجمع المكسر الذي بينه وبين المصغر
مواخاة فان التصغير والتكسير متناسبان وانما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف والجمع اثقل
وانما زيدت قبل ثالثه لانها ان كانت في الاول يلتبس بالمضارع وان كان بينه وبين الثاني
لزم تحركها ففي الاخر يلتبس بياء الاضافة فلما تعينت في الثالث حمل الباقي عليه وانما كانت
ساكنة لئلا ينقلب الفا قال وامثلته فعيل كفليس وفعيعل كدريهم وفعيعيل كدنينير
اقول وامثلة المصغر فعيل في الثلاثي المجرد كفليس في فلس وفعيعل في الرباعي بلا مده
كدريهم في درهم وفعيعيل في الخماسي مع مده كدنينير في دينار فان اصله دنّار
بنونين قلبت الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار دينار فرد في التصغير

لى اصله وقلبت الفىر ياء لكسرة ما قبلها قال وقالوا اجيمال وحميراء وحبيلى وسكيران للمحافظة على الالفات اقول كانه جواب عن سؤال مقدر وتقديره ان يقال لم لم يكسر ما بعد ياء التصغير فى الامثلة المذكورة حتى ينقلب الفاتها ياء لكسرة ما قبلها كما فى دنينير وجوابه انهم قالوا اجيمال الخ على خلاف القياس محافظة لالفاتها فانها لو انقلبت ياء انتفت معانيها المقصودة اعنى الجمعية فى اجيمال والتانيث فى حميراء وحبيلى والتذكير فى سكيران قال وتقول فى ميزان وباب وناب وعصا مويزين وبويب ونييب وعصية وفى عدة وعيد وفى يد يدية وفى سه ستيهة ترجع الى الاصل اقول كل اسم غير من اصله اما بالقلب او الحذف يجب ان يرجع الى الاصل عند التصغير ان لم يبق ما يقتضى تغيره اما القلب فنقول فى تصغير ميزان مويزين برد يائه الى الواو وفى تصغير باب وناب بويب ونييب برد الفهما الى الواو والياء وفى تصغير عصا عصية برد الفها الى الواو ثم قلبها ياء وادغامها فى ياء التصغير لان اصل ميزان موزان من الوزن قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واصل باب وناب وعصا بوب ونيب وعصو قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما زال فى التصغير ما يقتضى هذه التغيرات وجب ان يرجع كل من المتغيرات الى اصله والناب سن من الاسنان واما الحذف فنقول فى تصغير عدة وعيد برد واوه التى حذفت وعوضت عنها التاء وفى تصغير يد يدية برد لامه المحذوفة وادغامها فى ياء لام الفعل وفى تصغير سه ستيهة برد عينه المحذوفة لان اصل عدة وعد فنقلت كسرة فائه الى العين وحذفت الواو والفاء للتخفيف ثم عوضت التاء عنها واصل يد يدى على وزن فعل حذفت لامه على خلاف القياس واصل سه سته وهو الاست حذفت عينه على خلاف القياس فلما زال ما يقتضى الحذف وجب رد المحذوف وانما مثل بثلاثة امثلة ليعلم ان رد المحذوف واجب سواء كان فاء او عينا او لاما وانما حذف تاء

عدة

عدة في التصغير لئلا يجتمع العوض والمعوض فانها عوض من الواو كما مر وانما اتى بالتاء في
عصية ويدية وسنيهة لانها مقدرة فيها فيجب ان تظهر في التصغير كما سيجيء انشاء الله
بعيد هذا قال وتاء التانيث المقدرة في الثلاثي تثبت في التصغير الا ما شذ من
نحو عريس وعريب ولا تثبت في الرباعي كقولك عقيرب الا ما شذ من نحو قديديمة
ووريئة اقول لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي وغيره فتقول في هند هنيدة و
في شمس شميسة وذلك لان التصغير كالصفة فكما انه يجب تانيث صفة المؤنث
نحو هند المليحة والشمس المضيئة كذا يجب تانيث مصغرهما والعريب تصغير العرب و
والعريس تصغير العرس بكسر العين وهي امراة الرجل وكان قياسهما عريبة وعريسة
وانما لا تثبت في الرباعي لطوله سواء كان حقيقيا كزيينب في زينب او غيره كعقيرب
في عقرب والقديديمة تصغير قدام ووريئة تصغير وراء قال وجمع القلة يحقر
على بنائه نحو اكيلب واجيمال وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة نحو شويعرون
ومسيجدات في شعراء ومساجد او الى جمع القلة ان وجد نحو غليمة في غلمان فان
شئت قلت غليمون اقول لما ناسب التصغير القلة جاز ان يحقر اي يصغر جمع القلة
على بنائه نحو اكيلب في اكلب واجيمال في اجمال واغيلمة في اغلمة وغليمة في غلمة ولما لم
يكن جمع الكثرة والتصغير متناسبين وجب ان يرد جمع الكثرة في تحقيره اما الى واحده
اذا لم يوجد جمع قلة ويجب ان يجمع بعد التصغير بالواو والنون او بالالف والتاء
على ما يقتضيه القياس ليصير جمع السلامة كالعوض من جمع الكثرة نحو شويعرون
في شعراء فانه رد الى شاعر ثم صغر على شويعر ثم جمع بالواو والنون ونحو مسيجدات
في مساجد فانه رد الى مسجد ثم صغر الى مسيجد ثم جمع بالالف والتاء واما الى جمع
القلة ان وجد جمع قلة نحو غليمة في غلمان فانه رد الى اغلمة ثم صغر ويجوز ان يرد هذا
ايضا الى واحده كالذي ليس له جمع القلة واشار الى ذلك بقوله وان شئت غليمون

اي وان شئت قلت غليمون في غلمان برده الى غلام ثم تصغيره ثم جمعه جمع السلامة وحاصل
ان جمع الكثرة ان لم يوجد جمع قلته يجب رده الى الواحد ثم جمعه جمع السلامة وان
وجد يجوز ان يرد الى جمع القلة من غير تغيير اخر ويجوز رده الى الواحد ثم جمعه
جمع السلامة قال وتحقير الترخيم وهو ان تحذف الزوائد نحو زهير وحريث
في ازهر وحارث اقول ومن التحقير نوع يسمى تحقير الترخيم وهو ان تحذف زوائد
الاسم ثم يصغر نحو زهير في ازهر تحذف الهمزة وحريث في حارث تحذف الالف
قال وتقول في تا وذا ذيا وتيا وفي التي والذي اللذيا واللتيا اقول لما
خالف الاسماء الغير المتمكنة يناسب ان يصغر على خلاف تصغيرها فبقي اولها على الفتح الاسماء المتمكنة
ويزاد قبل اخرها ياء وبعده الف فتقلب الفا نها ياء وتدغم وذلك في المفرد فتقول
في ذا وتا ذيا وتيا بتشديد الياء لانه اذا زيدت قبل الاخر ياء وبعده الف يجتمع الياءان
فتقلب الاولى ياء فتدغم وتقول في الذي والتي اللذيا واللتيا بتشديد الياء ايضا لانه
اذا زيدت قبل الاخر ياء وبعده الف يجتمع ياءان فتدغم قال المنسوب وهو الاسم
الملحق باخره ياء مشددة للنسبة اليه اقول لما فرغ من الصنف الثاني عشر شرع في الصنف
الثالث عشر اعني المنسوب فعرفه بما عرفه وانما احتاجت النسبة الى زيادة لانها
معنى حادث كالتثنية والجمع فلا بد لها من العلامة يدل عليها وانما تعينت الياء لانها
من حروف اللين وانما لم تزد الالف مع انها اخف من الياء لان النسبة في معنى الاضافة
فان قولنا رجل بغدادي في معنى رجل مضاف الى البغداد والياء قد تقع مضافا فا
لمناسبها نحو غلامي وانما شددت الياء لئلا يلتبس بياء الاضافة فالالف واللام في الملحق
بمعنى الذي وهو عبارة عن الاسم فيكون بمنزلة الجنس اي الاسم الذي الحق باخره ياء
مشددة وبقوله الحق باخره ياء يخرج ما لم يلحق باخره شيء او الحق غير الياء كرجل و
رجلان وبقوله مشددة يخرج نحو غلامي وبقوله للنسبة اليه يخرج نحو كرسي [illegible]

[وانما خصت الياء بالآخر لانه قياسا على ياء الاضافة]

ان الصفة لبيان الموصوف وكذلك النسبة لبيان المنسوب وفائدة النسبة فائدة الصفة
قال وحقه ان تحذف منه تاء التانيث ونون التثنية والجمع كبصري وقنسري اقول
وحق المنسوب ان تحذف من المنسوب اليه تاء التانيث ان كان فيه كبصرة في بصري لئلا
تقع علامة التانيث في وسط الكلمة وان تحذف زيادة التثنية والجمع نحو زيدي في زيدان
وزيدون لئلا يلزم اعرابان في اسم واحد اعراب بالحروف واعراب بالحركات وكذا
قنسري بتشديد النون في قنسرين لان نونه بمثابة نون الجمع واسم بلدة بالشام قال
وان تفتح في نحو نمر ودئل نمري ودؤلي اقول وحق المنسوب ان تفتح في نحو نمر ودئل
بكسر العين اسم القبيلتين نمري ودؤلي بفتح العين لئلا يجتمع كسرتان مع اليائين قال
وتقول في نحو حنيفة حنفي اقول وحق المنسوب ان تقع في نحو حنيفة مما هو على وزن
فعيلة مع صحة العين واللام وعدم التضعيف حنفي بان تحذف تاؤه كما مر ثم ياؤه
للفرق بينه وبين فعيل نحو كريمي في كريم ولم يعكس لان المؤنث لثقله اولى بالحذف
ثم تصيره على وزن ثم فتح ثانيه ولا تحذف من المعتل العين نحو طويلي في طويلة ولا
من المضاعف نحو شديدي في شديدة واما معتل اللام فيجيء عقيب هذا قال وفي
غنية وضرية واميّة غنوي وضروي واموي اقول وحق المنسوب ان تقع في فعيلة
بفتح الفاء نحو غنية وضرية اسم قرية وفعيلة بضمها نحو امية اسم قبيلة من المعتل اللام
غنوي وضروي واموي اي تحذف تاؤه ثم ياؤه الاولى ثم تقلب الياء الاخيرة واوا
لئلا يجتمع ثلث ياءات ثم تفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا وتكسر الواو لمناسبة الياء قال
وفيما اخره الف ثالثة او رابعة منقلبة عن واو كعصا واعشى او ياء كرحى واعمى عصوي
واعشوي ورحوي واعموي اقول وحق المنسوب في اسم الذي اخره الف ثالثة او
رابعة منقلبة عن واو كعصا واعشى او ياء كرحى واعمى عصوي واعشوي ورحوي
واعموي بقلب الالف واوا لالتقاء الساكنين قال وفي الزيادة الرابعة القلب والحذف

كحبلي وحبلوي في حبلى اقول وحق المنسوب في الالف الزايدة الرابعة القلب والحذف
مثل حبلى اما الحذف فبا سًا على تاء التانيث كحبلي واما القلب فيا سًا على اعشى كحبلوي
قال وفي الخامسة الحذف لا غير كحباري اقول وحق المنسوب في الالف الخامسة
الحذف لا غير يعني ليس القلب للاستثقال كحباري في حباري ويعلم من ذلك اولوية
الحذف في السادسة نحو قبعثري في قبعثري وهو الابل القوي قال وفيما اخره ياء
بالتحريك عموي وفي الرابعة الحذف والقلب كقاض قاضي وبه قاضوي والحذف
افصح وفي الخامسة الحذف لا غير كمشتري في مشتري اقول وحق المنسوب في الاسم
الذي اخره ياء بالتحريك كعم اي جاهل واصله عمي واعل اعلال قاض عموي اي القلب بالواو
لاجتماع اليا آت وفي الياء الرابعة كقاض قاضي اي الحذف وقاضوي اي القلب و
الحذف افصح لثقل الرباعي وفي الياء الخامسة كمشتري في مشتري اي الحذف لا غير
لزيادة الثقل ويعلم من ذلك اولوية الحذف في السادسة كمستقفي في مستقفي قال
وفي المنصرف من الممدود كسائي وحربائي وفي غير المنصرف حمراوي وذكر ياوي
اقول وحق المنسوب في الممدود المنصرف الذي همزته بدل من الحروف الاصلي
نحو كساء اصله كساو او للالحاق نحو حرباء كسائي وحربائي اي باثبات الهمزة ويعلم
منه ان اثبات الهمزة الاصلية بالطريق الاولى نحو قرائي وقراء وحق المنسوب في الممدود
الغير المنصرف اي الذي همزته للتانيث نحو حمراء وذكرياء حمراوي وذكرياوي اي
القلب بالواو اما القلب فلان الحذف مخل بمعنى التانيث والاثبات يستلزم كون
علامة التانيث في الوسط واما الواو فلئلا يجتمع اليا آت وفي ذكرياء وان كان
اعجميا لكنه اجري مجرى العربي قال لو اذا نسب الشئ الى الجمع رد الى واحده كفرضي
وصحفي اقول الفرضي الماهر في الفرائض والصحفي كثير النظر الى الصحف وهما منسوبان
الى فرائض وصحائف بعد ان ردا الى الفريضة والصحيفة وفعل بهما ما فعل بحنيفة

قال

قال اسماء العدد تقول ثلثة الى عشرة في المذكر وفي المؤنث ثلث الى عشر اقول
لما فرغ من الصنف الثالث عشر شرع في الصنف الرابع عشر اعني اسماء العدد وقد
عرفت معناها في اول الكتاب والغرض هنا بيان كيفية استعمالها وانما لم يذكر واحد
واثنين لانهما لا يستعملان الا على القياس ففي المذكر تقول واحد واثنان بالتذكير
وفي المؤنث تقول واحدة واثنتان بالتانيث وبعد ذلك يكون بخلاف القياس
اي يؤنث في المذكر ويذكر في المؤنث فتقول ثلثة رجال واربعة رجال الى عشرة
رجال بالتاء التانيث وثلث نسوة واربع نسوة الى عشر نسوة من غير التاء
وذلك لان الثلثة فما فوقها بمعنى جماعة فهي في المعنى مؤنث فينبغي ان يزاد علامة التانيث
اعني التاء في اللفظ ليطابق المعنى والمذكر لكونه اصلا اولى برعاية هذه المطابقة
واذا روعيت فيه فتى المؤنث لا تكون والا لم يبق فرق بينهما قال والمميز مجرور
ومنصوب فالمجرور مفرد وهو مميز المائة والالف ومجموع وهو مميز الثلثة الى عشرة
نحو مائة درهم والف دينار وثلثة اثواب وعشرة غلمة وقد يشذ نحو ثلثمائة واربع
مائة اقول العدد لابهامه لابد له من مميز يميزه من المعدود من غيره وتفسيره مع
الامثلة ظ وانما يجوز الجر لاضافة العدد اليه وانما يكون المميز في المائة وتثنيتها
وجمعها والالف وتثنيته وجمعه مفردا لاستغنائه عن الجمع وانما يكون في الثلثة
الى العشرة مجموعا ليطابق المميز العدد واما التمثيل بالشذوذ في ثلثمائة واربع
مائة الى تسع مائة فلان المائة مفرد وقد وقعت مميز الثلثة الى تسعة وقد قلنا
ان مميز ذلك يجب ان يكون جمعا فالقياس ان يقول ثلث مئات او مئين الى
تسع مئات او مئين قال والمنصوب مميز احد عشر الى تسعة وتسعين
فلا يكون الا مفردا اقول اما النصب فلا متناع اضافة المركب لانه ممتنع ان يصير
ثلثة اشياء كشئ واحد واما الافراد فلاستغنائه عن الجمع ومثاله عندي احد عشر درهما

وعشرون دينارا وتسعة وتسعون ثوبا قال ومميز العشرة فما دونها حقه ان يكون جمع قلة نحو عشرة افلس الا اذا لم يكن نحو ثلثة شسوع اقول معناه ظاهر وسببه ان العدد لما كان من مرتبة الاحاد التي هي اقل مراتب العدد جعل مميزه ما يطابق في القلة الا اذا اعوز اي فقد جمع القلة بان لا يكون من ذلك المميز مسموعا عن العرب فيؤتى به جمع الكثرة نحو ثلثة شسوع فانه لم يسمع من العرب جمع القلة من الشسع وهو زمام النعل قال وتقول في تانيث الاعداد المركبة احدى عشرة واثنتا عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة يؤنث الاول للمذكر والثاني للمؤنث تقول ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة اقول يعني بالاعداد المركبة ما يركب من الاحاد والعشرة اعني احد عشر الى تسع عشرة فتقول في تانيثها احدى عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة امراة اما تانيث احد واثنا قياسا على حالة الافراد واما تانيث ثلث الى تسع فكما ابقى واما ادخال التاء في عشرة مع ثلث الى تسع فلان اسقاطها حالة الافراد انما كان للبس بالمذكر ولا لبس حالة التركيب لحصول الفرق بالجزء الاول واما ادخالها فيها مع احدى واثنتا فلاجراء الباب على نهج واحد فقوله يؤنث الاول معناه ان الجزء الاول من احدى عشرة واثنتا عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة يؤتى به على ما هو القياس في المؤنث اي ادخال الالف والتاء في احدى واثنتا وباسقاط التاء في ثلث الى تسع اذ الاسقاط فيه دليل التانيث قال وتسكين الشين من عشرة وكسرها اقول الاسكان حجازية وذلك لئلا يلزم توالي اربع حركات فتحات في كلمة واحدة والكسرة تميمية وذلك لئلا يلزم الاكثر من ثلث فتحات في كلمة واحدة قال الاسماء المتصلة بالافعال فالمصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او من ضرب عمرو زيد اقول لما فرغ من الصنف الرابع عشر شرع في الصنف الخامس عشر الذي هو اخر اصناف الاسم اعني الاسماء المتصلة بالافعال ومنها المصدر وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل

فيؤتى

المصدر
فنقول له الاسم شامل لجميع الاسماء ويقوله يشتق منه الفعل يخرج غير المصدر ويعمل ا
عمل فعله الذي يشتق منه سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو عجبت من
ضرب زيد عمروا امس او الان او غدا برفع زيد على الفاعلية وبنصب عمروا على المفعولية
كما في عجبت من ان ضرب او يضرب زيد عمروا الان او غدا فان شئت قدمت المفعول على
الفاعل نحو عجبت من ضرب عمروا زيد قال ويضاف الى الفاعل فيبقى المفعول منصوبا
نحو عجبت من ضرب زيد عمروا او الى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب عمرو
زيد اقول انما جوزت الاضافة للتخفيف وهذه الاضافة معنوية بمعنى اللام بدليل قولهم
عجبت من قيامك الحسن فان الحسن صفة القيام مع انه معرفة قال ولا يتقدم عليه
معموله اقول المراد بالمعمول المفعول وسببه ان المصدر مقدر بان مع الفعل فكما لا
يتقدم ما بعد ان عليها لا يتقدم ما بعد المصدر عليه فلا يقال زيدا ضربك خير له كما لا يقال
زيدا ان تضرب خير له قال واسم الفاعل يعمل عمل يفعل من فعله اذا كان بمعنى الحال
والاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمروا اليوم او غدا ولو قلت امس لم يجز الا اذا
اريد به حكاية عن حال ماضية اقول ومن اسماء المتصلة بالافعال اسم الفاعل وهو
مشتق من يفعل لمن قام به الفعل على معنى الحدوث ويعمل عمل يفعل من فعله اي عمل المضارع
المبني للفاعل المشتق من مصدره يشترط ان يكون اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
نحو زيد ضارب غلامه عمروا اليوم او غدا وانما اختص بعمل المضارع وشرط فيه
معنى الحال والاستقبال لانه انما يعمل بمشابهة الفعل وهو في اللفظ مشابه للمضارع
من حيث الحروف والحركات والسكنات فان ضاربا مثل يضرب في الحروف والحركة
والسكون فاذا كان بمعنى الحال والاستقبال كان مشابها له في المعنى ايضا فيقوى
مشابهته بالفعل لفظا ومعنى بخلاف المصدر فانه انما يعمل لانه اصل الفعل ومشتمل على
معناه ولذلك قال ويعمل عمل فعله اي سواء كان ماضيا او غيره واذا كان كذلك فلو قلت

زيد ضارب غلامه عمرا واسس لم يجز لفقدان المشابهة المعنوية الا اذا اريد بذلك الماضي
حكاية حال ماضية فيجوز ان يعمل كقوله تعم كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان ذراعيه
منصوب بباسط مع ان هذا البسط في قصة اصحاب الكهف وهي ماضية لكن لما وردت
من مورد الحكاية صارت كالموجود في الحال قال واسم المفعول يعمل عمل يفعل من
فعله نحو زيد مضروب غلامه اقول ومن الاسماء المتصلة بالافعال اسم المفعول وهو
المشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل ويعمل عمل يفعل من فعله اي عمل المضارع المبني للمفعول
المشتق من مصدره نحو زيد مضروب غلامه وسبب ذلك ما مر في الاسم الفاعل و
ويشترط هنا ما يشترط هناك قال والصفة المشبهة نحو كريم وحسن عملها كعمل
فعلها نحو زيد كريم حسبه وحسن وجهه اقول ومن الاسماء المتصلة بالافعال الصفة
المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت نحو كريم وحسن
فانهما مشتقان من الكرامة والحسن لذاتين متصفين بهما وعمل الصفة المشبهة كعمل فعلها
الذي اشتق من مصدرها نحو زيد كريم حسبه وحسن وجهه فيرتفع حسبه بكريم
ووجهه بحسن كما في زيد كرم حسبه وحسن وجهه وسميت صفة مشبهة لشبهها
باسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتانيث فانه يقال حسن حسنان حسنون
حسنة حسنتان حسنات كما يقال ضارب ضاربات الى آخره مع اشتراكهما في قيام الفعل
بهما ولذلك لم تشبه باسم المفعول وانما لم يشترط في عملها ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
لانها بمعنى الثبوت والحال والاستقبال من خواص الحدوث قال وافعل التفضيل
لا يعمل في الظاهر فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه اقول ومن الاسماء المتصلة
بالافعال افعل التفضيل وهو المشتق من فعل لذات الموصوف بالزيادة على غيره نحو
الافضل فانه مشتق من الفضل لذات موصوفة بزيادة الفضل على غيرها ولا
يعمل افعل التفضيل في ظاهر الاسم لضعف تمامه فانه لا فعل بمعناه بخلاف باقي المشتقات

فلا يقال

فلا تقول مررت برجل افضل منه ابوه بنصب افضل حتى يكون مجرورا صفة لرجل وابوه فاعله
بل برفعه حتى يكون ابوه مبتدأ وافضل خبره ومنه متعلقا به والجملة صفة لرجل بعد
قال ويلزمه التنكير مع من فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة نحو زيد الافضل
وزيد افضل الرجال اقول يلزم افعل التفضيل التنكير مع من اي اذا استعمل مع من
لا يجوز ان يكون مضافا او معرفا باللام فاذا فارقت من عن افعل التفضيل فيلزمه
التعريف اما باللام او الاضافة نحو زيد الافضل والرجال والحاصل ان افعل التفضيل
يجب ان يكون مستعملا مع احد الامور الثلثة اعني من واللام والاضافة لانه لا بد له
من ذكر منفصل عليه وذكر المفضل عليه لا يمكن الا باحد هذه الطرق فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يجوز ترك الجمع نحو زيد افضل الا اذا
علم كقول المكبر الله اكبر اي من كل شيء ففي كلامه نظر لانه يوهم بان افعل التفضيل اذا
لم يكن مع من يلزم ان يكون مضافا الى المعرفة او معرفا باللام وليس كذلك اذ يجوز
ان يكون مضافا الى النكرة نحو مررت برجل افضل رجال قال وما دام منكرا
استوى فيه الذكور والاناث والمفرد والاثنان والجمع اقول ما دام افعل التفضيل كان
افعل التفضيل منكرا اي مستعملا مع من استوى فيه الذكور والاناث والمفرد والا
والجمع نحو زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو
وهند اجمل من دعد والهندان اجمل من دعد والهندات اجمل من دعد وذلك
لان افعل التفضيل يشبه افعل التعجب في اللفظ والمعنى اعني المبالغة فلذلك لا يبنى
الا مما يبنى منه افعل التعجب اعني ثلثيا مجردا وليس بلون ولا عيب وافعل التعجب لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لانه فعل فكذلك ما يشبهه قال واذا عرف باللام انث وثنى
وجمع نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى
الهندان الفضليان الهندات الفضليات وذلك لانه يخرج بسبب اللام ظاهرا

انما عرف افعل التفضيل باللام ثني وجمع

لانه تمكن من شبه الاسماء

يدخله التانيث والتثنية والجمع اقول واذا اضيف افعل التفضيل ساغ فيه الامران
اذا اضيف افعل التفضيل جاز فيه الامران اي التسوية بين المذكر والمؤنث والمفرد
وغيره وعدم التسوية ويعبر عن الامرين بالمطابقة وعدم المطابقة نحو زيد افضل
الناس والزيدان افضلا الناس وافضل الناس والزيدون افضل الناس وا
وافضلوا الناس وهند افضل النساء وفضلى النساء والهندان افضل النساء وفضليا
النساء والهندات افضل النساء وفضليات النساء واما المطابقة فلضعف شبهه
بالفعل لدخول الاضافة واما عدمها فلشبهه بالذي مع من في ذكر المفضل عليه
قال باب الفعل وهو ما صح ان يدخله قد وحرف الاستقبال والجوازم واتصل
الضمير المرفوع وتاء التانيث الساكنة نحو قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب
ولم يضرب وضربت وضربت اقول لما فرغ عن القسم الاول من اقسام الكلمة
اعني الاسم شرع في القسم الثاني وهو الفعل فعرفه ببعض الخواص المشهورة وانما
قدم الفعل على الحرف لوقوعه احد جزئي الكلام اعني المسند وسبب الاختصاص
في قد لانها لتقريب الماضي الى الحال او تقليل المستقبل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وفي حروف الاستقبال والجوازم لان الاستقبال والجزم لا يوجدان ايضا الا في الفعل
وفي الضماير المرفوعة اعني الالف والواو والياء والتاء والنون في نحو ضربا وضربوا
واضربي وتضربين وضربت وضربن وتضربن وضربنا لانها فواعل والفاعل لا يكون
بالاصالة الا للفعل وفي تاء التانيث الساكنة لانها دليل على تانيث الفاعل وقد
قلنا ان الفاعل انما يكون بالاصالة للفعل وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة
من خواص الاسم كطلحة قال واصنافه الماضي والمضارع والامر والمتعدي
وغير المتعدي والمبني للمفعول وافعال القلوب وافعال الناقصة وافعال المقاربة
وافعال المدح والذم وفعلا التعجب اقول كما ان الاسم كان ذا اصناف كذلك

الفعل

الفعل له اصناف وقد عرفت من الصنف واصناف الفعل المذكورة في هذا الكتاب احد
عشر صنفا وستعرف كل واحد منها في موضعه قال الماضي هو الذي يدل على حدوث
وجد في زمان قبل زمانك نحو ضرب اقول لما ذكر اصناف الفعل على طريق الاجمال شرع
في ذكرها على طريق التفصيل مع رعاية الترتيب السابق في اللاحق فابتدا بالماضي
الذي هو اول الاصناف وعرفه بانه الفعل الذي يدل على حدث اي على معنى واقع في زمان
قبل زمانك نحو ضرب فانه يدل على ضرب واقع في زمان الماضي قال وهو مبني
على الفتح الا اذا عرض عليه ما يوجب سكونه او ضمه اقول الماضي مبني على الفتح اما البناء
فلعدم احتياجه الى الاعراب واما الحركة فلوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فانه
بمعنى زيد ضارب واما الفتح فلخفته الا اذا عرض له شيء يوجب ذلك الشيء سكون
الماضي كالضمير المرفوع المتحرك نحو ضربتَ او يوجب ضمه كالواو نحو ضربوا فانه ح
مبني على السكون او الضم اما السكون فلكراهية توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة
الواحدة فان الفاعل كالجزء من الفعل بخلاف المفعول فانه كالمنفصل ولذلك لم يغير
ما قبله نحو ضربك واما الضم فلمجانسة الواو قال المضارع هو ما اعتقب في صدره
احدى الزوائد الاربع نحو يفعل وتفعل وافعل ونفعل اقول لما فرغ من الصنف الاول
من اصناف الفعل شرع في الصنف الثاني اعني المضارع وهو فعل الذي وجد في
اوله احدى الزوائد الاربع من الياء نحو يفعل والتاء نحو تفعل او الهمزة نحو افعل والنون
نحو نفعل وتسمى هذه الحروف حروف المضارعة اي المشابهة لان الفعل بسببها اشبه
الاسم كما سيجيء ولذلك تسمى مضارعا وانما اختصت الزيادة بهذه الحروف لان
بعضها من حروف اللين وهي يا وبعضها قريب المخرج منها وهي الهمزة فانها قريب
المخرج من الالف وبعضها تبدل منها وهي التاء لانها تبدل من الواو نحو تراث
في وراث بمعنى الميراث وبعضها تشبهها في سهولة التلفظ وهو النون كان

فان غيرهما يشبه حروف اللين واعلم ان الاعتقاب والتعاقب بين الشيئين ان يجئ
احدهما عقيب الاخر فمعناهما في الحروف انه لا يجوز خلو الكلمة عن جميعها ولا يوجد
اكثر من واحد منها والزوائد الاربع كذلك فان المضارع لا يجوز ان يخرج عنها ولا
يجوز ان يجتمع فيه اكثر من واحدة منها قال ويشترك في المضارع الحاضر والمستقبل
الا اذا دخله اللام او سوف اقول ويشترك في المضارع الحاضر والمستقبل اي
يصلح كليهما نحو يفعل زيد فانه يحتمل ان يفعل الان او غدا الا اذا دخلت المضارع
لام الابتداء فانه يختص بالحاضر نحو زيد ليقوم اي الان او دخله سوف فانه
يختص بالمستقبل نحو زيد سوف يقوم وكذا اذا دخله السين نحو زيد سيقوم وانما
لم يذكرها استغناء باختها عنها فبهذا المعنى اعني العموم والخصوص هو الذي يضارع
به المضارع اي يشبه الاسم فان الاسم ايضا يحتمل العموم والخصوص كرجل والرجل
ويعرب بالرفع والنصب والجزم قال وانما اعرب المضارع لانه مشابه بالاسم لما
مر وانما ذكر فيه الجزم ليكون عوضا عن الجر في الاسماء اقول وارتفاعه بمعنى وهو
وقوع المضارع في موقع الاسم نحو زيد يضرب قال ارتفاع المضارع بعامل معنوي
وهو وقوع المضارع في موقع الاسم نحو زيد يضرب فانه في معنى زيد ضارب فوقع
يضرب في موقع ضارب عاملا فيه وهو امر معنوي اقول وانتصابه باربعة احرف
نحو ان يخرج ولن يضرب وكي يكرم واذن يذهب قال انتصاب المضارع باربعة
احرف الاول ان وهي لا تخلو من ان تكون ناصبة نحو اريد ان يخرج زيد واذا كان
فعلها علم فليست بناصبة بل مخففة من المثقلة نحو علمت ان سيقوم زيد بالرفع وزيادة
السين للفرق وان كان فعل الظن جاز الوجهان نحو ظننت ان يقوم بالنصب وان
سيقوم بالرفع والثاني لن نحو لن يضرب زيد ومعنى لن لنفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل
الا مع الفعل المستقبل والثالث كي نحو جئتك كي تكرمني والرابع اذن وهي انما
تنصب

داخل

ما قبلها فعل علم او ظن
او غيرهما وان كان غيرهما
تكون ح م ح
باين ان المخففة والناصبة
ح م

نصب بشرطين الاول ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون بينهما تعلق
والثاني ان يكون مدخولها مستقبلا نحو اذن يذهب فان فقد الشرطان او احدهما
لا تنصب اما انتفاء الاول فنحو قولك لمن قال آتيك انا اذن اكرمك بالرفع فان اكرمك
متعلق بما قبلها لانه خبره واما انتفاء الثاني فنحو قولك لمن حدثك اذن اظنك كاذبا
فانه للحال واما انتفاؤهما فنحو قولك له انا اذن اظنك كاذبا قال وينصب باضمار
ان بعد خمسة احرف وهي حتى واللام واو بمعنى الى ان وواو الجمع والفاء في جواب
الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والعرض والتمني نحو سرت حتى
ادخلها وجئتك لتكرمني ولا لزمنك او تعطيني حقي ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وائتني فاكرمك قال الله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تأتينا
فتحدثنا وهل اسألك فتجيبني وليتني عندك فافوز فوزا عظيما والا تنزل بنا فتصيب
خيرا اقول وينصب المضارع باضمار ان بعد حروف المذكورة اما بعد حتى
واللام فلانهما حرفا الجر فيجب ان يضمر ان بعدهما حتى يصير ما بعدهما في تاويل الاسم
فان حرف الجر لا تدخل على الافعال واما بعد او فلانهما بمعنى حرف الجر اعني
الى ان والتقدير سرت حتى ان ادخلها وجئتك لان تكرمني ولا لزمنك الى
ان تعطيني حقي اي سرت حتى دخولي اياها وجئتك لاكرامك اياي والى
اعطائك حقي واما بعد الواو والفاء فلان ما قبلهما في غير النفي انشاء وما بعدهما
اخبار وعطف الاخبار على الانشاء غير مناسب فيجب ان يأول ما قبلهما بما
هو في معناه ثم يصير المعطوف عليه بالضرورة اسما كما سيجيء عند بيان معنى الامثلة
فيلزم ان يجعل المعطوف اعني المضارع ايضا في تاويل الاسم وذلك لا يمكن الا
باضمار ان واما في النفي فلحمله على النهي لانهما اخوان من حيث انهما تدلان على
ترك الفعل فالتقدير وان تشرب اللبن فان اكرمك فان تحل فان تحدثنا

ناكن تحتبني فانه افوز فانه تصب والمعنى لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن
وليكن اتيان منك فاكرام مني ولا يكن طغيان منكم فحلول الغضب مني ولم
يكن اتيان منك فتحديث منا اي ولو تأتينا لتحدثنا ولما لم تأتنا فكيف نحدثنا
وهل يكون سؤال مني فاجابة منك وليت لي عندك حصولا فنفوز عظيما
والان ولنا نأتيك لك بنا فاصابة خير لنا واعلم ان النصب بالفاء بان بعد
الواو والفاء مشروطة بشرطين احدهما مشترك والاخر مختص اما المشترك
فهو ان يكون ما قبل الواو والفاء احدى الامور الستة المذكورة في الكتاب
واما المختص بالواو فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها واما المختص بالفاء فسببية
ما قبلها لما بعدها والمص خلط امثلة الواو والفاء اعتمادا على فهم المتعلم فان كل
مثال للواو ويجوز ان يقرأ بالفاء وبالعكس واعلم ان هذا الموضع يستدعي زيادة
تحقيق لكن في هذا المختصر لا يتسع ذلك ولا يحتمل وانجزامه بخمسة احرف
نحو لم يخرج ولما يحضر وليضرب ولا تفعل وان تكرمني اكرمك وبتسعة اسماء
متضمنة لمعنى ان وهي من وما واي واين واني ومهما متى وحيثما واذما ومهما
نحو من يكرمني اكرمه وعليه فقس ما قول انجزام المضارع اما بالحروف او بالاسماء
والحروف الجازمة خمسة اربعة منها تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما ولام الامر ولا
في النهي وواحدة منها تجزم فعلين وهي ان الشرطية والاسماء الجازمة وهي
التسعة المذكورة وهي انما تجزم فعلين لانها متضمنة لمعنى ان فان قولنا من يكرمني
اكرمه في معنى ان يكرمني هو اكرمه انا فتجزم الفعلين كما تجزم مهما ان والمذكور
من الامثلة ظاهرة والبواقي ما تصنع اصنع واياما تضرب اضرب واين تكن اكن
واني تجلس ومتى تفعل افعل وحيثما تذهب اذهب واذما تفعل افعل ومهما
تضحك اضحك واصل مهما ما زيدت عليها ما للتاكيد فصار ماما ثم ابدلت

الالف

الف هاء لتحسين اللفظ نصار ربها قال ونجزم بان مضمرة في جواب الاشياء الستة
التي تجاب بالفاء الا النفي نحو ائتني اكرمك وعليه فقس اقول ونجزم المضارع ايضا بان
الشرطية حال كونها مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجيئ في جوابها الفاء اعني
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض الا النفي والاستفهام ليس منها فان ان لا تضمر
بعده والامثلة نحو ائتني اكرمك اي ائتني فانك ان تاتني اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة
اي لا تكفر فانك ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي اين بيتك فاني ان
اعرف بيتك ازرك وليت لي مالا انفقه اي ليت لي مالا فاني ان يحصل لي مال انفقه
والا تنزل بنا تصب خيرا اي الا تنزل فانك ان تنزل بنا تصب خيرا فانما اضمرت ان بعد
المذكورات لان كلا منها يدل على ان الجزء الثاني مشروط بالجزء الاول فيدل على ان
هناك شرطا مقدرا بخلاف النفي فان مدخوله قطعي فلا يدل على تعليق ما بعده بشيء
فلا يصير دليلا على تقدير الشرط قال ويلحقه بعد الف الضمير وواوه وياءه نون عوضا
عن الحركة نحو يضربان ويضربون وتضربين وذلك في الرفع دون النصب والجزم
اقول ويلحق المضارع بعد الف الضمير وواوه وياءه نون عوضا عن الحركة في المفرد
وتكون مكسورة في التثنية والجمع مفتوحة قياسا على تثنية الاسماء وجمعها ولحوق
النون انما يكون في الرفع ويحذف في الجزم والنصب واما في الجزم فلكونها عوضا
عما يحذف منه اعني الحركة واما في النصب فلحمله على الجزم فان الجزم في الافعال بمنزلة
الجر في الاسماء فكما ان النصب محمول على الجر في الاسماء كذلك حمل على ما هو بدل الجر في
الافعال قال الامر ما يؤمر به الفاعل المخاطب على مثال افعل نحو ضع وضارب
ودحرج وغيره باللام نحو ليضرب زيد ولتضرب انت ولاضرب انا اقول لما فرغ
من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث اعني الامر وهو الفعل الذي
يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على مثال افعل نحو ضع من يضع وضارب من يضارب

ودحرج من تدحرج او بُومر به غير الفاعل المخاطب باللام سواء كان المامور غير فاعل نحو
ليضرب زيد ولتضرب انت ولاضرب انا على البناء المجهول في الكل او فاعلا نحو ليضرب
زيد ولاضرب انا على البناء المعلوم فيهما والاول يسمى امر المخاطب والثاني امر الغايب
ومعنى مثال افعل ان يحذف حرف المضارع ويجعل الباقي كالمجزوم على وجه يمكن التلفظ
به بان يكون ما بعد حرف المضارعة متحركا او تزاد فيها ولم همزة مفتوحة ان كان
من باب الافعال او مكسورة ان كان من غيره الا اذا كان عينه فعله مضموما فان الهمزة
تضم كما عرفت كل ذلك في التصريف فيكون متضمنا لمعنى افعل نحو سع فان معناه
افعل الوضع وضارب اي افعل المضاربة ودحرج اي افعل الدحرجة واضرب
اي افعل الضرب ولذلك خص المثال بافعل قال المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
ما كان له مفعول به ويتعدى الى واحد كضربت زيدا او الى اثنين نحو كسوته جبة و
ونبّئته فاضلا او الى ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس وغير المتعدي ما يختص
بالفاعل كذهب زيد اقول لما فرغ من الصنف الثالث شرع في الصنف الرابع وهما
اعني المتعدي وغير المتعدي ولفظ الكتاب واضح وانما مثل في المتعدي الى اثنين بمثالين
لان المتعدي الى مفعولين قسمان قسم يدخل على المبتداء والخبر ويعبر عنه بان مفعوله
الثاني عبارة عن الاول نحو علمت زيدا فضلا فان الاصل زيد فاضل والفاضل نفس
زيد وقسم ليس كذلك نحو كسوت زيدا جبة فان زيدا جبة ليسا بمبتداء وخبر لان الجبة
غير زيد فاتى لكل قسم بمثال قال ولتعديته ثلثة اسباب الهمزة وتثقيل الحشو و
حرف الجر نحو اذهبته وفرحته وخرجت به اقول التعدية جعل الشيء متعديا وذلك
الشيء قد يكون لازما فيجعل متعديا الى مفعول واحد كامثلة المذكورة في الكتاب فان كلا
من ذهب وفرح وخرج لازم وقد صار بالهمزة والتشديد والباء متعديا الى مفعول
واحد وقد يكون متعديا الى واحد فيجعل متعديا الى اثنين نحو علمته القران فان علم بمعنى

عرف

عرف متعديا الى مفعول واحد وبالتشديد صار متعديا الى اثنين وقد يكون متعديا
الى اثنين فيجعل متعديا الى ثلثة نحو اعلمت عمروا زيدا فاضلا فان علم متعد الى مفعولين
وقد صار بالهمزة متعديا الى ثلثة قال المبنى للمفعول وهو فعل ما لم يسم فاعله نحو ضرب
زيد ويسند الى مفعوله الا اذا كان الثاني من مفعولي باب علمت والثالث من
باب اعلمت والى المصدر والظرفين نحو ضرب زيد ومر بعمرو وسير سير شديد و
سير يوم الجمعة وسير فرسخان اقول لما فرغ من الصنف الرابع والخامس شرع في
الصنف السادس اعنى المبنى للمفعول وهو فعل ما لم يسم فاعله اى فعل اسند الى مفعول
ما لم يسم فاعله ذلك المفعول وترك التسمية قد يكون للجهل بالفاعل او التعظيم او
التحقير مع قصد الاختصار وشرطه في الماضي ان يكسر ما قبل اخره ويضم اوله فقط
ان لم يكن في اوله همزة ولا تاء ومع الثالث كانت همزة ومع الثاني ان كان تاء وفي
المضارع ان يضم اوله ويفتح ما قبل اخره لئلا يلتبس بناؤه بغيره فانه لو لم يضم الاول في
الماضي لم يحصل الفرق في اكرم اذ يلتبس بالمتكلم المبني للمفعول من مضارعه فانه
لا اعتماد على حركة الاخر لانها تزول في الوقف وكذا لو لم يضم الثالث فيما اوله الهمزة نحو
استخرج لالتبس بالامر عند الوصل في الوقف نحو استخرج ولو لم يضم الثاني فيما اوله
التاء نحو تعلم وتجوهل لالتبس بمضارع باب التفعل والتفاعل ولو لم يضم الاول في
المضارع لم يحصل الفرق في باب يعلم ولو لم يفتح ما قبل الاخر لم يحصل الفرق في باب
يكرم ويسند فعل ما لم يسم فاعله الى المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضرب زيد
او مع واسطة نحو مر بعمرو الا اذا كان ذلك المفعول به المفعول الثاني في باب علمت
اي في باب افعال القلوب فانه لا يسند اليه فلا يقال في علمت زيدا فاضلا علم فاضل زيدا
لان المفعول الثاني في افعال القلوب مسند الى الاول فلو اقيم مقام الفاعل لصار مسندا
اليه والشيء الواحد لا يكون مسندا ولا مسندا اليه في حالة واحدة ويعلم من ذلك انه

لا يجوز ايضا اسناده الى المفعول الثالث في باب اعلمت لانه في الحقيقة هو الثاني في باب
علمت ه‍ا وانما قيد بالثاني في باب علمت و الثالث في باب اعلمت لانه يجوز ان يسند
الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت لان الاول في باب علمت والثا[ني]
في باب اعلمت مسند اليهما فاذا اقيما مقام الفاعل يكونان مسند اليهما ايضا والاول في
باب اعلمت ليس بمسند ولا بمسند اليه واذا اقيم مقام الفاعل يصير مسندا اليه ولا
امتناع في شيء واحد من ذلك وانما قيد الثاني في باب علمت احترازا من الثاني في
غيره مما لا يكون مفعول الثاني عبارة عن الاول نحو اعطيت زيدا درهما فانه يجوز
ان يقال اعطي درهم زيدا واعطي زيد درهما لان مفعولي اعطيت ليسا مبتدأ
ولا خبر فلا يكون ثانيهما مسندا الى الاول فلا يلزم المحذور لكون الاول اولى من
الثاني لان الاول آخذ اعني زيدا والثاني ماخوذ اعني درهما ويسند ايضا
الى المصدر نحو سير سير شديد ه‍ا وانما وصف المصدر ليعلم انه لا يجوز اقامة المصدر
التاكيدي في مقام الفاعل من غير وصف نحو ضرب ضرب اذ لا فائدة في ذلك لان الفعل
يدل وحده على ما يدل عليه المصدر التاكيدي وحذف الفاعل واقامة المفعول هنا
ينبغي ان يفيد فائدة مجددة ويسند ايضا الى الظرفين اعني ظرف الزمان نحو سير يوم
كذا وظرف المكان نحو سير فرسخان واعلم انه لا يجوز اقامة المفعول له والمفعول معه
مقام الفاعل وانه اذا وجد مفعول به في الكلام لا يجوز ان يقام غيره مقام الفاعل
فصل افعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ووجدت و
رايت تدخل على المبتدا والخبر فتنصبهما على المفعولية نحو ظننت زيدا فاضلا اقول
لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع اعني افعال القلوب وهي سبعة
افعال تدل على شك او يقين ثلثة منها للشك وهي ظننت وحسبت وخلت وثلثة
لليقين وهي علمت ورايت ووجدت وواحدة مشتركة اي يستعمل ذلك تارة للشك

واخرى لليقين وهي زعمت وانما سميت افعال القلوب لكونها عبارة عن الادراك
المتعلق بالقلب والباقي ظ ناك وحسبت وخلت لان بها لذلك دون الباقية
فانك تقول ظننته اي اتهمته وعلمته اي عرفته وزعمت ذلك اي قلته ورايته
اي ابصرته ووجدت الضالة اي صادقتها اقول حسبت وخلت لا ان دخولها
على المبتداء والخبر ونصبهما على المفعولية دون الخمسة الباقية فان كلا منها قد
استعمل بمعنى فعل متعد الى مفعول واحد اذ ظننت فلا يكون من الظنة بكسر الظاء بمعنى
التهمة وهي لا تستدعي الا مفعولا واحدا وكذا العلم بمعنى المعرفة والزعم بمعنى القول
والرؤية بمعنى الابصار والوجدان بمعنى المصادفة اي الاصابة والامثلة ظاهرة
ناك ومن شانها جواز الالغاء متوسطة ومتاخرة نحو زيد ظننت مقيم وزيد مقيم
ظننت والتعليق نحو علمت لزيد منطلق وعلمت ازيد عندك ام عمرو وايهم في الدار
وما زيد منطلق اقول من شان افعال القلوب اي من خصائصها جواز الالغاء
وهو ابطال علامة المفعولية لفظا ومعنى بينها وبين مفعوليها حال كون تلك الافعال
متوسطة بين المفعولين نحو زيد ظننت مقيم او متاخرة عنهما نحو زيد مقيم ظننت
وذلك لان هذه الافعال يتقدم احد مفعوليها او كليهما عليها ضعف عملها مع
ان مفعوليها كلام تام بدون عملها فيهما وبذلك يحصل ما هو الغرض منها فيجوز الالغاء
لذلك والاعمال لكونها افعالا والافعال لقوة عملها لا تمنع من العمل بتقديم معموليها
ومن شانها ايضا التعليق وهو ابطال علامة المفعولية بينها وبين مفعوليها لفظا
لا معنى وذلك اذا وقعت الافعال قبل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق او قبل
حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وقبل اسم الاستفهام نحو علمت
ايهم في الدار او قبل حرف النفي نحو علمت ما زيد منطلق وانما بطل التعليق العمل اللفظي
قبل هذه الكلمات لانها تستحق صدر الكلام فلو اعملت هذه الافعال فيما بعدها يبطل

صدارتها ولم يبطل التعليق المعنوي لان هذه الافعال وافتقر علم ما بعد هذه الكلمات
في المعنى **فصل** الافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو
كان زيد منطلقا **اقول** لما فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن اعني
الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة والمذكورة منها
في الكتاب ثلث عشرة فعلا وهي تدخل على المبتدا والخبر كافعال القلوب الا انها
ترفع المبتدا ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها كما تقدم وانما سميت
افعال الناقصة لنقصانها عن سائر الافعال فانها لا تتم كلاما مع فاعلها بل تحتاج
الى الخبر نحو كان زيد منطلقا فان كان يدل على تقرير الفاعل اعني زيدا على صفة
وهي المنطلق **قال** وكان تكون ناقصة وتامة نحو كان الامر اي وقع الامر وزائدة
نحو ما كان احسن زيد ومضمرا فيها ضمير الشان نحو كان زيد منطلق اي كان الشان
زيد منطلق **اقول** لما عدّ الافعال الناقصة شرع في بيان معانيها ولم يبين غير
معنى كان لانه اصل الباب ولذلك يسمى المرفوع في هذا الباب اسم والمنصوب خبر
كان وكان تكون على اربعة اضرب لانها اما ان تكون ناقصة اي التي تدل على ثبوت
خبرها لاسمها في الزمان الماضي اما دائما نحو كان الله قادرا واما منقطعا نحو كان
الفقير ذا مال وتامة اي غير محتاج الى الخبر نحو كان الامر اي وقع الامر وزائدة اي غير
محتاج اليها نحو ما كان احسن زيدا اي ما احسن زيدا او مضمرا فيها ضمير الشان
نحو كان زيد منطلق فان اسم كان ضمير اي ضمير يعود الى الشان وزيد مبتدا ومنطلق
خبره والجملة خبر كان والتقدير كان الشان زيد منطلق وهذا القسم من اقسام
الناقصة ايضا الا انها مختصة بكون اسمها ضمير الشان وخبرها جملة وصار للانتقال
من حال الى حال اما بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او بحسب الذات نحو صار الطين

خزف

خبرها واصبح وامسى واضحى وظل وبات للدلالة على اقتران مضمون الجملة باوقاتها اعني
الصباح والمسى والضحى والظلول والبيتوتة نحو اصبح زيد مكوبرا بمعنى اقتران تكوبر
زيد في وقت الصباح وكذا البواقي وما زال وما برح وما فتئ وما انفك للدلالة
على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها في زمان يصلح الفاعل لقبول ذلك الخبر نحو ما زال
زيد اميرا بمعنى ثبوت امارته من زمان يصلح الفاعل لقبولها الى حين هذا القول
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا
فان جلوس المخاطب موقت بمدة ثبوت الجلوس لزيد وليس زيد قائما لنفي الحال
قال ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم
عليه معموله ولكن يتقدم على اسمه فحسب اقول يجوز تقديم خبر افعال الناقصة
على اسمها نحو كان منطلقا زيد وعلى نفسها عليها نحو منطلقا كان زيد وذلك لقوة
عملها لانها افعال الا ما في اوله ما من هذه الافعال فانه لا يتقدم عليه معموله بل يتقدم
على اسمه فحسب فلا يقال اميرا ما زال زيد بل انما يقال ما زال اميرا زيد وذلك لان
ما تقتضي صدر الكلام فلو قدم الخبر عليها لبطلت صدارتها ... افعال المقاربة
وهي عسى وكاد وكرب واوشك عملها كعمل كان الا ان خبر عسى ان مع الفعل المضارع
نحو عسى زيد ان يخرج وقد يقع ان مع فعل المضارع فاعلا لها ويقتصر عليه نحو عسى
ان يخرج زيد اقول لما فرغ من الصنف الثامن شرع في الصنف التاسع اعني
افعال المقاربة وهي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه وهي
في الاربعة المذكورة في الكتاب واخذ وجعل وطفق عملها كعمل كان اي ترفع
الاسم وتنصب الخبر لكن خبر عسى يجب ان يكون فعلا مضارعا دخل عليه ان لان
عسى للمقاربة الاستقبال وان مما يخص به المضارع المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال ويكون عسى ح بمعنى قارب والخبر في تاويل المصدر نحو عسى زيد ان يخرج

اى قارب زيد الخروج وقد يقع ان مع فعل المضارع فاعلا لعسى ويقتصر عليه ولا يذكر له خبر اذ لا يحتاج الى الخبر بل يكون بمعنى قرب نحو عسى ان يخرج زيد اي قرب خروج زيد قال وخبر البواقي الفعل المضارع بغير ان نحو كاد زيد يخرج وكرب واوشك مثلها في الاستعمال فتقول كرب زيد يخرج واوشك زيد يخرج اقول هذا ظ

وههنا زيادة في بعض النسخ ونسخة الاصل ما كتبناها ولا مزيد عليها وحاصل تلك الزيادة انه يجوز تشبيه كاد بعسى في دخول ان على خبرها نحو كاد زيد ان يخرج وفي وقوع ان مع فعل المضارع فاعلا لها نحو كاد ان يخرج زيد ويجوز ايضا تشبيه عسى بكاد في جواز حذف ان من خبرها نحو عسى زيد يخرج واعلم ان كرب على وزن نصر واوشك مثل كاد في الاستعمال نحو كرب زيد يفعل واوشك زيد يقول واعلم ان اخذ وجعل وطفق مثل كاد في الاستعمال نحو اخذ وجعل وطفق زيد يقول قال فعلا المدح والذم وهو نعم وبئس يدخلان على اسمين مرفوعين اولهما يسمى الفاعل والثاني يسمى المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئست المرأة دعد اقول لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر اعني فعلا المدح والذم وفعل المدح والذم وهما ما وضع لانشاء مدح او ذم والاصل فيه نعم وبئس والدليل على فعليتهما لحوق تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعمت وبئست والباقي واضح قال وحق الاول التعريف بلام الجنس او الاضافة الى المعرفة نحو بئس غلام الرجل بشر وقد يضمر ويفسر بنكرة منصوبة او بما نحو نعم رجلا زيد اقول وحق فاعل فعلي المدح والذم اذا كان مظهرا ان يكون معرفا بلام الجنس لكونهما موضوعين للمدح والذم العامين ولام الجنس يفيد العموم وقد يضمر فاعلهما ويفسر بنكرة منصوبة وبما وانما يجب التفسير لئلا يبقى مبهما وانما يفسر بنكرة لان الغرض يحصل بها فلو عرفت لبقي التعريف ضايعا

واعلم

ف

واعلم ان المضاف الى المعرف بلام الجنس كالمعرف نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف
المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اقول الحذف انما يجوز اذا دل عليه
قرينة كما في الاية فانه لما قال الله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون علم ان التقدير
نعم الماهدون نحن قال وحبذا لم يجري مجرى نعم في حبذا الرجل زيد وحبذا
رجلا زيد وساء يجري مجرى بئس اقول حب اصله حبب بضم العين فادغم ثم ركب
مع فاعله وهو ذا للتخفيف فصارا كالكلمة الواحدة ومعناه صار محبوبا جدا وانما
لم يجعله من افعال المدح بل جعله جاريا مجرى نعم لامتيازه اي حبذا بامور منها ان فاعله
لا يكون الا ذا لان الغرض اعني الابهام في المدح يحصل به فان ذا من المبهمات ومنها
انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه كالامثال فالامثال لا تتغير ومنها انه لا يجب
ذكر التفسير بعد فاعله بل يجوز ان تقول حبذا رجلا زيد وحبذا زيد بخلاف نعم فانه
يجب ذلك التفسير فيه لان الفاعل في حبذا مذكور وفي نعم مستتر فجعلوا ذكر التمييز
في نعم كالبدل عنه وهذا الاستعمال اعني حبذا الرجل زيد انما هو عند من لم يجعله
ذا فاعلا بناء على انه صار كالجزء بالتركيب فخرج عن الفاعلية واما من يجعله فاعلا
فلا يأتي بعده بلفظ الرجل لان الفاعل لا يكون الا واحدا وساء يجري مجرى بئس
نحو ساء الرجل زيد وساء مثل القوم الذين وانما لم يجعله من افعال الذم لانه
ربما يستعمل غير استعمال بئس فيقال في الخبر ساءني فلان بمعنى نقيض سرني فلان
بخلاف بئس فانه لا يستعمل الا في الانشاء قال فعلا التعجب وهما ما افعل زيدا
وافعل به ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد ليس بمعنى افعل وافعل اقول لما فرغ
من الصنف العاشر شرع في الصنف الحادي عشر اعني فعلي التعجب وهما فعلان
موضوعان لانشاء التعجب احدهما على مثال ما افعله نحو ما احسن زيدا والثاني
على مثال افعل به نحو احسن بزيد ومعناهما ان زيدا حسن جدا وانما لا يبنيان

الا من الثلاثي المجرد لان هذين البنائين لا يمكنان من غيره وانما يجب ان لا يكون
بمعنى افعل وافتال اي لا يكون من الالوان والعيوب لان افعل التعجب لنسبة افعل
التفضيل في المبالغة وقد عرفت ان افعل التفضيل لا يبنيا من الالوان والعيوب
قال ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد وابلغ ونحو ذلك فيق ما اشد
دحرجته وما ابلغ سواده وما اقبح عوره واكثر استخراجه اقول اذا اريد بناء
التعجب فيما وراء ذلك الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعل وافعال اي في الثلاثي
المزيد او في غير الثلاثي او في الثلاثي المجرد اللوني والعيبي يتوصل باشد ونحوه
اي يجعل ذلك وسيلة اليه بان يبني التعجب منه ويجعل ذلك المزيد او اللوني
والعيبي او غيرهما فيق في غير الثلاثي ما اشد دحرجته وفي اللوني ما ابلغ سواده
وفي العيبي ما اقبح عوره وفي المزيد ما اكثر استخراجه وان شئت قلت اشدد
بدحرجته وابلغ بسواده واقبح بعوره واكثر باستخراجه والمعنى على ما كان في
ما احسن زيدا ونحو اشد وابلغ واتم واكثر واكمل قال وما في ما افعل مبتداء
وافعل خبره اقول هذا مذهب سيبويه وعند الاخفش ما مبتداء بمعنى الذي
وافعل صلته والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا شيء واما احسن بزيد فعند
سيبويه اصله احسن زيد اي صار ذا حسن فاحسن فعل ماض وزيد فاعله
نقل من صيغته الاخبار الى الانشاء وزيدت الباء في فاعله كما في كفى بالله شهيدا
وعند الاخفش انه امر وفاعله مستتر والمامور كل واحد بان يجعل زيدا حسنا
والباء زائدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
ايديكم قال باب الحروف وهو ما دل على معنى في غيره واصنافه حروف الاضافة
وحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف النفي وحروف التنبيه
حرف النداء وحروف التصديق وحروف الاستثناء وحروف الخطاب

معمولا له وانه يفيد ان ما كان يفيده التعجب المبني من نفس ذلك المزيد واللوني ونحو غيرهما

وحروف

وحروف الصلة وحرفا التفسير والحرفان المصدريان وحروف التحضيض وحروف التعريف وحروف الاستقبال وحرفا الاستفهام وحرفا الشرط وحرف التعليل وحروف الردع اللامات تاء التانيث الساكنة النون المؤكدة وهاء السكت اقول لما فرغ من الصنف الثاني من اقسام الكلمة وهو الفعل شرع في القسم الثالث اعني الحرف وهو ما دل على معنى في غيره اي كلمة تدل على معناها بواسطة الغير كما سيتحقق بعد هذا ولما كان هذا القسم ايضا ذا اصناف اراد ان يبين اصنافه كما بين اصناف اخويه كما مر فعدها جملة ثم ابتدا فيبحث عن كل واحد منها مفصلة بالترتيب واصناف الحروف المذكورة في هذا الكتاب ثلثة وعشرون وستعرف كل واحد في موضعها قال حروف الاضافة وهي الجارة للاسماء من للابتداء والى وحتى للانتهاء وفي للوعاء والباء للالصاق واللام للاختصاص ورب للتقليل ويختص بالنكرات وواو القسم وباؤه وتاؤه وعلى للاستعلاء وعن للمجاوزة والكاف للتشبيه ومذ ومنذ للابتداء في الزمان وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اقول سميت هذه الحروف حروف الاضافة والجارة لانها تضيف اي تنسب معنى الفعل وشبهه وتجره الى مدخولها نحو مررت بزيد فان الباء تنسب معنى المرور وتجره الى زيد وهي سبعة عشر حرفا الاول من وهي في الاصل لابتداء الغاية اي تفيد معنى الابتداء وتعرف باستقامة تقدير الى في ما بعدها نحو سرت من البصرة الى الكوفة وقد تستعمل للتبيين اي يجوز ان تجعل مكانها الذي كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يعني الذي هو الوثن وقد تكون للتبعيض اي يجوز ان تجعل مكانها البعض نحو اخذت من الدراهم يعني بعض الدراهم وقد تكون زائدة اي يجوز حذفها نحو ما جاءني من احد يعني احد والثاني والثالث الى وحتى وهما للانتهاء اي يفيدان معناه

والفرق بينهما ان ما بعد الى لا يجب ان يدخل في حكم ما قبلها بخلاف حتى فانه يجب
ذلك فيها فاذا قلت اكلت السمكة الى راسها يكون المعنى انتهاء اكلى عند الراس ولا
يجب ان يكون الراس ماكولا بخلاف حتى فانه يجب ذلك فيها فاذا قلت اكلت
السمكة حتى راسها فان المعنى يكون انتهاء اكلى الراس فيجب ان يكون الراس ماكولا ايضا
والرابع في وهي للوعاء اي للظرفية نحو الماء في الكوز والخامس الباء وهي للالصاق
في الاصل نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان قريب من مكان زيد وقد
يكون الباء للقسم نحو اقسمت بالله من هذا القبيل اذ المعنى التصق قسمي بلفظ
الله وقد يكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وللمصاحبة اي
بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه ولجامه بمعنى معهما وللتعدية نحو ذهبت بزيد
اي ذهبته وللظرفية نحو جلست بالمسجد اي فيه وقد يكون زائدة نحو كفى بالله
اي كفى الله شهيدا والسادس اللام وهي للاختصاص نحو الجل للفرس اي مختص
به وقد يكون للتعليل اي بمعنى كي نحو جئتك لتكرمني بمعنى كي تكرمني وقد يكون زائدة
كما في قوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والسابع رب وهي للتقليل اي تدل على تقليل
نوع من جنس نحو رب رجل كريم لقيته المعنى ان الرجال الكرام الذين لقيتهم وان
كانوا كثيرين لكنهم بالقياس الى الذين ما لقيتهم قليلون ويختص رب بالنكرات
اي لا يدخل على المعارف لان ما هو الغرض منها اعني الدلالة على تقليل نوع من
جنس يحصل بدون التعريف فلو عرف مدخولها كان التعريف ضائعا ويجب
ان يكون النكرة التي دخلت عليها رب موصوفة كما ذكرنا ليحصل بالوصف ذلك
الجنس النكرة نوعا فيحصل الغرض وقد يلحق ما آخر رب فتمنعها عن العمل ويسمى
ما الكافة وح يجوز ان يدخل في الافعال نحو ربما قام زيد والثامن والتاسع
واو القسم وتاؤه نحو والله وتالله لا فعلن كذا واعلم ان الاصل في القسم الباء

والواو تبدل منها عند حذف الفعل فقولنا والله في معنى اقسمت بالله والتاء تبدل
من الواو في تالله خاصة فالباء لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر نحو بالله وبك
لافعلن والواو لا تدخل الا على المظهر لنقصانها عن الباء فلا يقال وك لافعلن والتا
لا تدخل من المظهر الا على لفظة الله لنقصانها عن الواو والعاشر على وهي للاستعلا
نحو زيد على السطح اي مستعل عليه والحادي عشر عن وهي للمجاوزة نحو رميت السهم
عن القوس اي جعلته مجاوزا عنه والثاني عشر الكاف وهي للتشبيه نحو الذي
كزيد اخوك اي الذي شبيه بزيد اخوك وقد يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء
اي ليس شيء مثله والثالث عشر والرابع عشر مذ ومنذ وهما للابتداء في الزمان
وقد عرفت معنى الابتداء نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي ابتداء انتفاء الرؤية
يوم الجمعة والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حاشا وعدا وخلا وهي
للاستثناء اي بمعنى الا نحو جاءني القوم حاشا وخلا وعدا زيد اي الا زيدا وقد مر
ذلك في المستثنى واعلم ان حروف الجر قد تحذف وينتصب مدخولها ويقال انه منصوب
على نزع الخافض اي على المفعولية كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من
قومه قال وحروف المشبهة بالفعل ان وان للتحقيق ولكن للاستدراك وكان
للتشبيه وليت للتمني ولعل للترجي اقول لما فرغ من الصنف الاول من اصناف الحروف
شرع في الصنف الثاني اعني حروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالفعل لفظي ومعنوي
اما اللفظي فلكونها ثلاثية ورباعية مفتوح الاخر كالماضي واما المعنوي فلكون
كل واحد منها بمعنى فعل فان معنى ان وان حققت ومعنى لكن استدركت ومعنى كان
شبهت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت وقد تقدم كيفية عمل هذه الحروف
والغرض هاهنا بيان سائر احوالها كما سيجي بعد هذا قال وان المكسورة مع ما بعدها
جملة والمفتوحة مع ما بعدها مفردة فاكسر في مظان الجملة وافتح في مظان المفرد

نحو ان زيدا منطلق وعلمت انك خارج اقول ان وان المكسورة والمفتوحة كلتاهما تدخلان
على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر والفرق بينهما ان مدخول المكسورة بعد دخولها باق
كما كان جملة ومدخول المفتوحة يصير بدخولها في تاويل المفرد فاكسر الهمزة في مظان
الجملة يعني في كل موضع يكون مظنة للجمل اي يظن انه يقع فيه الجملة نحو ان زيدا منطلق فانه
كلام ابتدائي فيكون موضع الجملة وافتحها في مظان المفردات نحو علمت انك خارج
في تاويل المفرد لانه مفعول علمت وموضع المفعول موضع المفرد وههنا ابحاث ذكرناها في
المطول واعلم ان المظان جمع المظنة ومظنة الشيء موضع الذي يظن كونه فيه قال
واذا عطف على اسم ان المكسورة بعد ذكر الخبر جاز في المعطوف النصب والرفع نحو
ان زيدا منطلق وبشرا وبشرٌ حملا على اللفظ والمحل وكذلك لكنّ دون غيرهما اقول انما
جاز الحمل على المحل لان المكسورة لا يغير معنى الجملة عما كان عليه كما عرفت فالاسم فيها
مرفوع المحل على الابتداء كما كان قبل دخولها بخلاف المفتوحة فانها تغير معنى الجملة
ولذلك قيد العطف بالمكسورة وانما اشترط بعد ذكر الخبر لانه لا يجوز ان يقال ان زيدا
وبشرٌ منطلقان لانه يلزم منه توارد العاملين اعني انّ والتجرد على معمول واحد
وهو منطلقان لانه من حيث كونه خبر انّ يكون العامل فيه انّ ومن حيث كونه
خبر بشر يكون العامل فيه التجرد ولكنّ مثل انّ في العطف دون غيرها لانها لا تغير
معنى الجملة كان بخلاف سائر اخواتها قال ويبطل عملها الكف والتخفيف و
وتهيئتها للدخول على الفعليتين نحو انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وانّ زيد لكريم
وان كان زيد لكريما وليتني انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وبلغني ان زيدا اخوك
وبلغني ان قد ضرب زيد وكذا لكن اخوك قائم ولكن خرج بكر وكأن ثدياه حقان
وكأن قد كان الامر كذا اقول يبطل عمل الحروف المشبهة بالفعل الكف اي اتصال ما
الكافة بها وذلك عام في الجميع وكذلك يبطل عملها التخفيف وذلك فيما تخفف منها اعني

الاربعة

الاربع التي اواخرها النون وتهيأه الكف والتخفيف هذه الحروف للدخول على الفعلين
اعني الاسماء والافعال لان اختصاصها بالاسماء انما كان لاجل العمل فان العامل يجب
ان يكون مختصًا بقبيل ما يعمل فيه والامثلة ظاهرة وقوله كان ثدياه حقان او له
وتحر مشرق الكون كان ثدياه حقان قال والفعل الذي يدخل عليه ان المخففة
يجب ان يكون مما يدخل على المبتدا والخبر نحو ان كان زيد لكريما وان ظننته لكريما
واللام لازمة لخبرها اقول انما يجب ان يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدا
والخبر كافعال الناقصة وافعال القلوب لان هذه الحروف ان تدخل على المبتدا
والخبر فلما عرض لها ما زال اختصاصها بالاسماء وهياها للدخول على الافعال
وجب ان يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدا والخبر لتوفي عليها مقتضاها
ولئلا يلزم العدول عن الاصل من كل وجه وانما لزمت اللام في خبرها للفرق
بينها وبين ان النافية قال ولابد لان المخففة من احد الحروف الاربعة وهي
قد وسوف والسين وحروف النفي نحو علمت ان قد يخرج زيد وان سوف
يخرج زيد وان سيخرج زيد وان لم يخرج زيد اقول انما لابد لان المخففة من
احد الحروف الاربعة اذا كانت داخلة على الافعال وذلك للفرق بينها وبين
ان الناصبة ولم يفعل بالعكس لان الزيادة بالمخففة اولى قال حروف العطف
الواو للجمع بلا ترتيب والفاء وثم لجمع الترتيب وفي ثم تراخ دون الفاء وحتى بمعنى
الغاية اقول هذه الحروف ثالثة من اصناف الحروف وهي عشرة احرف اولها
الواو وهي للجمع بلا ترتيب اي تدل على ثبوت الحكم للمعطوف والمعطوف عليه
مطلقا لا مع الاشعار بالترتيب او عدمه نحو جاءني زيد وعمرو اي اجتمعا في المجيء
وثانيها وثالثها الفاء وثم وهما للجمع ايضا لكن مع الترتيب نحو جاءني زيد
فعمرو او ثم عمرو اي اجتمعا في المجيء وكان مجيء عمرو بعد مجيء زيد والفرق

بينهما ان في ثم تراخيا دون الفاء ورابعها حتى وهي ايضا للجمع لكن مع معنى الغاية اي
يجب ان يكون معطوفها جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها وذلك
لتفيد قوة نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء اقوى من غيرهم واضعفا نحو
قدم الحاج حتى المشاة فان المشاة اضعف من غيرهم فلا يجوز ان يقال جاء زيد حتى
عمرو وجائني القوم حتى البغال لانتفاء الجزئية قال واو واما لاحد الشيئين
او الاشياء ويقعان في الخبر والامر والاستفهام اقول الخامس من حروف العطف
وسادسها او واما وهما للدلالة على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين اذا كان
المعطوف متحدا نحو جائني زيد وعمرو وجائني اما زيد واما عمرو اي جاء احدهما
او لواحد من الاشياء اذا كان متكثرا نحو جائني زيد او عمرو او بكر او خالد او جائني
اما زيد واما عمرو واما بكر اي جائني احدهم ويقع او واما في الخبر كما مر وفي
الامر نحو جالس الحسن او ابن سيرين وخذ اما درهما واما دينارا وفي الاستفهام
نحو القيت عبد الله او اخاه واضربت اما عبد الله واما اخاه قال وام نحو
هما غير انها لا يقع الا في الاستفهام متصلة ويقع فيه وفي الخبر منقطعة نحو ازيد عندك
ام عمرو وانها لابل ام شاة اقول السابع من حروف العطف ام وهي مثل او واما
في الدلالة على ثبوت الحكم لاحد الشيئين او الاشياء لكنها لا يقع الا في الاستفهام
حال كونها متصلة ويقع فيه وفي الخبر حال كونها منقطعة يعني ان ام على ضربين متصلة
ومنقطعة فالمتصلة هي التي تقع بعد الاستفهام يليه مثل ما يلي ام من المفرد نحو
ازيد عندك ام عمرو والجملة نحو اضربت زيدا ام ضربت عمروا والمنقطعة وهي
التي تقع اما بعد غير الاستفهام نحو انها لابل ام شاة او بعد الاستفهام لا يليه
مثل ما يلي ام نحو ارايت زيدا ام عمروا وهي في معنى بل والهمزة فان قولنا ام شاة
وام عمروا معناه بل اهي شاة وبل ارايت عمروا والهاء في انها للجنس كان القائل

راى جنة ظنها ابلا فاخبر على ما ظنه ثم تيقن انها ليست بابل وتردد فى انها شاة ام لا فا
فاستأنف سوالا اخر فقال ام شاة اي بل اهي شاة والفرق بين او وام ان السوال
باو انما يكون اذا لم يتيقن ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه نحو ازيد عندك
او عمرو فانه انما يصح اذا لم يعلم كون احدهما عند المخاطب واما ام فان السوال بها
انما يكون اذا كان ثبوت الحكم معلوما لاحدهما لا بعينه ويكون الغرض من السؤال
التعيين نحو ازيد عندك ام عمرو فانه انما يصح اذا كان كون احدهما عند المخاطب
معلوما لا بعينه والثاني ان يكون المعنى بل جائني خالد وما جائني بكر وح يكون للاضراب
الاضراب عن الفعل دون حرف النفي تقول المعنى بل للاضراب يكون صحيحا ولكن للاستدراك
والاستدراك رفع توهم نشاء من كلام متقدم على لكن وهي في عطف الجمل نظيرة بل
في الاستدراك فقط فان بل مع انها تفيد الاضراب تفيد الاستدراك ايضا نحو ما
جائني زيد لكن عمرو جائني وجائني عمرو ولكن زيد لم يجئ وفي عطف المفردات نقيضه
لا يعني لا يعطف بها مفرد على مفرد الا اذا كان ما قبلها نفيا فيكون نقيضه لا نحو ما جاء
زيد لكن عمرو اي لكن عمرو جائني نقلا اثبت للثاني ما نفيت عن الاول على عكس لا وانما
لا يعطف بها المفرد على المفرد الا فيما كان ما قبلها منفي ليعلم المغايرة بين ما قبلها وما
بعدها فانها يجب ان يقع بين كلامين متغايرين قال وحروف النفي ما لنفي الحال
والماضي القريب منها نحو ما يفعل الان وما فعل زيد وان نظيرتها في نفي الحال اقول
من اقسام الحروف حروف النفي وهي ستة احرف ما لنفي الحال في المضارع نحو ما يفعل
الان او الجملة الاسمية نحو ما زيد منطلق او مطلقا على اللغتين ولنفي الماضي القريب
من الحال نحو ما فعل وان بكسر الهمزة وسكون النون نظيرة ما في نفي الحال فقد
تدخل في الماضي والمضارع والجملة الاسمية نحو ان قام زيد وان يقوم زيد وان
زيد منطلق اقول ولا لنفي المستقبل والماضي بشرط تكريره والامر والدعاء نحو
قال

لا يفعل وقوله نحو فلا اصدق ولا صلى وقد لا يتكرر نحو لا نفعل ولا تفعل ويسمى النفي نحو لا رعاك الله ويسمى الدعاء اقول وقوله يسمى النفي معناه ان المثال المذكور اعني لا تفعل يسمى نهيا اذ نفي الامر نهي وقوله لا افعل مثال لنفي الماضي بلا تكرير وقد جاء في الشعر ايضا نحو اي شيء لا فعلا والباقي ظاهر اقول ولا لنفي العام نحو لا رجل في الدار ولا امرأة فيها ولغير العام نحو لا رجل فيها ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو اقول وقد يجي لا للنفي العام اي لتدل على نفي جنس مدخولها وهي التي يسمى لا لنفي الجنس ولا يدخل الا على النكرة وقد يجي لنفي غير العام اي ليدل على نفي فرد من جنس مدخولها ويدخل على المعرفة والنكرة والامثلة ظاهرة قال ولم ولما لنفي المضارع وقلب معناه الى الماضي وفي لما توقع وانتظار اقول اذا قلت لم يضرب او لما يضرب زيد كان معناه ما ضرب زيد والفرق بينهما ان في لما توقعا وانتظارا اي انما انما تنفي فعلا يتوقع وقوعه وينتظر بخلاف لم اقول قال ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التاكيد اقول اذا اردت نفيه مع التاكيد قلت لن اضرب وفي بعض النسخ التابيد بدل قوله التاكيد واعلم ان مذهب الخليل ان اصل لن لا ان خففت بحذف الهمزة والالف ومذهب الفراء ان نونها مبدلة من الالف واصلها لا ومذهب السيبويه وهو الاصح انها حرف براسها قال حروف التنبيه ها نحو ها ان عمروا بالباب واكثر دخولها على الاسماء الاشارة والضمائر نحو هذا وها انا وها انت واما والا مخففتان نحو اما انك خارج والا ان زيدا قائم اقول سميت هذه الحروف حروف التنبيه لان الغرض من الاتيان بها في اول الكلام لتنبيه المخاطب على الاصغاء الى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه وانما كان اكثر دخولها على الاسماء الاشارة والضمائر لضعف دلالتهما على مدلولهما قال حروف النداء يا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ووا للمندوب اقول المراد بالبعيد هو البعيد حقيقة او المنزل بمنزلته كالنائم

والساهي وانما اختصت الثلاثة للبعيد لان المنادي البعيد والمنزل بمنزلته يحتاج الى تصويت ابلغ مما يحتاج اليه القريب والتصويت في هذه الثلثة ابلغ منه في الاخريين وخصت اي والهمزة بالقريب لمن بين يديك لان رفع الصوت في نداءه لا يكون مطلوبا وربما خالياً عن رفع الصوت وبعضا بثلث القسمة فيقول بالنوع الحروف فتستعمل للبعيد والقريب وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ووا للمندوب خاصة وقد تقدم معنى المندوب وانما ذكرت لفظة وا في حروف النداء لاشتراكهما في افادة معنى التخصيص ولهذا ذكرت المندوب في باب المنادي قال حروف التصديق نعم لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام كقولك لمن قال قام زيد ولم يقم زيد نعم وكذلك اذا قلت اقام زيد او لم يقم زيد نعم قوله سميت هذه الحروف حروف التصديق لان المتكلم بها يصدق المخبر فيما اخبره وتسمى حروف الايجاب ايضا قال وبلى تختص بالنفي خبرا او استفهاما اقول مثاله ان يقال ما قام زيد او لم يقم زيد فيقول بلى اي بلى قام زيد مثال الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا فلو قالوا نعم لكان كفرا اذ يكون معناه لست ربنا قال واجل وجير تختص بالخبر يقينا وانبانا قالوا الثعلوا اما جير بكسر الراء وفتحها بمعنى اجل ولا يصدق بها الا في الخبر واي مختصة بالقسم نحو اي والله اقول معناه ان اي هي لا يستعمل الا مع القسم مثال ان يقال اقام زيد فيقول اي والله قال حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا اقول قد تقدم بيان ذلك فان قيل كيف جعل هذه الحروف مرة من حروف الاضافة واخرى صنفا براسها قلت ذلك لتعدد الاعتبارين فيها قال حرفا الخطاب الكاف والتاء في ذلك وانت ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يلحق الضمائر اقول قد عرفت ذلك في الاسماء الاشارة والمضمرات قال الحرف

قال

الصلة ان فيما انْ رايت زيدا وان في فلما ان جاء البشير وما في حيثما وما في مهما وانما
وفيما رحمة من الله ولا في لئلا يعلم ولا في لا اقسم ومن في ما جائني من احد والباء في
ما زيد بقائم واللام في ردف لكم اقول هذه الحروف حروف الزيادة وتعرف بان
اسقاطها لا اخل بالمعنى الاصلي وتسمى حروف الصلة لانه ربما يتوصل بها الى الا ستقامة
الوزن والقافية والمقابلة في النظم والسجع وفائدتها تاكيد المعنى المقصود من
الكلام الداخلة هي عليه قال حرفا التفسير اي نحو رقي اي صعد وان في ناديته
ان قم ولا تجيء ان الا بعد فعل بمعنى القول اقول سميا حرفي التفسير لانهما وسيلتان
الى تفسير مبهم سبقهما كما فسر بواسطة اي رقي بصعد وبواسطة ان في ناديته
بقم والمراد من الفعل الذي بمعنى القول مثل المنادي قال الحرفان المصدريان
ان وما كقولك اعجبني ان خرج زيد واريد ان تخرج اي خروجه وخروجك وما
في قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها اقول سميا مصدريين
لانهما يجعلان ما بعدهما في تاويل المصدر كما في الكتاب واعلم ان ان المفتوحة
من حروف المصدرية ايضا لانها تجعل ما بعدها في تاويل المصدر كغيرها وقد اهمل
المتن ذكرها لما انه نظر الى انها تختص بالجملة الاسمية والمصدرية في الفعل اظهر
قال حروف التحضيض لوما ولولا وهلا والا تدخل على الماضي والمستقبل نحو هلا
فعلت والا تفعل اقول هذه الحروف اذا دخلت على الماضي تكون للوم على ترك
الفعل فاذا قلت هلا اكرمت زيدا فقد اردت اللوم والتوبيخ للمخاطب على ترك
الفعل واذا دخلت على المستقبل تكون للتحضيض اي الحث عليه فاذا قلت هلا تقرأ
القران تكون المراد حث المخاطب على القران وسبب التسمية بحروف التحضيض ظ
قال لولا ولوما تكونان لامتناع الشيء لوجود غيره فتختصان بالاسم نحو لولا علي
لهلك عمر اقول معناه لكن ما هلك العمر لان عليا عم كان موجودا فلولا امتناع

لامتناع

لاستناع هلاك عمر لوجود علي ع قيل سبب هذا القول ان عمر امر برجم الحامل فقال علي ع
ان كانت الام اذنبت فما ذنب الجنين فقال عمر هذا القول وقيل ان سائلا دخل على النبي ع
وانشد شعرا فقال النبي ع لعمر اقطع لسانه فذهب عمر ليقطع لسانه فلقيه علي ع وقال ما
تريد بهذا الرجل فقال عمر اقطع لسانه فقال علي ع احسن اليه فان الاحسان يقطع
اللسان فرجع عمر الى النبي ع فقال الراي شئ تعني بالقطع يا رسول الله ع فقال الاحسان
فقال عمر ذلك قال حروف التقريب قد لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت
الصلوة والتقليل في المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يعثر وقد
يكون للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وفيها توقع وانتظار اقول معنى قوله
قد يصدق ان صدقه قليل وقوله فيها توقع وانتظار معناه انها انما تدخل في
خبر من يخبر المنتظرين بخبره ويتوقعونه فان قائل قد قامت الصلوة انما يخبر به المنتظرين
للصلوة المتوقعين اخبارهم بذلك قال حروف الاستقبال سوف والسين
وان ولن اقول سميت هذه الحروف حروف الاستقبال لانها تخلص المضارع
المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل
والهمزة اعم تصرفا منه وتحذف عند الالتباس نحو زيد عندك ام عمرو والاستفهام
صدر الكلام اقول الهمزة اعم من جهة التصرف من هل اذ كل موضع يقع فيه
هل يقع الهمزة من غير عكس فان الهمزة تستعمل مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو
دون هل وتدخل على اسم منصوب بفعل مضمر نحو ازيدا ضربته تقديره اضربت زيدا
دون هل وعلى المضارع اذا كان بمعنى اللوم والتوبيخ نحو اتضرب زيدا وهو اخوك
دون هل وعلى الواو العاطفة وفا وثم كقوله تعالى اوكلما عاهدوا وامن كان
على بينة واثم اذا ما وقع دون هل والدليل في زيد عندك ام عمرو على حذف الهمزة
وجود ام فان ام المتصلة لا تستعمل الا مع الهمزة وانما تكون للاستفهام صدر الكلام

لانه يدل على نوع من انواع الكلام فكل ما كان كذلك يكون له صدر الكلام قال حرفا الشرط
إن للاستقبال وان دخل على الماضي ولو للماضي وان دخل على المستقبل اقول مثال
إن نحو ان ذهب زيد ذهبت انا معه فان المعنى ان يذهب هو اذهب انا معه ومثال
لو نحو لو خرج زيد اخرج انا معه فان المعنى لو خرج هو خرجت انا معه قال ويجيء
فعلا الشرط والجزاء مضارعين وماضيين او احدهما ماضيا والاخر مضارعا فان كان
الاول ماضيا والاخر مضارعا جاز رفعه وجزمه نحو ان ضربتني اضربك اقول للشرط
والجزاء اربعة احوال لانهما اما ان يكونا مضارعين نحو ان تضرب اضرب والجزم واجب
فيهما واما ان يكون الجزاء ماضيا والشرط مضارعا نحو ان تضرب ضربت ويجب الجزم في الشرط ويمتنع في الجزاء واما ان يكون بالعكس نحو ان ضربتني اضربك
ويمتنع الجزم في الشرط ويجوز في الجزاء الجزم بان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا نحو ان اكرمتني اكرمك ويجوز في الجزاء الجزم والرفع اما جواز الجزم
فلكونه معربا ووجود الجازم على القياس والرفع لان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط
مع قربه منه فلا يعمل في الجزاء مع البعد بالطريق الاولى قال وتدخل الفاء في
الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه نحو ان جئتني فانت مكرم وان تكرمني
اليوم فقد اكرمتك امس اقول قوله وتدخل معناه انه يجب ان تدخل الفاء في
الجزاء وكذا حكم الامر والنهي نحو ان جاءك زيد فاكرمه وان ضربك عمرو فلا تكرمه
وانما يجب دخول الفاء في هذه المواضع لامتناع تاثير حرف الشرط في الجزاء اذا
كان واحدا من هذه الاربعة فيجب الفاء ليربط الجزاء بالشرط وانما قال اذا لم يكن
مستقبلا او ماضيا في معناه لانه اذا كان مستقبلا بان يكون مضارعا مثبتا
او منفيا بلا يجوز الوجهان واذا كان ماضيا في معناه يمتنع دخول الفاء وانما
لا قيد نا جواز الوجهين في المضارع المنفي بلا لانه اذا كان منفيا بلن مثلا يجب الفاء

كغوله

كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واعلم انه قد يقام اذا مقام الفاء كقوله
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وتحقيق ذلك ان
اذا هذه للمفاجاة فهي في معنى فاجات فالجزاء في الحقيقة فعل ماض واذا كان كذلك
لم يحتج الى الربط والتقدير وان تصبهم سيئة فاجات زمان قنوطهم قال ويزاد
عليها ما للتوكيد ولها صدر الكلام ولا يدخل الا على الفعل اقول مثال ذلك قوله تعالى
فاما ياتينكم مني هدى وسبب صدارتها ما ذكرنا في الاستفهام ولا يدخل الا
على الفعل فان الشرط يجب ان يكون فعلا فان كان ملفوظا فذلك والا يجب ان
يقدر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقل لو انتم تملكون فان التقدير
وان استجارك احد وقل لو تملكون انتم قال واذن جواب وجزاء وعملها في
فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها وتلغيها اذا كان الفعل حالا كقولك لمن حدثك
اذن اظنك كاذبا او معتمدا على ما قبلها من المبتدا نحو انا اذن اكرمك اقول اذن
من نواصب المضارع وهي جواب وجزاء اي تقع في كلام مجيب ومتكلما او تجيبه
جوابه بجزائه على فعله الذي دل عليه كلامه كقولك لمن قال انا اتيك اذن اكرمك
فان قولك اذن اكرمك جواب لقائل انا اتيك ودليل على جزاء فعله اعني اكرامك
اياه وباقي الكلام في اذن قد قررناه عند تقرير نواصب المضارع لما كان اليق
هناك قال ل حرف التعليل كي نحو جئتك كي تكرمني اقول قد ذكر في بعض النسخ اللام
التعليل هنا ايضا وشرحها بعض الشارحين وذلك توهم لان لام التعليل انما هي
للجارة اذا استعملت بمعنى كي فلا يكون مستقلة في التعليل ولذلك لم يذكرها
المصنف في المفصل ولا في الانموذج ادرجها الحروف الجارة قال حروف الردع
كلا نحو قولك لمن قال فلان يبغضك كلا اي ارتدع اقول الردع الزجر وارتدع
اي امتنع [illegible] اللامات لام التعريف في نحو المراء باصغريه وفعل الرجل كذا الاولى قال

للجنس والثانية للعهد اقول اللامات ثلثة اقسام ساكنة ومفتوحة ومكسورة وا
والساكنة واحدة والمفتوحة اربعة والمكسورة واحدة ايضا فلام التعريف اما للجنس
نحو المراء باصغريه اي حقيقة المراء اعني تبيين معانيه ومعرفتها وتقويمها انما تحقق
باصغريه وهما القلب واللسان لان احدهما منشار المعاني والاخر مظهرها واما
للعهد نحو فعل الرجل كذا اي الرجل المعهود فعل كذا والهمزة قبلها عند سيبويه للوصل
ولذلك تسقط في الدرج وقال الخليل ان الهمزة واللام يفيدان معا التعريف فا
فالهمزة قطعية وسقوطها في الدرج انما هو للتخفيف فانها كثيرة الاستعمال قال ولام
القسم في والله لافعلن كذا والموطئة له في والله لئن اكرمتني لاكرمتك اقول لام القسم
هي التي تدخل على جوابه واللام الموطئة له هي التي تدخل على حروف الشرط تقدم قسم لفظا
كما في الله لكتاب او تقديرا كما في قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم فان التقدير والله
لئن اخرجوا وسميت الموطئة اي المهيئة من قولهم وطئته اي هيأته لتهيئها الجواب
للقسم ولولا لتنبيها على ان لولا للشرط قال ولام جواب لو ولولا ويجوز حذفها اقول
مثاله قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا في الارض ولولا فضل الله عليكم ورحمته
لكنتم من الخاسرين وهو بمنزلة الفاء في جواب ان لتربطه بالشروط ويجوز حذفها
اذا علمت كقوله تع لو نشاء جعلناه اجاجا اي لجعلناه قال ولام الامر وتسكن عند
واو العطف وفائه اقول مثاله كقوله تع فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون
قال ولام الابتداء في لزيد قائم وان ليذهب اقول وفائدتها تاكيد مضمون
التي دخلت عليها وتلك الجملة اما اسمية نحو لزيد قائم او فعلية وفعلها مضارع
نحو ان ليذهب قال وتاء التانيث الساكنة كضربت للايذان من اول الامر بان
الفاعل مؤنث وتتحرك بالكسر عند ملاقات الساكن اقول انما اسكنت لانها
مبنية والاصل في البناء السكون قال والنون المؤكدة في لا يفي للدنيا الا
المستقبل

المستقبل الذي فيه معنى الطلب اقول انما اشترط الطلب في مدخولهما لان التاكيد
انما يناسب كلاما يتوصل به الى تحصيل المطلوب وانما اشترط الاستقبال لان
الطلب لا يكون الا فيه فلا يؤكد بهما الماضي والحال بل يؤكد المستقبل والامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والقسم نحو والله لافعلن وما ضربن ولا تخرجن وهل
يذهبن والا تنزلن وليتك تزجعن قال والخفيفة تقع حيث يقع الثقيلة الا
في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لاجتماع الساكنين على غير حده اقول هذه النون
اما خفيفة ساكنة او ثقيلة مشددة مفتوحة وتمام مباحثهما مذكورة في التصريف
وقد شرحناها في شرحه قال هاء السكت تزاد في كل متحرك غير اعرابي
للوقف خاصة نحو ثمه وحيهله وماليه وسلطانيه ولا يكون الا ساكنة وتحريكها
لحن اقول انما اختصت هذه الهاء بالمبني لان الحاجة الى بيان حركة المبني
اشد منها الى بيان حركة المعرب لان الاعراب يدل على ما يقتضيه قبله بخلاف البناء
واختصت بحالة الوقف لان انتفاء الحركة انما هو فيها تنبيه واعلم ان المصنف
لم يذكر بعض اصناف الحروف كالتنوين والف التانيث وتاء المتحركة والشين الوقف
وسينه وحروف الانكار ه وحروف التذكير فكانه اقتصر في التنوين على ما
ذكره عند ذكر خواص الاسم في الف التانيث وغائه على ما ذكره في المؤنث وترك
البواقي لقلة فائدتها ومع ذلك فلا باس بان نشير اليها بما يليق بركتابنا من
البيان فاقول التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وهو الذي يدل على تمكن
مدخوله في الاسمية كزيد وتنوين التنكير وهو الذي يفرق بين المعرفة والنكرة
كصه وصه وتنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات
وتنوين العوض وهو الذي يعوض عن المضاف اليه كيومئذ فان اصله يوم اذ
كان كذا فاسقطت الجملة وعوض منها التنوين وتنوين الترنم وهو الذي يجعل مكان

حرف المد اللين في القوافي كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا المعنى يا عاذلة اقلي لومي وعتابي وصوبين فيما افعل وشين الوقف وسينها شين معجمة عند تميم وسين مهملة عند بكر تلحق بكاف المؤنث في الوقف نحو اكرمتكش مررت بكش معجمة او مهملة وتسمى شين الكشكشة او سينها وعن معاوية رضي الله عنه انه قال يوما من افصح الناس فقام رجل من الفصحاء وقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية فمنهم قومي قال قومك فالكشكشة والكسكسة الحاق الشين والسين بالكاف وبكر وقضاعة بالقاف المضمومة وحمير ثلثة قبائل عند تميم والفراتية بضم الفاء تشديد الياء لغة اهل العراق والغمغمة على وزن زلزلة عدم تبيين الكلام والطمطمانية بضم الطائين وتشديد الياء تشبيه الكلام بكلام العجم وحروف الانكار زيادة تلحق اخر الكلمة في الاستفهام كقولك لمن قال قدم زيد ازيدنيه بضم الدال وكسر النون وسكون الياء والهاء منكرا لقدومه اذا كان قليل السفر وبخلاف قدومه اذا كان كثير السفر وكقولك لمن قال غلبني الامير ابن الاميراه بمد الهمزة وضم الراء وسكون الهاء مستهزا به ومنكرا التعجب من ان يغلبه الامير وحرف التذكير مدة تزاد على اخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها مثل ان يقول الرجل في قال ويقول ومن العام قالا ويقولو من العامي اذا تذكر ولم يرد ان يقطع كلامه والان جاز ان اردنا ان نقطع كلامنا على تاليف ثالث الابواب اذا وفقنا الله لانجاز ما وعدنا في صدر الكتاب والمامول ممن نعنه

علی خلافه ان یصلح بکرمه ویعصمنی عن لوثه فیه فانی بارز التالیف

فیها بجاز الممتنع بالذات وبالتصنیف لا یوجد الا طیف

منه فی الشات وذلك لانه شاده استر عن الله

الاستعداد وانی یاتی ضیر لمن ابتلی

تمت الکتاب

بعون الله الوهاب

۱۲۳۲

در این جا

الله

غریب

۱۲۳۲

حمّی بر سه قسم است حمّی یوم و کلّی از آنها باشد که بهم میرسد و حمّی دق و علامتش آنکه بعد از چهل روز باشد
و قبل از چهل روز رفع از بدن و حمّی خلط و علامتش آنست که حرارت تب به تعاقب بعروق بگیرد
و این هم سه قسم است یا تعلق به عفونت رگ میگیرد و علامتش تب لازم است و یا تعلق به خارج بگیرد
و علامتش تب دایر است یعنی هر روزه نایب است و این نوبه و تب دایر است و اگر تعلق بعضی هم که تعلق به عفونت
میگیرد یا دم غالب است و این مطبقه است و یا صفرا غالب است و علامتش محرقه است و یا
بلغم غالب است و علامتش لثقه است و یا سودا غالب است و علامتش لازم است و عفونت که تعلق
که بخارج تعلق بگیرد این هم یا دم غالب است و علامتش دمل و بر حدت ملتحق و یا صفرا
غالب است و علامتش مواظبه است و یا بلغم غالب است و علامتش غب است و یا سودا و علامتش
ربع است

[illegible] جلد اول [illegible]
[illegible] مجلد [illegible]
[illegible]
[illegible] تاریخ [illegible]

[illegible] تاریخ [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين شرح مئة عامل للأستاذ

نحمدك يا من يرفع لسانه صالح العمل واصلي على نبيك وآله المبني لهم كرامة المحل

اما بعد النحو علم يعرف به احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء والكلمة اسم وفعل

وحرف وهي اما تعمل او تعمل او تعمل او لا تعمل او لا تعمل ولا تعمل والعوامل

منها تنوع عشرين نوعا سماعية وقياسية والسماعية ثلثة عشر نوعا

والقياسية سبعة انواع ونحن نذكر العوامل ونشير الى اصناف معمولاتها

ومن العوامل السماعية حروف تجر الاسم فقط وهي على المشهور سبعة

عشر حرفا نظمتها بالفارسية هفت ده باشد حروف جار بر قول بدان تا شوي

بينا باحوال ات هر يك با و تا و كاف و لام و واو و منذ و مذ خلا رب حاشا

من عدا

فهي الوان لفظ الحرف في النحو عن الاول

من عدا في عن على حتى الى * وهي الظرف حكما فلابد لها من متعلق مثله

فعلا كان او شبهه معناه فان كان عاما مقدرا فمستقر والا فلغو فمن للابتدا

الغاية مكانا نحو سرت من البصرة او زمانا نحو صمت من يوم الجمعة او تمييزا

نحو قرأت من آية كذا وللتبيين نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان

وعندي عشرون من الدراهم وللتبعيض نحو اخذت من الدراهم وللبدل

كقوله تعالى لو نشاء لجعلنا منكم ملائكة يخلفون وللتعليل نحو

يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم وللظرفية

كقوله تعالى ماذا خلقوا من الارض وتنوب زايدة نحو وما من اله

مكانا

الله وهل من خالق غير الله وكذا نحو زيد من احد الى للانتهاء الغاية

افعال عموم ...

عقول كون است وجو...

ثبوت است حصول...

نحو سرت من البصرة الى الكوفة وزمانا نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما

نحو قلبي اليك وبعني مع قليلا نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم

فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الباء للاستعانة نحو بسم الله

الرحمن الرحيم وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر ومنه سبحان

ربي العظيم وبحمده وللالصاق اما حقيقة نحو بداء او مجازا

مررت بزيد اي قرب مروري منه وللمقابلة نحو بعت هذا بهذا وللتعدية

نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وللقسم نحو بالله لافعلن كذا و

وللسببية نحو ضربت بسوء ادبه وللبدل نحو سعر فليت لي بهم قوما

اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وللتفدية نحو بابي انت

وامي

عطف است بر بمع

وامّى وبمعنى عن نحو سئل سائل بعذاب واقع وبمعنى في نحو بيدك

الخير وبمعنى اللام نحو واذ فرقنا بكم البحر وبمعنى من نحو عينا يشرب بها

(شكافتيم ... شما ...)

عباد الله وتكون زائدة قياسا في ثلثة اخبار خبر ليس نحو ليس زيد

بقائم وخبر ما النافية نحو ما زيد بقائم وخبر مبتدأ مقرون بهل نحو

هل زيد بقائم وسماعا امّا في الخبر نحو بحسبك زيد وكفى بالله — غير صح

(كفايت كننده تو زيد)

شهيدا والقى بيده واما في الخبر غيره ما ذكر نحو حسبك بزيد وفي

للظرفية حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة في الصدق

كما ان الهلاك في الكذب وبمعنى على قليلا نحو ولاصلبنكم في

جذوع النخل وبمعنى اللام نحو ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها

فعلا نحو في بمهلك ويعنى مع نحو ملك اى افل من الفنا ى مع افل وعلى للاستعلاء اما

حسا وهو ما يشاهد نحو زيد على السطح او حكما وهو ما لا يشاهد نحو عليه دين

ويعنى في نحو دخل المدينة على حين غفلة ويكون اسما ويلزمها من نحو عليه اى من

فوقه وفعلا نحو ان فرعون علا في الارض واللام تجي للاختصاص الملكية نحو

المال لزيد وغير الملكية نحو الحمد لله وللتعليل نحو ضربته للتاديب وللقسم

في التعجب نحو شعر لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس

وللوقت نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس ويعنى عن مع القول نحو قال الذين

كفروا للذين آمنوا ويعنى الى نحو فسقناه لبلد ميت ويكون زائدا نحو ردف

لكم اى ردفكم وفعلا نحو لزيد وفيهما معنى النفع كما ان في على معنى الضرر نحو

دعا لي

دعالی ودُعلیه وتفتح فی الاستغاثه وتتعجب ولتهدید وفی کل مضمر الا فی الیاء ونکتر فی عا
غیرها وعن للمجاوزة نحو رمیت السهم عن القوس وقیل نحو لا تجزی نفس عن نفس
شیا وبمعنی بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق ای حالا بعد حال وبمعنی علی نحو لاه ابن
عمک لا افضلت فی حسب عنی ولا انت دیانی فتحزونی ولاه مخففه لله
ویکون اسما مع من نحو جاوزت من عن یمینک حتی للانتها ومدخولها اما جزء لا غیر
مما قبلها نحو اکلت السمکة حتی راسها او متصل نحو نمت البارحة حتی الصباح وتفید
لمدخولها قوة نحو مات الناس حتی الانبیاء وضعفا نحو قدم الحاج حتی
المشاة وتکون للاستیناف فما بعدها مبتدا والعطف فکان لمعطوف
علیه واول الامثلة یحتمل هذین ایضا وشذ دخولها علی الضمیر

شعر فذا ولله لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد ورب للتقليل نحو ربّ

رجل كريم لقيته وربّ رجل صالح عندي وتكون للتكثير نحو ربّ رجل

فقير اغنيته ولها صدر الكلام وتختص بنكرة موصوفة وفعلها ماض

محذوف غالبا نحو ربّ عصى اكسرتها وتدخل على مضمر مبهم مفسر بنكرة

نحو كسرتها صفة عصى

منصوبة تطابق ما فصل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا والمضمر مفرد

مذكر لا غير نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وامرأة وامرأتين

ونساء وتلحقها ما الكافة فتكفها عن العمل غالبا فتدخل على الفعلين

نحو ربما قام زيد وربما قائم زيد وقد تخفف نحو ربما يود الذين

كفروا الواو وتكون بمعنى ربّ فتدخل على نكرة موصوفة وفعلها

كفعلها

كفعلها نحو وبلد ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وللقسم نحو والله

ما فعلت هكذا وتختص بالظاهر ويحذف فعله ويجاب بغير الطلب

فلا يقال والله ولا اقسم والله ولا والله اخبرني او لا غيري والتاء

للقسم ويختص بلفظ الله ويحذف فعله وشذ مع السؤال نحو سعر بالله

يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر وباء القسم

اعم منهما نحو لا اقسم بيوم القيمة وبك اخبرني ولا بد لجواب القسم في غير السؤال

يوسف

من احدى الاربعة اللام وان وما ولا ولو نفيت نحو تالله تفتؤ تذكر اي

لا تفتؤ ويحذف الجواب اذا توسط القسم بين اجزاء ما يدل عليه او تاخر عنه

نحو زيد والله قائم او زيد قائم والله والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد

وللتعليل نحو قوله تعم واذكروه كما هديكم وتلحقها ما الكافة نحو نِعم

اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه والمهد

نحو رَيْناهم كما دانوا والزائد نحو زيد اخي كما ان عمرا اخوك وتكون زائدة

كقوله تعم ليس كمثله شيء وتدخل الضمير على قلة نحو ما انت كي رايته من

او منذ يوم الجمعة وللظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ يومنا ومنذ شهرنا

ولختصا بالظاهر ويكونان بمعنى اول المدة فيليهما المفرد نحو ما رايته

مذ يوم الجمعة او جميعها فيليهما ما قصد نحو ما رايته مذ يومان

او ايام فهما مبتدان وما بعدهما الخبر وحاشا وعدا وخلا للاستثنا

يعني الاخراج اى اخراج الشيء عن حكم ما قبلها نحو جاء في القوم حاشا

زيد

وانت كما هو وهذا مثل مثل الضمير في الضمير

زيد وعدا زيد وخلا زيد وتكون افعالا فتنصب ما بعدها على المفعولية

والفاعل يستتر فيها وجوبا والجملة منصوب المحل على الحالية نحو جاءني

القوم حاشا زيدا اى حال كونهم خاليا من زيد وتدخل على الاخيرين

ما المصدرية فالجملة في تاويل المصدر منصوب على الظرفية بتقدير المحل

لوقت نحو جاءني القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا اى وقت عدوهم

زيدا او وقت خلوهم عن عمرو ومن جر الاسم بهما جعلها زائدة فانه و

لا بد لحرف الجر من متعلق الا الحرف الزائد نحو كفى بالله شهيدا فيد وكذا

رب والكاف وحاشا وعدا وخلا النوع الثاني الحروف المشبهة

بالفعل وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل تدخل

على المبتدا والخبر وتنصب الاول اسما وترفع الثاني خبرا لها

سوى ان المفتوحة صدر الكلام ولها التوسط فالاولان لتا
كيد الجملة لكن المكسورة لا تغيرها والمفتوحة مع جملتها
في حكم المفرد نحو ان زيدا قائم وبلغني ان زيدا راكب وقد
تخففان فالمكسورة قد تهمل نحو ان كلا لما ليوفينهم ربك
اعمالهم وقد تلغى فيلزم اللام نحو ان زيد لقائم فرقا بينها
وبين النافية والمفتوحة تهمل وجوبا في ضمير شان مقدر نحو ان الحمد
لله رب العالمين ويلزمها مع الفعل المتصرف من السين او
سوف او قد او حرف النفي لئلا يلتبس بالناصبة او ليكون
كالعوض نحو علمت ان سيقوم او سوف يقوم او قد قامت
او لا يقوم واما مع غير المتصرف فلا نحو بلغني ان ليس زيد قائما

وان ليس

وتفصيله كما مرّ وان ليس للانسان الا ما سعى ويكونان فعلين نحو ان
نيست از براى انسان مگر آنچه كرده است

زيد وانّ هند ويكون المكسورة اسما نحو انّ سمعت انّ زيد حرف
شنيدم من از كرد زيد

ايجاب نحو انّ هذان لساحران وكانّ للتشبيه نحو كانّ زيدا الاسد

ويخفف فتلغى نحو شعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقّان

ولكن للاستدراك ويقع بين كلامين متغايرين نحو جاءني زيد لكن

عمرو لم يجيء وتخفف فتلغى ويجوز معها مطلقا الواو للاعتراض او العطف

على خلاف فيها نحو وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا وليت
بعز كافر شد سليمان وليكن شياطين كافر شدند

للتمنى ويعمّ الممكن والمحال نحو ليت زيد فاضل فنحو شعر الا ليت

الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب ولعلّ للترجّي

ويختص بالممكن نحو لعل زيدا فاضل وفيها لغات منها عل كقول

الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

وقال الله تعالى وهلك تارك بعض ما يوحى ويلحقها ما

فتكفها عن العمل على الاصح نحو انما زيد قائم وانما قام زيد

وجه مشابهة تلك الحروف بالافعال انها مثلها لفظا ومعنى

اما لفظا فلكونها ثلاثية ورباعيه وخماسية ومبنية على

الفتح وموازنه لها لغه واما معنى فلكونها بمعنى حققت

واستدركت وشبهت وتمنيت وترجيت النوع الثالث

ما ولا وان المشبهات بليس في النفي والدخول على المبتداء

والخبر

فترفع الاسم وتنصب الخبر مثله وما اشبهه من لا وان لكونهما لنفي الحال — والخبر

بخلاف لا وان ومن ثم ما تعمل مطلقا ولا تختص بالنكرات مثل ما زيد

قائما وما احد افضل منك ولا رجل خير منك وقد تزاد التاء مع لا في

الاحيان للتانيث والمبالغة فيجب حذف احد معموليها والاشهر

الاسم كقوله تعم ولات حين مناص اي ولات الحين مناص وقول — حين

الشاعر قدم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

مستوبيا

اي ولات الساعة ساعة مندم وان تعمل قليل كقول الشاعر ان هو

على احد الا على اضعف المجانين واذا انتقض النفي بالا او تقدم

الخبر او زيد ان بطل العمل نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد وما

زيد قائم وقوين مكرين لا لاستغراق نفي الجنس فيعكس العمل وانما نكرة

مضافة او شبيهة بها نحو لا غلام رجل افضل منك ولا عشرين درهما

ومع الافراد البناء على ما تنصب به نحو لا مسلم ومسلمين او مسلمين

مسلمات فيها وفي التعريف او الفصل بينه وبين لا وجب الرفع وا

نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة وكثيرا ما يحذف

معمولها ويبقى لا نحو لا عليك ولا بأس ومنه لا اله الا الله النوع

الرابع حروف تنصب اسما واحدا وهو سبعة يا وأيا وهيا واى والهمزة

والهمزة المفتوحة والواو ولا فالخمسة الاول حروف النداء

منصوبها المنادى وهي ينصب بها ان كان نكرة كقول الاعمى

يا رجلا

يا رجلاً خذ بيدي ومضافا نحو يا عبد الله ومضارعا له نحو يا طالعا جبلا
ارشادبهاله

اذا لا ولو عامل في الثاني والثاني مخصص للاول كالاول ويبنى على
اوراد

ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون

ويفتح بالحاق الف الاستغاثة نحو يا زيداه ويخفض بلامها ولامى التعجب
المنادى المنادى

والتهديد نحو يا لله للمظلوم ويا للماء ويا لعمرو لاقتلنك واما موارد
يعني كسى كه مظلوم هست و براو ظلم رفته است ميگويد يا لله

استعمالاتها فالهمزة للقريب وايا وهيا للبعيد واى للمتوسط ويا عام

تتعين في اسم الله والاستغاثة والندبة نحو يا ويلتاه وقد يحذف
يعنى جزع كردن

حرف النداء نحو الله هو اللهم فان اصله يا الله فخذف يا النداء

وعوض عنها الميم وقيل اصله يا الله ام اى اقصد فالمد يا لا ولى

لا تدخل حرف النداء على الف واللام عا الا في يا الله فلا يقال يا الرجل بل

يتوسط اما بايها نحو يا ايها الرجل فاى منادى مفرد معرفة والرجل

صفة له مرفوع حملا على لفظه او باسم الاشارة نحو يا هذا الرجل

وهذا كالاول او بالجمع بينهما نحو يا ايهذا الرجل هذا مرفوع محلا

صفة لاى والرجل في الرجل مرفوع صفة لهذا او بدل عنه او

عطف بيان له الثانية وقد يضاف المنادى الى اليا نحو يا غلامى

فيجوز قلبها الفا نحو يا غلاما او تاء مع الالف نحو يا ابتا وبدونها

نحو يا ابت فتحا وكسرا ويجوز الحاق هاء السكت وقفا نحو يا غلاميه

ويا غلاماه ويا ابتاه تنبيه قد اختلف في نصب المنادى فقيل

تبلك

تلك الحروف وهو ما اخترناه وقيل بفعل محذوف من نحو ادعو واطلب

والواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة وكفاك وزيدا درهم

ويسمى منصوبها مفعولا معه والا للاستثناء ومدخولها المستثنى

وما اعتبر مغايرته له في الحكم للمستثنى منه وشرط نصبه ان يكون

المستثنى في كلام تام اي ذكر المستثنى منه موجب نحو جاءني القوم

الا زيدا ومقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني القوم الا زيدا احد

او منقطعا اي غير داخل في المستثنى منه قصدا نحو ما جاءني احد الا

داخل نيست در مستثنى منه از حيثيت قصد

حمارا او يجوز النصب ويختار البدل اذا كان كلاما تاما غير موجب

مفرغا

نحو ما فعلوه الا قليل او قليلا ويعرب على حسب العوامل اذا كان

ان لم يذكر احد المستثنى منه مثل ما ضربني الا زيد ولست الا قائما وما مررت الا بزيد تنبيه

قيل انتصاب المستثنى ليس بالا بل بفعل مقدر اى استثنى وقيل بالمذكور لكن بتوسطها

تتميم بشئ

وقد يستثنى بغير وسوى وسواء والمستثنى بها مجرور بالاضافة وغير اعرابها

كالمستثنى بالا على التفصيل وسوى وسواء نصب على الظرفية وبحاشا وعدا و

خلا وما خلا وما عدا على ما مضى وبليس وبلا يكون نحو سيجيء اهلك

ليس زيدا ولا يكون بشرا والمستثنى بهما نصب على الخبرية والاسم مستتر

فيهما وجوبا وللجملة منصوب المحل على الحالية وبلا سيما نحو اكرم القوم لا سيما

زيدا ولا سيما زيد بتقديره وفي ما بعده ثلاثة اوجه الرفع على الخبرية

لمبتدء محذوف بما فيها موصولة او موصوفة اى لا مثل الذي او لا مثل شيء

هو زيد

هو زيد موجود والجر على اضافة شيء اليه وزائدة لا سي زيد موجود والجملة موصوفة

حال في الحالين والنصب على الاستثناء فتكون لا سيما منقولة عن حد

الاولى مبقاة على ما كانت عليه وخصوصا اعرابا ومعنى النوع الخامس

~~النصب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف اي خصصته خصوصا~~

النوع الخامس حروف تنصب فعل المضارع وهي اربعة ان ولن

وكي واذن فان نحو ان تصوموا خير لكم ويجيء على وجوه آخر غيرها

كالمخففة عن المثقلة نحو علم ان سيكون والزائدة نحو فلما ان جاء

البشير والمفسرة لما هو بمعنى القول لا غير نحو وناديناه ان يا ابراهيم

ان يا ابراهيم والتي بعد العلم وهي المخففة لا الناصبة وفي ما

بعد الظن وجهان نحو ظننت ان لا يقوم ولن لنفي الابد الا في الاستقبال

وتنصب مطلقا نحو لن ابرح وكي تفيد التعليل اذا كان ما قبلها

سببا لما بعدها نحو اسلمت كي ادخل الجنة واذن جواب وجزاء

وتنصب مستقبلا اذا لم يعتمد على ما قبلها كقولك اذن تدخل

الجنة لمن قال اسلمت واما مع الحال او الاعتماد فلا كقولك

لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وانا اتيتني اذن اكرمك

ومع العطف فالوجهان نحو اتيتني واذن اكرمك النوع

السادس حروف تنصب تجزم الفعل المضارع وهي خمسة لم ولما ولام الامر

ولا النهي وان الشرطية فلم ولما لقلب المضارع ماضيا ونفيه

نحو لم

نحو لم يضرب ولما يضرب ويختص لم بمصاحبة الشرط نحو ان لم تفعل

افعل وبجواز انقطاع منفيها نحو لم يضرب ثم ضرب ولما بجواز حذف

فعلها كقاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها وبتوقع ثبوته

مثل لما يذوقوا عذاب السعير وهى مع المضارع جازمة ومع

ومع الماضى ظرف نحو لما قمت قمت ولما يقم قمت ومع غيرهما

بمعنى الا نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون ولام الامر لطلب الفعل

نحو ليضرب وتدخل على الغايب والمتكلم دون المخاطب الا ان يكون

مجهولا ولا النهى لطلب الترك وتدخل على على الصيغ مطلقا نحو

لا يضرب وان تدخل على الفعلين وتسمى الاول شرطا والثانى جزاء

ويجزم ما كان مضارعا وفي ما قبله ماضي ضد وجهان نحو ان تقم اقم وان تقم

فوائد الاول ثبت وان قمت اقم او اقوم فيما عطف على الجزاء المجزوم يجوز
يعني در آن فعل كه عطف شود ان فعل بر جزاء كه آن جزء مجزوم است

بالعطف والنصب باضمار ان والرفع على الاستيناف

نحو ان تأتني آتك فاحدثك وفيما عطف على الشرط
عطف شرط باشد

الا كان نحو ان تأتني و المجزوم بلا والجزاء ان تأتني آتك فتحسن الي يجوز فيه

شرطها مع لا نحو قم والا اقم الثالث كثيرا ما يعطف جملتها

على محذوف كلو الشرطية نحو نصرت وان كان درهما واكرم الضيف

ولو كان كافرا اي لو كان مؤمنا ولو كان كافرا الرابع الجزاء ان امتنع

جعله شرطا يجب فيه الفاء كالجملة الاسمية والطلبية والفعل

ان تأتني فانا اكرمك ان جاءني زيد فحقه الجامد

الى مركعسى والمقرون بقد او السين او سوف او لن او ما وان لم

يمتنع فان كان ماضيا لفظا او معنى بغير قد فيمتنع والا فالوجهان

نحو ان ضربتنى ضربتك النوع السابع الافعال الناقصة تدخل على   تسمى افعال

المبتدا والخبر فترفع الاول اسما وتنصب الثاني خبرا وهي كثيرة

منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما دام وما برح

وما زال وما انفك وما فتئ وليس فكان لثبوت الخبر للاسم نحو

كان زيد قائما ويجى ضاربه كقول الشاعر بتيها قفر والمطي

كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ويكون فيها ضمير

الشان نحو اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى

كنت اصبح وتامة بمعنى ثبت ووقع نحو كن فيكون و ... الكائنة وزائدة

يعنى بارز فى ميباشد يعنى بود واقعه

نحو كيف نكلم من كان صبيا وقد يحذف اما وحدها نحو اما انت منطلقا انطلقت

في الهند

اى لان كنت منطلقا انطلقت او مع احد معموليها نحو ان خيرا فخير منصوب

فالتقدير ان فكان جزاؤهم

او مرفوعين او مختلفين او معها نحو افعل هذا ان مالا اى ان كنت لا تفعل

فكان جزاؤهم خيرا

علمهم خير الجزاؤهم خير

غيره زيد ما عوضا عن المحذوف وقد يحذف النون من مضارعها المجزوم

اذا لم يتصل به ضمير بارز ولم يسكن ما بعده نحو لم اك بغيا وصار للانتقال

نحو صار زيد غنيا وتكون تامة نحو صار زيد الى عمرو اى انتقل اليه واصبح وامسى

واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وهى الصباح والمساء والضحى نحو

اصبح او امسى او اضحى زيد اميرا اى اقترن امارته بتلك الاوقات وتكون بمعنى

صار

~~الجامد كعسى والمتصرف بقد او السين او سوف او لن وما ولن لم~~

~~يمتنع فان كان ماضيا لفظا او معنى نحو نعم فيمتنع والا فالوجهان~~

نحو ان ضربتني فاضرب زيدا صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد عالما

اى صار عالما وتامة بمعنى الدخول في تلك الاوقات نحو اصبح او امسى او

اضحى زيد اى دخل فيها وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما

نحو ظل او بات زيد قائما اى صار قائما وتامتين على قلة نحو ظلت

او بت بمكان كذا اى كنت فيه نهارا او ليلا ومازال ومابرح وما

فتئ ومانفك هذه الاربعة لاستمرار ثبوت الخبر للاسم تقول مازال

زيد كريما اى استمر كرمه وكذا اخواته ويلزمها النفي ولو تقديرا

[illegible]

نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وما دام للتوقيت وما فيه

مصدرية وما ذال قبله كلام نحو اجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفى

مضمون الجملة حالا نحو ليس زيد بخيلا ويجوز تقديم اخبارها

كلها على اسمائها نحو كان قائما زيد واما عليها فاختلف فى ليس

ما يلزمها النفى وامتنع فى ما دام ويجوز فى البواقى تنبيه غير الماضى

منها تعمل عمله وليس فى ليس تصرف فائدة تسمى تلك الافعال

الناقصة لانها لا يتم بالمرفوع كسائر الافعال النوع الثامن

افعال المقاربة وهى كالافعال الناقصة الا انه التزم فى خبرها

خبرها الفعل المضارع الا ما شذ وهى عسى وحرا واخلولق

وكاد

وكاد وكرب واوشك وانشا وطفق وجعل وجعل واخذ و

علق وهي لدنو الخبر للاسم رجاء او حصولا او اخذا فيه

فالاول عسى وحرى واخلولق وخبرها المضارع مع ان

نحو عسى زيد ان يقوم ويجوز حذف ان نحو عسى زيد يقوم

واذا قدم الفعل نحو عسى ان يقوم زيد فيحتمل التمام والنقص ونحو

حرى زيد ان يقوم واخلولقت السماء ان تمطر والثاني

كاد وكرب واوشك وكسر ان في اوشك نحو اوشك زيد ان

يقوم وقلت في اخويه والثالث البواقي نحو طفقا يخصفان

وانشا اوجل واخذ وعلق السائق يحدو واي شرع فيه

او طوق

وليس معها ان لانها للحال وان للاستقبال ولم يستعمل غير الماضي

من تلك الافعال لا يكاد ويوشك وموشك اسم فاعل النوع التاسع

افعال تسمى افعال المدح والذم يكون بعدها اسمان مرفوعان

احدهما الفاعل والاخر المخصوص باحدهما وهي اربعة نعم

وحبذا للمدح وساء وبئس للذم فنعم فاعلها اما معرف باللام

نحو نعم الرجل زيدا ومضاف اليه نحو نعم غلام الرجل زيدا ومضمر مبهم

مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيدا وبما نحو فنعما هي ومخصوصها

اما مبتدا وما قبله خبر او خبر مبتدا محذوف وجوبا وهو هو او

هي وابهام الضمير انما هو على الثاني دون الاول وساوى

وبئس

وبئس مثلها وقد يحذف المخصوص مثل فنعم فنعم العبد اى ايوب وحبذا

مثل حبذا الرجل زيد يحب فعل ماض وذا فاعله والرجل صفة الفاعل

وقد يحذف الصفة ويؤتى بتميز او حال قبل المخصوص او بعده فطابقا

له فى الافراد وغيره نحو حبذا رجلا او راكبا زيد وحبذا زيد رجلا

او راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا رجلين او

راكبين وهكذا البواقى النوع العاشر افعال تسمى افعال

القلوب وافعال الشك واليقين تدخل على المبتدا والخبر

تنصبهما على المفعولية وهى علمت ورايت ووجدت لليقين

وحسبت وخلت وظننت وزعمت لهذا تارة ولذلك اخرى

نحو علمت زيدا فاضلا وحسبت بكرا كريما وزعمت بشرا اخاك

وهكذا ساير تصاريفهما ولا يجوز الاختصار على احد معموليهما

ويجوز حذفهما معا نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا

فايده والحق بها افعال اخر كاعطى وكسى وسمى نحو اعطيت

اعطيت زيدا درهما وكسوته جبه وسميته خليلا وافعال التصيير

التصيير كصير وجعل وترك واتخذ وما يتصرف منها نحو

واتخذ الله ابراهيم خليلا النوع الحادي عشر اسماء تسمى

اسماء ~~الافعال~~ الافعال وهي انواع منها ما يرفع على

الفاعلية فقط ومنها ما ينصب على المفعولية

انض

ايضا ثم منها ما يستعمل على الوجهين اما الاول فعلى ضربين احدهما ما يعمل

في المضمر ومنه آمين بمعنى استجب وهيت بمعنى اسرع وفي التنزيل

نحو هيت لك وقط بمعنى انته نحو اعطه درهما قط فقط والفاء جزاء

جزائية والشرط محذوف اي اذا اعطيته درهما فقط واف بمعنى

اتضجر نحو ولا تقل لهما اف ووي ووا ها بمعنى اتعجب نحو

وي كانه لا يفلح الكافرون ووا ها لك وثانيهما ما يعمل في الظاهر ومنه

هيهات نحو هيهات الامر اي بعد ومنه قوله تعالى هيهات هيهات

لما توعدون وشتان نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتقول ما بين

ما بين زيد وعمرو اي افترقا ويقول شتان ما بين زيد وعمرو وشتان

حي بينهما بين عان نحو سرعان زيد اى سرع وفى المثل سرعان ذا

رويد نحو — ذا اهالة واما الثانى فكلمات منها رويد زيدا اى امهله ورويدا

فى امهلهم رويدا مصدر وفى قولهم ساروا رويدا حال اى ساروا

مرودين او نعت المصدر تقديرا كما فى ساروا سيرا رويدا لفظا

وعليك نحو عليك زيدا اى الزمه وفى الحديث عليكم بصلوة الل

الليل وبله نحو بله زيدا اى دعه وبله فى قولهم بله زيد اى

مصدر مضاف ودونك نحو دونك زيدا اى خذه وامامك نحو امامك زيدا

اى تقدمه وحيهل نحو حيهل الثريد اى ايته وها نحو ها

اى خذه وفى التنزيل هاؤم اقرءوا كتابيه واما الثالث فهلم

نحو هلم جرا اى تعال — نحو هلم شهداءكم ~~شهداءكم جرا اى ثم~~ تعجبوا وهلم شهداءكم اى احضروا هاتوهم

ومند

ومنه فعال بمعنى لأمر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اتركه
بمعنى ... امر
وهذه الاسماء اما لازم التعريف كنزال وبلد وآمين او لازم
التنكير نحو اهاً وواهاً او جائز الامرين كصه وصه ومه ومه
...
النوع الثاني عشر معرفة وما عرا منه تنوين نكرة وما نون فهو نكرة
...
اسماء تجزم المضارع على معنى الشرط وتسمى كلم المجازاة وهي ستة اذما
وحيثما واين وايتما وانى ومهما ومن وما وكيفما واذا ولا تجزم
في اذا وحيث الا مع ما فمتى واذ ما للزمان نحو متى تقم اقم واين
...
وايتما وحيثما للمكان نحو اين تكن اكن وايتما تكن اكن وحيثما
تخرج اخرج وانى ... كاين ومتى نحو انى تقعد ... وانى تصنع

اسم ومهما كقولك مهما تاتنا اتك قيل هو بسيطة وقيل مركبة اما من الشر

مه

من ما الشرطية وما الزائدة فقلبت الالف الاولى هاء تحرزا عن التكرار او من

فعل

وما الشرطية كانه قيل لك يا انسان لا تفعل ما افعل فقلت مهما تفعل افعل

صنع

ومن لذوى العقول نحو من تكرم اكرم وما لغيرهم نحو ما تصنع اصنع

هر كه را بزنى تو بزنم / اى براى / تاكيد زبراى

ت

واى لهم نحو اى تضرب اضرب واى ما تصنع اصنع ولهذه الكلما

ل نفع

معان اخر لا تجزم بها فمتى للاستفهام نحو متى تسير ومتى القتا

جز زمان بلند

ن

القسية واين كذلك نحو اين تكون واين زيد وانى للاستفهام المكا

كجا باشى تو / كجاست زيد

سية

والحال نحو انى زيد بمعنى اين هو وكيف هو وبمعنى متى للاستفهام

ما متعلق مبتدا خبر مقدم بمعنى معرب خبر

نحو انى القتال ومهما للاستفهام من الزمان كقولهم مهما الليلة وبمعنى

چه زمان الليلة از براى شب

خف

ويعني ما نحو ما لكونهما تذرون من الهنات المشروعة انعقد وما للا سفها

نحو ما هذا او موصوفة نحو مررت بما معجب لك وصفة نحو اضرب ضربا ما

ما او موصولة نحو فيه ما فيه وتامة نحو ما احسن زيدا اي شيء مثل ما الا

في التام ومن مثل اي الا في الصفة ومن وما قد يتعاطيان المعنى فيكون

ما للذي العقل نحو والسماء وما بناها ومن لغير ذوي العقول

نحو ومنهم من يمشي على اربع واما الجزم بكيما واذا فشاذ

تنبيهان الاول كيف تكون للاستفهام الحالي ويقع حالا وخبرا ومصدرا

نحو كيف سرت راكبا ام راجلا وكيف انت وكيف قرأت سالما ام جهدا

الثاني اذا للماضي نحو اذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها ف

الجزاء ويكون للحال بعد القسم نحو والليل اذا يغشى وهي مما يضاف الى

الجمل ويكون للمفاجأة فيقع بعده المبتدأ والخبر نحو خرجت فاذا السبع

بالباب فقيل زمان وقيل مكان وناصبه معنى فاجأت المفهوم من كلام العرب

والتقدير خرجت ففاجأت مكان وقوف السبع او زمانه النوع الثالث عشر

اسماء تسمى الكنايات تنصب النكرات على التمييز وهي اربعة كم وكاين وكذا

بمعنى العدد وبعض العدد فكم تكون استفهامية وخبرية فالاستفهامية

تنصب بلا فصل ومعه نحو كم رجلا في الدار وكم في الدار رجلا ومع

حرف الجر تنصب وتجر نحو بكم درهما اشتريت واما الخبرية فهي للتكثير

فمع الفصل بالجملة تنصب وجوبا نحو كم نالني منهم فضلا وبالظرفية

وشبهه

و شبهه على المختار نحو كم عندك او في الدار رجلا و بدونه جملا و

على رب حمل النقيض على النقيض او النظير على النظير نحو كم

رجل كريم لقيته و تميم ينصبون بها و مميز و مميز الاستفهامية

مفرد و الخبرية مفرد او جمع و قد يجر بمن فيهما نحو كم من رجل ضربته

و كم من قرية اهلكناها و قد يحذف نحو كم مالك و كم ضربت

و كاين لكم الخبرية في التكثير و دخول من على مميزها

و يصدر و ينصب غالبا نحو كاين رجلا عندي و كاين

من قرية اهلكناها و فيها خمس لغات كاين بالكاف

و كاين كرامي و كائن و كاء كراي و كاء بجاء

وكي ذا كشيء وكا كيد وكذا المنطلق المطلق العدد وتنصب

غالبا نحو عشر عندي كذا درهما وقد يجر بالاضافة نحو عندي كذا

كذا درهم وقد يرفع ما بعده على البدل ليه نحو عندي كذا درهم ~~وقد~~

وقد يرفع ما بعده على البدلية نحو عندي كذا درهم وقد يكون..

كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا فهو مضاف اليه

واما العدد فهو من احد عشر الى تسعة وتسعين نحو دابة

احد عشر كوكبا وله تسعة وتسعون نعجة تسد

اذا اردت التنصيص على كمية شئ فتقول رجل رجلان

مثلا ثم يلي كلا بالعدد وما يميز على ما تضمنت

ثمانا

ان ثمان كلمات وهي من ثلثة الى عشرة مميزها بمجموع ومجرور

ثمانا بعد ما جاوزت الاثنين بمجموع ومجرور فميز

عد ما كان منها قد اضيفت الى المائة بمفرد فهو ميز

اي هذه الثمانية المذكورة التي ميزها بمجموع ومجرور يميز هذه الثمانية اذا اضيفت الى المائة اذ ... اعني ... الى ... بمفرد

وفيما بعد عشر فردا انصب الى تسع وتسعين المميز

ولما جاز من تسع وتسعين فخذ عند ذا افرادا تميز

اما كيفية تذكير الاعداد وفعلي ما نظمت ايضا تسهيلا للضبط النظم

اي في عدد ثلث مع الاعداد السبعة التي بعدها اعني الى عشرة يكون الحكم فيها بعكس ...

في ثلث وسبعة بعده ذكر انث بعكس ما اشتهرا

اي في لفظ الاثنين الذي قبل الثمانية المذكورة وفي الاعداد التي بعد الاثنين اعني عشرين وثلثين الى التسعين ...

وفي الاثنين قبلها وكذا بعدها ماهو القياس جرى

اي هذه الثمانية اذا ركبت مع لفظ العشرة يجب ان يعمل في الثمانية ... لفظ العشرة ... كما تقدم

كل تلك الثمان في التركيب ما خلا العشر فيه ما اشطرا

~~ثمانية مثلها بارز اثنين ـ بجموع للجر ... ين~~

~~عولها كانها قد انيفت ـ الى مائة بفرد فهو ... ين~~

~~ثم ما بعد عشر فالنصب ـ الى التسع والتسعين المميز~~

~~فما بارز من تسع وتسعين ـ في عدد ذا فرد ... ين~~

~~وادر في العشر عكس ما معه ـ في سوى كل السواء ...~~

ما ذكر اعني العشر في لفظ العشر يكون الحكم على ما هو مقتضى القياس كما تقدم وفي سوى العشر والثلاثين والاربعين وهكذا يكون الحكم في المذكر والمونث واحد

وادر في العشر عكس ما معه ـ في سوى كلها السواء نرى

واذا سمعت العوامل السماعية فاسمع السبع القياسية النوع الاولى

منها الفعل غير ما ذكر وهو معلوم ومجهول والمعلوم لازم او متعدي

فالمتعدي يرفع اسم من قام به على الفاعلية وينصب اسم من وقع عليه الفعل

المفعولية

المفعولية نحو ضرب زيد عمروا ولازم مثله في الاول دون الثاني اذ هو

ماقام ولم يقع نحو قام زيد والفاعل اما ظاهر وقد ظهر او مضمر بارز

او مستتر والاستتار يجب في نحو انت تضرب وانا اضرب ونحن نضرب

واضرب انت وما احسن زيد او في خلا او عدا او ليس ولا يكون

وفي اسماء الافعال ما كان لغير الماضي ويجوز في ما عداه نحو هو ضرب وهي ضربت والمفعول ايض يكون ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا بارزا

لا غير نحو ضربته والفعل قد يتعدى الى واحد فهو كثير والى اثنين

ثانيهما غير الاول او غيره وقدمر والى الثالث وهو اعلم وارى

وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا واريتكهم

اعطيت كثيرا وقد يحذف الاول ويذكر الاخيران مجازا وبالعكس كمفعولي باب ٢

والاخيران مثلا زمان كمفعولي باب علمت وله معمولات اخر غيرها

منصوبات منها ما هو بمعناه ويسمى مصدرا ومفعولا مطلقا نحو ضربت

ضربا وقعدت جلوسا وقت مثل قيامك ومنها ما هو واقع فيه من زمان

او مكان ويسمى ظرفا ومفعولا فيه نحو صمت يوم الجمعة وصليت امامك

ومنها ما فعل لاجله ويسمى مفعولا له نحو ضربت تاديبا وقعدت عن

الحرب جبنا ومنها ما هو فاعل له معنى ويرفع الابهام عن ذات

مقدرة نحو اشتعل الراس شيبا وطاب زيد نفسا واما ابوة

وحذرا وعلما ومنها ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فهو معلول

من القياسيات يسمى انشائية وكلاهما يسمى تميزا وهو لا يكون الا نكرة ومنها اما يبين هيئة الفاعل عند صدوره عنه او المفعول عند وقوعه عليه ويسمى حالا نحو جئت راكبا ورايتهما راكبة وراتيهما راكبين وقد يحذف عاملها وجوبا نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وبعته بدرهم فصاعدا اى فاذهب صاعدا وتلقين النكارة ومنها المنصوب بنزع الخافض نحو جاءنى وتعسفن ومالا اى جاء الى وسارت النعاج فى الركب واما المفعول معه والمستثنى فليس من معمول لانه بل عاملها كما على كا قدمنا واما المجهول فينبغى فيه من المعلوم تبغى الصعد ونحو

الفاعل ويقام الاخر مقامه ويرتفع به ويسمى مفعول

ما لم يسم فاعله ولا يصلح لذلك الثاني من باب علمت

ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه

والحال والتمييز كذلك واما غيرها فان وجد مفعول به

تعين والاول من باب اعطيت اولى من الثاني والا

فالجميع سواء نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير

ضربا شديدا في داره وقد يحذف اما جوازا كقولك زيد لمن قال

من قام واما وجوبا كما في باب التحذير نحو اياك والاسد اي بعد

نفسك من الاسد والاسد من نفسك واياك من الاسد

اي بعد

الفعل [illegible]

اى بعد نفسك من الاسد واياك من ان تحذف واياك ان

دور كن خود را از شير مرو حذف كه آنكه

تحذف بتقدير من والطريق الطريق وباب ما اضمر عامله

يعنى باب التحذير تقدير او

وهماه وهو مفعول حذف فعله مع التفسير نحو زيدا ضربته

اى ضربت زيدا فحذف ضربت وفسر بضربته وباب الاختصاص

وتفسير كرده شد بضربته

نحو نحن الا كرم ايها العرب اسخى الناس للضيف اى نخص العرب

وباب المدح والذم والترحم نحو الحمد لله اهل الحمد ومررت

بزيد الفاسق والمسكين اى اعنى اهل الحمد واعنى الفاسق

واعنى المسكين وباب الاغراء نحو الغزال اى ارصد الغزال

المصدر وهو يعمل عمل فعله لازما او متعديا معلوما او

مجهولا فالمعلوم نحو بلغني قيام زيد واعجبني ضرب زيد عمرا

زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تاديبا

له وللمدره فارسا والمجهول نحو وهم من بعد غلبهم

سيغلبون اي من بعد ان غلبوا وقد يضاف لكل بالله

ضعيف وقد يضاف الى الفاعل والمفعول على ابد نحو

اعجبني ضرب زيد عمرا او بالعكس نحو اعجبني ضرب عمرو زيد

وقد يحذف احدهما الآخر على الآخر يرا او مجرور بالا ضافه

ولا تتقدم معموله عليه ولا يتم فيه وتابعهما في الجر تبع

اللفظ نحو عجبت من ضرب زيد الظريف والظريف

ومن

ومن اكل الخبز واللحم وفي الرفع والنصب اللفظ الثاني اسم الحدث

وهو ان كان علما كفجار علما للفجرة او مبهم كالحمدة او على زنة

مصادر الثلاثي وهو لغيره نحو اغتسل غسلا وتوضؤ وضوء

فاسم مصدر والا فمصدر كالضرب والاكرام الثالث اسم

الفاعل وهو يعمل عمل الفعل في فعله المعلوم بشرط الحال

والاستقبال والاعتماد على المخبر عنه او اللام الموصول او

الموصوف او كان حالا او بالهمزة او حرف او النداء نحو يا طالعا

جبلا وما قائم زيد واضارب زيدا خاه او كبا فرسه وجائني رجل ضارب

ابوه غلامه والضارب ابوه بكرا وزيد ضارب غلامه عمرا ابوه الجهل

الا اخره وان كان باللام فيعمل مطلقا في التثنية والجمع

كالمفرد وهكذا صيغ المبالغة في جمع جميع ما ذكر نحو

جاءني رجل ضراب غلامه ويضاف الى فاعله ومفعوله

وما بعده كتابع المصدر نحو زيد ضارب عمرو وبكر الا

الرابع اسم المفعول وهو يعمل عمل المجهول بشرايط

اسم الفاعل نحو امضروب زيد يوم الجمعة امام الامير

في داره والحوض مملو ماء ويضاف الى فاعله نحو زيد

مضروب ابيه وان شئت نصبته تشبيها بالمفعول

والفاعل مستتر فيه ففيه ثلاثة اوجه وكذا اسم الفاعل

الاذم

اللازم الخامس صفة المشبهة وهي مشتقة من فعل اللازم

لمعنى قام به على معنى الثبوت للحدث ويعمل عمله نحو زيد

حسن وجهه وزيد طيب ابا ومن العوامل القياسية

اسم التفضيل التفصل نحو ما رايت رجلا حسن حسن جدا

في عينه الكحل منه في عين وهذا بسرا طيب منه رطبا

زيد

السادس المضاف وهو كل اسم نسب الى شيء جر

بتقدير اللام او من او في ويسمى المجرور مضافا اليه

نحو هذا غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وقد يقع

الفصل بينهما نحو في بئر لا حور وهذا غلام والله زيد

السابع كل اسم مبهم قد تم باحد الاشياء الاربعة التنوين

ونون التثنية وشبه الجمع والاضافة وهو نصب اسما منكرا

ويسمى المنصوب تمييزا نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملاؤه عسلا وقس على الثالث من السماعية فتنبه

تتميم العوامل اما لفظي وقد بان واما معنوي وهو

معنان معنى يرفع المضارع وهو تجرده عن النواصب و

الجوازم نحو نصر يضربان ومعنى يرفع المبتدا والخبر وهو

تجرد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد نحو زيد قائم فزيد

مبتدا عامله التجرد عن العوامل اللفظية لاسناد القيام اليه

وقائم

وقائمٌ خبره وعامله التجرد عنها للاسناد الى زيد ونحو ما

قائم الزيدان فقائمٌ فيها مبتدأ وعامله التجرد عنها للاسناد

الى زيد ونعني بالعوامل اللفظية ههنا ما لا يكون زائدة

نحو هذا بحسبك هذا اخذه مما اوردناه وهي خير ما يذخر

ليوم لا ينفع مال ولا بنون ولمثل هذا فليعمل العاملون

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم دوشنبه چهارم

ماه شوال المكرم سنه ۱۲۳۳ محمد باقر ابن حاجی محمد حسین صورت

تحریر پذیرفت امید از مطالعه کنندگان اینکه این حقیر را بدعا

هر که کوید خیر یابد وشاد فرماید

خیر کند

سنه ۱۲۳۳

۱۲۳۳